أطر التغطية الإخبارية لقضية التضخم في الصحف المصرية

خلال النصف الثاني من عام 2015

د/ ندية عبد النبي محمد القاضي(*)

مقدمة

تعد قضية التضخم من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد المصرى فى الوقت الراهن, وقد بدأت بوادرها مع ارتفاع سعر الدولار في الثلث الأخير من عام 2015، وبرزت بقوة خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من العام نفسه مع إعلان البنك المركزي ارتفاع سعر الصرف , وكشفت هذه القضية عن هشاشة النظام الاقتصادى المصري, وتمثلت مظاهرها فى أزمة سيولة نقدية، وتدهور سعر الجنيه المصري، وارتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل , واختلال ميزان المدفوعات، وتعرض الصناعة الوطنية إلى تحديات وصعوبات شديدة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج ومنافسة المنتجات المستوردة .

كما فرضت هذه القضية حالة من التوتر وعدم الاستقرار داخل السوق المصري , وانعكست بصورة سلبية حادة على أداء القطاع المصرفى المحلى مما أثر على نسق أداء الاقتصاد المصري ومعدلات نموه، وحجم وبنية استثماراته , وظهرت حالة من القلق والغموض نتيجة الخوف من المخاطر التي قد تنجم عن الأزمة، ومن احتمال حدوث تباطؤ اقتصادي نتيجة اضطراب السياسة المالية والنقدية لمصر , وكذلك بعد تحذيرات الخبراء والمحللين الاقتصاديين من أن التقلبات فى سوق الصرف سيكون لها بعض الآثار السيئة على الاقتصاد، مما يزيد من الضغوط التضخمية وما يترتب عليها من كلفة اقتصادية واجتماعية باهظة تطال المواطن المصري، فالمتضررون منه بالدرجة الأولى أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة , بجانب الانعكاسات السلبية على أوضاع الموازنات والحسابات الخارجية، وموازين المدفوعات .

وقد استحوذت قضية التضخم على اهتمام وسائل الإعلام نظراً لانعكاساتها

(*) أستاذ الصحافة المساعد بقسم الإعلام – كلية الآداب – جامعة المنوفية .

وتداعياتها على المجتمع في مصر بشكل عام , ففى ظل التوتر والغموض الذي يكتنف هذه القضية تأتى وسائل الإعلام لتقوم بدور مهم فى هذا الإطار, حيث تعتبر وسائل الإعلام مصدراً لاغنى عنه فى فهم المواطنين وتشكيل أحكامهم وتصوراتهم بشأن القضايا الاقتصادية المختلفة[1] , كما تعد قوة مؤثرة فى تناولها للقضايا الاقتصادية باعتبارها مصدراً للمعلومات , وفاعل رئيسى فى صياغة تصورات الرأى العام نحو تلك القضايا , بجانب العمل على إضفاء الشرعية للسياسة الاقتصادية[2] , كما أشارت العديد من الدراسات والبحوث العلمية إلى وجود تاثير غير مباشر للتغطية الصحفية على توجهات المستهلكين وتقييمهم للأداء الاقتصادي , وأن النبرة أو النغمة التي يتم من خلالها تقديم التغطية الصحفية تؤثر بشكل كبير على إدراك وتقييم المواطنين لتلك القضايا بما يساعد فى الكشف عن الطريقة التي يتم بها تشكيل الرأى العام[3].

ومن هذا المنطلق فقد لعبت وسائل الإعلام ومن بينها الصحافة دوراً مهماً فى عرض هذه القضية من حيث مظاهرها, أسبابها , تأثيراتها , بعد أن فرضت نفسها بقوة على أجندة وسائل الإعلام ومن بينها الصحف والجمهور وأصبحت تحظى بمعدلات متابعة عالية، الأمر الذي أدى إلى أهمية دراسة الأطر الإخبارية المختلفة لقضية التضخم وذلك للوقوف على سمات المعالجة التي قدمت من خلالها الصحف هذه القضية، وذلك على اعتبار أن معالجة الصحف لهذه القضية والأطر التي استخدمتها فيها تؤثر بشكل أو بآخر على مدى إدراك الجمهور لهذه القضية .

أولا : الدراسات السابقة: سيتم عرض الدراسات السابقة من خلال محورين هما :

(1) : الدراسات التي تناولت المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية .

(2) :الدراسات التي تناولت تطبيقات نظرية الأطر في القضايا الاقتصادية .

المحور الأول : الدراسات التي تناولت المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية :

(1) استهدفت **عدلات الشيخ (2015)**[4] التعرف على دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الأولويات نحو القضايا الاقتصادية، وأظهرت النتائج تفاوت اهتمام صحيفتي الدراسة (فلسطين- الحياة الجديدة) بالقضايا الاقتصادية المحلية المختلفة، وكانت صحيفة فلسطين أهم الصحف الفلسطينية التي يهتم المبحوثين بمتابعتها, وأن حجم التغطية التي تخصصها الصحف الإلكترونية الفلسطينية للقضايا الاقتصادية المحلية منخفضة من

وجهة نظر المبحوثين.

(2) واستهدف **محمد الحروب (2012)**[5] التعرف على تغطية الصحافة السعودية للشأن الاقتصادي , وأظهرت النتائج أن الصفحات الاقتصادية في الصحف السعودية أولت الجانب الإخباري الأهمية الكبرى ولم تهتم بنفس الدرجة بالتفسير والتحليل وأن مؤسسات القطاع الخاص ترتب مضمون الصفحات الاقتصادية في الصحافة السعودية اليومية وفق ما تمتع به من تأثير قوي على محتوى المضمون.ضعف الصحافة الاقتصادية في الصحف اليومية مما يحول بينها وبين القيام بدورها ومسئولياتها تجاه المجتمع

(3) وبحث **Jose Antoni,** (2011)[6] الدور الذى تضطلع به الصحافة القومية في عملية تحديد الأولويات عن الأزمة الاقتصادية في المكسيك، وأشارت النتائج إلى أن الأطر الإخبارية التي قدمت من خلالها الصحف الأزمة ساهمت بدرجة كبيرة فى اهتمام الرأى العام المكسيكى , كما أظهرت الدراسة تأثير أجندة وسائل الإعلام فى قبول الرأى العام للقضايا المطروحة والمتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية.

(4) كما رصد **على رجب حسين الحمدانى(2010)**[7] التغطية الصحفية للأزمة المالية العالمية فى الصحف العربية من خلال دراسة تحليلية لصحف , الرأى الأردنية، والزمان العراقية، والبيان الإماراتية، وتوصلت الدراسة إلى أن عرض الحقائق والأرقام كانت أكثر طرق الإقناع المستخدمة فى صحف الدراسة، وأن وكالات الأنباء العالمية والوطنية كانت أهم المصادر الإخبارية التي اعتمدت عليها الصحف العربية فى تغطيتها للأزمة، وجاءت الأخبار والتقارير والتحقيقات كأهم الفنون التحريرية المستخدمة في التغطية الصحفية للأزمة المالية العالمية فى صحف الدراسة .

(5) واستهدفت **سماح ماضى متولى (2009)**[8] الكشف عن كيفية معالجة الصحف المصرية للأزمة المالية العالمية من خلال رصد وتحليل ملامح مكونات الخطاب الصحفي إزاء الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف الصحف المصرية في معالجتها للأزمة المالية وفقًا لنمط الملكية حيث اتسم خطاب جريدة الأهرام بالتهوين من آثار الأزمة فى حين عكس خطاب كل من صحيفتى الوفد والأسبوع الاتجاه المعارض للحكومة ورؤيتها فيما يتعلق بآثار الأزمة واتسم خطابهما بالتهويل والمبالغة .

(6) وحاول **أسامة غازي المدني (2009)**[9] معرفة اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية , وتوصل إلى أن المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت كانت أحد الروافد الأساسية في استقاء المعلومات لدى النخب الاقتصادية تجاه الأزمة المالية العالمية وأنها تميزت بالشمول والفورية، وأن الصحف الإلكترونية المتخصصة هى أكثر تميزًا في مادتها الاقتصادية لدى عينة الدراسة من النخب السعودية.

(7) واستهدف **محمد على عبد الله (2009)**[10] رصد وتحليل التغطية الصحفية لقضية التضخم فى الأسعار في الصفحات الاقتصادية بصحيفتى الخليج والبيان فى دولة الإمارات العربية المتحدة , وتوصلت الدراسة إلى أن الأهداف الإخبارية جاءت فى مقدمة الأهداف لدى الصحيفتين، كما جاء الخبر في مقدمة الفنون التحريرية المستخدمة في التغطية الصحفية للتضخم النقدي تلاه التقرير ثم التحقيق، وجاءت أهم المصادر ممثلة فى المندوب الصحفى ثم وكالات الأنباء الأجنبية ثم وكالات الأنباء العربية.

(8) مني ابو جامع(2009)[11] هدفت الدراسة إلى التعرف على أولويات معالجة الصحافة الأردنية الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها : أن الصحافة الاقتصادية اليومية ترتب أولوياتها وأولويات القارئ وجزء من أولويات الاقتصاد القومي وفق إمكانياتها وأهدافها.

(9) استهدفت دراسة **Rose Raymond (2009)**[12] رصد الممارسة الصحفية فى أقسام نمط المعيشة بالصحف الأمريكية قبل وخلال وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، وكشفت النتائج أن الأقسام المتخصصة اهتمت بإعداد تقاريرعن اهتمامات المستهلكين خلال فترة الأزمة الاقتصادية, وبتغطية بعض مجالات من المناخ الاقتصادى السائد حينذاك والتي لم يسبق تناولها في الصحافة العامة .

(10) وكانت دراسة **معهد جريل للأبحاث Grail Research (2009)**[13] حول التغطية الإعلامية لأخبار الأزمة الاقتصادية فى كبريات وسائل الإعلام الأمريكية والأوربية وتضمنت عينة الصحف الإيكونوميست والواشنطن بوست والتايم ومجلة فورشن وول ستريت جورنال، وأظهرت نتائج الدراسة أن هذه

الوسائل لم تراع الدقة الواجبة في تغطية أخبار الأزمة مما ترتب عليه حدوث نوعاً من التضليل الإعلامى، كما اكتفت بالأخبار السلبية وإثارة حالة من الفزع واتجهت إلى المبالغة والمغالاة فى عرض موضوعات الأزمة.دون أن تقدم أى تحليلات أو تقارير تبعث على الطمأنينة التفاؤل .

(11) سعت دراسة **Mark jurkowit (2009)**[14] إلى تحليل تغطية وسائل الإعلام وشبكة الانترنت للازمة الاقتصادية خلال رئاسة أوباما وتوصلت إلى أن معظم الأفكار والآراء التي تم تداولها هى تصريحات للرئيس أوباما وقل الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية للمواطن الأمريكي العادى، وكانت أهم القوى الفاعلة فى النص الخبرى للرئيس أوباما .

(12) ودرس **أسامة عبد الرحيم على (2008)**[15] الخطاب الصحفى للأزمات الاقتصادية فى مصر بالتطبيق على أزمة الخبز 2008, فى صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم، وتوصلت الدراسة إلى اتفاق الصحف المصرية الثلاث عينة الدراسة على أن القوى الفاعلة الرئيسية فى الأزمة قد انحصرت فى الحكومة، واتسمت الأدوار المنسوبة إليها بالسلبية دائماً فى خطاب الوفد والمصرى اليوم , بينما نسبت إليها بعض الأوصاف الايجابية فى خطاب صحيفة الأهرام، وأوضحت النتائج تركيز خطاب الأهرام على البعد الاقتصادي للازمة في حين ركز خطاب المصرى اليوم والوفد على البعد السياسى للأزمة.

(13) واستهدفت دراسة **Frank Durham(2007)**[16] التعرف على كيفية تغطية صحافة المال والاقتصاد لأزمة العملة التايلاندية عام 1997، وكيف قامت صحيفة الفاينانشيال تايمز بتأطير دور الدولة أثناء الأزمة، وأظهرت الدراسة اعتماد صحيفة الفاينانشيال تايمز على المصادر النخبوية في تغطيتها للأزمة، بجانب قيام الصحيفة بدعم سياسات صندوق النقد الدولى التي تقوم على سياسة تحرير السوق، وكشفت الدراسة أن عملية بناء الأخبار فى صحيفة الفاينانشيال تايمز توضح كيف تؤدى الصحافة الاقتصادية دورها في عصر العولمة.

(14) واستهدف **عبد الله آل تويم (2007)**[17] التعرف على"العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية " وأظهرت النتائج أن الصحف قسمت القضايا الاقتصادية إلى ست عشرة قضية، منحت كل قضية ترتيبا خاصا **وأن هناك** اختلافا كبيرا بين أولويات صحيفتي الرياض والاقتصادية وأولويات القطاع الخاص والقطاع العام .

(15) واستهدفت دراسة **Valentino &, Riccardo (2007)**[18] التعرف على حجم تغطية القضايا الاقتصادية في الصحف الأمريكية خلال الفترة 1996-2005 بناء على الأوضاع الاقتصادية والانتماء السياسي للرئيس، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها : وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية ما بين التأييد الحزبي للصحيفة وكيفية تغطية القضايا الاقتصادية فيما إذا كان الحكم ديمقراطيا أم جمهوريا , وجود تحيز حزبي في تغطية قضايا البطالة وفقا لسياسية تأييد الصحيفة، أقل من التحيز مع قضايا التضخم والعجز في الميزانية.

(16) استهدفت دراسة **انتصار محمد السيد سالم (2004)**[19] رصد دور الصفحات الاقتصادية بالصحف المصرية في ترتيب أولويات رجال الأعمال تجاه القضايا الاقتصادية، وكذلك التعرف على أساليب المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية التي تطرحها صحف الدراسة، وتأثير اتجاهات كل صحيفة على أسلوب المعالجة لهذه القضايا، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: اعتماد كل من صحيفتى الأهرام والوفد على أساليب الإقناع المنطقية في معالجة القضايا الاقتصادية، مقابل استخدام الكلمات العاطفية والاستمالات العاطفية من جانب صحيفة صوت الأمة للتهويل والمبالغة والتهوين.

(17) دراسة **Jacmin Jung (2003)**[20] قامت هذه الدراسة بتحليل ثلاثة صحف وثلاثة مواقع للانترنت من الصحف والمواقع الأكثر انتشاراً فى الولايات المتحدة بهدف التعرف على طرق تغطية الأخبار الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى اهتمام الصحف المطبوعة بالقضايا الاقتصادية المحلية، وجاءت مواقع الأخبار الاقتصادية على الانترنت أعلى قارئية، وكانت عناصر الإبراز المتمثلة فى العناصر المصورة هى الأكثر استخداماً فى مواقع الانترنت.

(18) دراسة **عبد الجواد سعيد محمد (2003)**[21]**:** وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام صحف الدراسة "الأهرام" "والوفد" "والأسبوع" كماً وكيفاً فى معالجة القضايا الاقتصادية فى ضوء نظرية المسئولية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: التقرير الإخباري في الترتيب الأول من حيث الأشكال التحريرية المستخدمة فى عرض مضمون القضايا، يليه التحقيق الصحفى، ثم المقال الصحفي، ثم الخبر الصحفي، وجاء اعتماد الصحف على الحقائق والأرقام فى الترتيب الأول من حيث الأساليب الإقناعية المستخدمة، ثم

الأدلة والبراهين، ثم الاعتماد على وقائع معينة.

المحورالثاني:الدراسات التي تناولت تطبيقات نظرية الأطر في القضايا الاقتصادية:

(19) استهدفت دراسة **دعاء عادل محمود (2016)**[22] تحليل أطر تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، ومن أهم النتائج التي توصلت اليها : تعدد الأطر التي اعتمدت عليها المواقع الإلكترونية فى عرض القضايا الاقتصادية، وشملت أهم هذه الأطر : العمل والإنجاز , الصراع , النتائج الاقتصادية , المسئولية , الاهتمامات الإنسانية والهجوم والنقد.

(20) سعت **بسنت محمد عطية (2014)**[23] إلى تحليل الأطر الخبرية للأزمات الاقتصادية في القنوات الموجهة بالعربية بهدف التعرف على طبيعة المعالجة الإخبارية للأزمات الاقتصادية واتجاهات الجمهور حيالها, وأظهرت النتائج أن من أهم الأطر التي استخدمت في معالجة أزمة التضخم : أطر الاهتمامات الإنسانية , والنتائج الاقتصادية، والمسؤولية والتغيير السياسي.

(21) وانطلقت دراسة **أميمة مجدى محمد زكى (2012)**[24] من هدف رئيسي يتمثل في رصد وتحليل وتفسير أطر معالجة الصحافة الاقتصادية الدولية ممثلة في (الفايننشال تايمز والإيكنومست والنيويورك تايمز) والصحافة الاقتصادية المصرية ممثلة في(العالم اليوم والأهرام الاقتصادي والوفد والأهالي) لقضايا الاقتصاد المصرى بالتطبيق على قضية الإصلاح الاقتصادي فى الفترة من يوليو(٢٠٠٤إلى يوليو ٢٠٠٧) وأظهرت نتائج التحليل أن من أهم الأطر الصراع وإسناد المسؤولية والنتائج الاقتصادية.

(22) وسعت **الشيماء محمد أحمد حمادى (2012)**[25] إلى رصد الخطاب الصحفي للأزمة المالية فى الطبعات الدولية بالصحف والمجلات العربية والأمريكية ومعرفة اتجاهات النخبة المصرية نحو أداء الخطابين , ومن أهم النتائج التي توصلت اليها : تعدد الأطر التي اعتمد عليها الخطاب الصحفي فى عرض الأزمة وشملت أطر, الصراع , والإعتراف , والنتائج الاقتصادية , والمسئولية , والتعاطف , والاهتمامات الإنسانية , والإطار الأخلاقى .

(23) استهدفت دراسة **Dimitrova & Kostadinova(2012)**[26] التعرف على كيفية تأطير القضايا الاقتصادية في الصحف البلغارية في فترة ما بعد الشيوعية،

ودراسة العوامل التي تؤثر على هذا التأطير، وكشفت النتائج أن استخدام الإطار الموضـوعي وإطار النتائج الاقتصادية ارتبط بنوع السياسة الاقتصادية ونوع الصحيفة التي تنشر تلك الأخبار، كما أن إطار الاهتمامات الإنسانية تأثر بنوعية الأخبار الاقتصادية محور التغطية الإخبارية للصحف كما ارتبط جزئياً بالبيئة السياسية، كذلك ظهر نوع سياسة الإصلاح الاقتصادي في بلغاريا ما بعد الشيوعية باعتباره مؤشراً كبيراً في عملية التأطير الإعلامي للأخبار الاقتصادية.

(24) سعت دراسة **Bergh.Justin**(2012)[27] إلى التعرف على الأطر الخبرية للأزمة المالية في الصحف الأمريكية , وتوصلت الدراسة إلى أن التغطية الصحفية للأزمة المالية العالمية عملت على تعزيز استمرار الوضع الراهن حينذاك , وأظهرت الدراسة مساهمة الصحف الأمريكية فى بناء وجهة نظر واقية فى المجتمع الأمريكي إزاء تلك الأزمة , بجانب تأثرها بالأيديولوجية السائدة فى المجتمع وسعيها لمساندة وتعزيز تلك الأيديولوجية .

(25) استهدفت دراسة كلا من **Weber & Quiring**(2012)[28] رصد كيفية تعامل وسائل الإعلام الألمانية مع المحاولات الحكومية لتحقيق الاستقرار فى الاقتصاد , ومدى تأثير تلك التغطية على جمهور وسائل الإعلام فى تكوين اتجاه مؤيد أو معارض لتلك التدخلات فى الشأن الاقتصادى , و توصلت الدراسة إلى أن التغطية الإعلامية قدمت التدخلات من خلال عدة أطر رئيسية شملت أطر: سياق الأزمة , والاعتبارات الاقتصادية , والاعتبارات السياسية , والاعتبارات القانونية , والتبعية , والرخاء, وأن إطار الاعتبارات الاقتصادية كان هو الإطار المسيطر فى التغطية , تلاه إطار سياق الأزمة .

(26) وقام **Kyungyoung choi**(2012)[29] بتحليل الخطاب الصحفى للأزمة المالية العالمية في الصحف الكورية بهدف التعرف على المدى الذي أثرت به الأيديولوجية الأمريكية على المعالجة الصحفية للأزمة المالية فى صحف كوريا الجنوبية، وأظهرت النتائج أن من أهم الأطر التي قدم من خلالها خطاب الصحف الكورية الأزمة المالية العالمية 2008 هو الهيمنة والسيطرة الأمريكية بصرف النظر عن توجهاتها السياسية .

(27) وحاولت دراسة **Caitlin Cassady(2010)**[30] التعرف على الكيفية التي تم من خلالها تأطير الأزمة المالية العالمية من خلال دراستها مدونة الموقع الإلكتروني للبيت الأبيض , وأهم الأطر المهيمنة التي استخدمتها إدارة الرئيس

أوباما لمناقشة الأزمة من خلال تبادل وجهات النظر بقصد تشكيل الرأى العام الأمريكي حول الأزمة، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية الموضوعات المطروحة كانت تندرج تحت الأطر العرضية (المحددة)، أما موضوعات البطالة والبنية التحتية والطاقة المتجددة فقد احتلت غالبية الأطر الموضوعية (العامة) .

(28) واستهدف دراسة **Meghan Hvizdos**(2010)[31] مقارنة التغطية الإعلامية قبل وبعد الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية 2008 بين المرشحين باراك أوباما وجون ماكين, وقام الباحث بتحليل مضمون وسائل إعلام ممثلة للتيار الليبرالي المتحرر والتيار المحافظ , وتوصلت الدراسة إلى أن إطار الصراع كان هو الإطار المسيطر فى التغطية الإعلامية لخطة الإنقاذ الحكومية , وأن التوجهات العامة لوسائل الإعلام كانت سائدة فى التغطية الإعلامية

(29) كما سعى كل من **Kyoung And Gower (2009)**[32] من خلال بحثهما حول الأطر التى تعتمد عليها وسائل الإعلام الخبرية في تغطية الأزمات: دراسة تحليلية، إلى تحليل مضمون الأطر الخبرية التي تقدم بها الأزمات خلال عام 2006، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام تميل إلى الاعتماد على إطار المسئولية في تغطيتها للازمات، تلاها استخدام الإطار الاقتصادى لتغطية التأثيرات الاقتصادية للأزمات ثم إطار الصراع .

(30) دراسة **أمل السيد (2007)**[33] هدفت تلك الدراسة إلى رصد وتحليل مكونات الخطاب الصحفي للصحف الاقتصادية الخاصة "عالم المال" "والاقتصادية" إزاء قضايا المجتمع والتعرف على اتجاهات هذه الصحف نحو هذه القضايا ومدى ملائمة الخطاب الصحفى للمرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع، وقد توصلت الدراسة إلى غلبة الطابع الخبري على الخطاب بالصحيفتين، وجاءت وظيفة الإعلام فى الترتيب الأول بين باقى الوظائف، وجاء إطار المسئولية فى الترتيب الأول فى الصحيفتين.

(31) ركزت دراسة **Billgen – Nadin (2006)**[34] على تحليل الأطر التي استخدمتها صحيفتين: إحداهما ألمانية والأخري أمريكية في معالجة أزمة شركة باير Beyer والتي حدثت عام 2001 عندما اضطرت لسحب إحدي المضادات الحيوية من السوق، وجدت الدراسة اهتماماً أكثر بالأزمة في الصحيفة الألمانية، وأن هناك اختلافا في معظم الأطر والأطروحات التي قدمتها الصحيفتان تجاه الأزمة، بينما اعتمدت الصحيفتان على المصادر النخبوية خصوصا موظفو

الشركة مع تقديم وجهة نظر المرضي .

التعليق على الدراسات السابقة :

* تركز اهتمام معظم الدراسات السابقة التي تناولت المعالجة الصحفية للقضايا والأزمات الاقتصادية على دراسة الأزمة المالية العالمية 2008 , وقل الاهتمام بقضايا وأزمات اقتصادية مهمة , ومن بينها قضية التضخم , ومن ثم جاءت هذه الدراسة لإضافة لبنة في هذا المجال .

* أشارت العديد من الدراسات إلى أهمية الدور الذي تقوم به الصحافة في مجال التعامل مع القضايا و الأزمات , ومن ثم تبدو أهمية الكشف عن كيفية تناول الصحافة لقضية التضخم .

* أظهرت نتائج الدراسات السابقة قوة تأثير نظرية الأطر الإعلامية في تشكيل اتجاهات ووضع أجندة الرأى العام خاصة أثناء الأزمات , وكذلك قدرتها على قياس المحتوى غير المباشر للرسالة الإعلامية، وعلى تأثير الأيديولوجيات والتوجه السياسي للوسيلة ذاتهاعلى محددات المعالجة الإعلامية , وقد تجلى كثيراً في المعالجة الإعلامية وتأثيرها بمتغيراتها المختلفة في معالجتها للأزمات في المجتمعات المختلفة.

* يتضح من الدراسات السابقة أن هناك اهتماما كبيرا بدراسة دور الصحافة فى معالجة الأزمات والقضايا الاقتصادية في الدول المختلفة، المتقدمة والنامية على السواء خاصة فى الدول الغربية , وقد كانت الدراسات الأجنبية أكثر كثافة من العربية، كما جمعت هذه الدراسات طيفاً جغرافياً حيث شملت دراسات من مناطق مختلفة من العالم منها المتقدمة والنامية والتي تعانى من قضايا وأزمات اقتصادية.

* استفادت الباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة فى عدة جوانب أضافت أبعاداً مهمة فى إجراء هذه الدراسة، ووضع تصور عام لها، والتحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، والتعرف على الأطر النظرية المستخدمة , وتفسير نتائج الدراسة من خلال مقارنة ما توصلت إليه الباحثة بنتائج بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ثانيا : الدراسة الاستطلاعية :

قامت الباحثة بتطبيق الدراسة الاستطلاعية على 20 عدد من كل صحيفة من صحف الدراسة (الأهرام – المصري اليوم– الوفد) موزعة على الفترة الزمنية

المدروسة من الأول من يوليو وحتى نهاية ديسمبر 2015، وكانت أهم نتائجها ما يلي :

- وجود إهتمام مكثف من قبل صحف الدراسة الثلاث بمتابعة وتغطية قضية التضخم وكذلك آثارها وتداعياتها على المجتمع والاقتصاد المصري.
- وظفت صحف الدراسة مختلف الأشكال الخبرية (خبر – تقرير خبري – قصة خبرية) في معالجة قضية التضخم، وقد سيطر الخبر الصحفي على تغطية صحف الدراسة لقضية التضخم .
- تنوعت مجالات الاهتمام التي تناولتها التغطية الخبرية لصحف الدراسة لقضية التضخم حيث تم رصد أسبابها والحلول المقترحة لمواجهة هذه القضية .
- قدمت صحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصري اليوم) قضية التضخم من خلال مجموعة من الأطر من أهمها (العمل والإنجاز– الصراع- الحقائق المجردة – الخسائر- الدعم الخارجي – مصلحة الفقراء) .
- انعكس نمط ملكية الصحف نتيجة لاختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها السياسية بشكل كبير على التغطية الصحفية لقضية التضخم .

ثالثا: مشكلة الدراسة :

يرفض الباحثون النظر إلى الصحافة ووسائل الإعلام باعتبارها بناءات ثانوية خاضعة تماماً فى توجهاتها لتأثيرات سياسية واقتصادية من خارجها، ويرون أنها تمتلك مقومات ذاتية للقوة تتمثل فى إيجاد معانى ثابتة للأحداث وذلك من خلال نظم المعلومات التي تقدمها هذه الوسائل الإعلامية لجمهورها، ومدى قدرتها على إضفاء سمات معينة على الأحداث والمواقف والشخصيات[35]، وهذا يؤكد أهمية وخطورة الدور الذى يلعبه الإعلام بصفة عامة وتقوم به الصحافة بصفة خاصة عند تناول ومعالجة الأحداث والقضايا التي يواجهها المجتمع , وهوما يتعرض له حاليا المجتمع المصري حيث يواجه قضية اقتصادية خطيرة وهي قضية التضخم والتي كان لها آثار اقتصادية واجتماعية في منتهى السوء .

وفي ظل تلك الأهمية سواء لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة في تناول ومعالجة القضايا والأزمات التي يواجهها المجتمع سواء بصورة مزمنة أو بشكل طارىء , أو لأهمية القضية المدروسة ذاتها , تتحدد مشكلة الدراسة فى رصد

وتحليل وتفسير الأطر الخبرية التي قدمت بها صحف الدراسة (الأهرام – الوفد – المصرى اليوم) قضية التضخم فى الفترة من 1 يوليو 2015 حتى نهاية ديسمبر 2015 , بهدف الكشف عن الآليات والعوامل المؤثرة على بناء تلك الأطر بما يمكن معه معرفة كيف أثرت تلك الآليات على ظهور أطر معينة بما يتفق مع السياسة التحريرية لكل صحيفة , وإلى أي مدى تتفق هذه الأطر مع أهمية تلك القضية , ومع طبيعة الدور الذي يجب أن تقوم به الصحافة في معالجة القضايا والأزمات المجتمعية.

رابعا: أهمية الدراسة:-

تكتسب الدراسة الحالية أهمية خاصة في ضوء المتغيرات الآتية :

1-تكتسب الدراسة أهمية خاصة نظراً لأنها تتناول أحد أهم القضايا التي تشغل اهتمام الرأي العام في مصر والمتمثل في قضية التضخم , بما لها من تأثير على الاقتصاد والمواطن في مصر، حيث تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري في الفترة الحالية , كما أن لها آثار اقتصادية واجتماعية خطيرةعلى حياة المواطن البسيط نتيجة لاتصالها بحياته المباشرة , نتيجة الارتفاع المستمر في أسعار السلع .

2- قلة الدراسات الاعلامية العربية التي تناولت قضية التضخم التي تجتاح المجتمع المصري , مقابل وفرة في الدراسات التي تتناول القضايا السياسية وقضايا المرأة .

3- الإهتمام المتزايد والمستمر بدراسة وبيان الدور الهام الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في التعامل مع القضايا الاقتصادية بشكل عام , وذلك من خلال النظرة إلى توجه جديد للإعلام الاقتصادي قائم على المهنية والاحترافية .

4- أهمية رصد واقع ما يقدم في الإعلام بشكل عام، والصحف بشكل خاص عن قضايا الاقتصاد لاسيما في ظل هذه الفترة الهامة التي تمر بها مصر, والتي تتطلب دورا إعلاميا وخطابا منتقى , وهو ما يتطلب دراسة هذا الخطاب الصحفي للوقوف على واقعه الراهن .

5- التنوع والتباين في عينات الصحف التي ستخضع للتحليل(وهو ما حرصت هذه الدراسة عليه استنادا إلى نتائج الدراسة الإستطلاعية) بما يساعد على الوقوف على الإختلافات الحقيقية في أطروحات خطاب قضية التضخم بكل منها, والأطر الإعلامية المستخدمة لتشكيل هذا الخطاب .

خامسا: أهداف الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من هدف رئيسي يتمثل في التعرف على أطر التغطية الخبرية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة الثلاثة (الأهرام– الوفد – المصري اليوم) قضية التضخم، وذلك خلال الفترة من الأول من يوليو وحتى 31 ديسمبر 2015، والكشف عن أساليب أو آليات التأطير التي استخدمتها تلك الصحف لبناء أطرها، وكذلك الكشف عن العوامل المؤثرة على بناء تلك الأطر، وفى ضوء هذا الهدف الرئيسى تتحدد مجموعة الأهداف الفرعية من أهمها :

- رصد وتحليل الأطر الخبرية وأنواعها التي قدمها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة تجاه قضية التضخم.
- التعرف على أطر الأسباب والحلول التي قدمها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة لقضية التضخم.
- رصد وتحليل أهم القوى الفاعلة التي برزت فى الخطاب الخبرى لصحف الدراسة وكيفية استخدام التصورات المقدمة عنها فى بناء الأطر التي قدمتها صحف الدراسة لقضية التضخم.
- رصد وتحليل آليات التأطير التي استخدمتها صحف الدراسة في تغطيتها لقضية التضخم وأثرها فى ظهور أطر معينة بكل منها .
- التعرف على أهم القوالب الخبرية التي استخدمتها صحف الدراسة فى تناول قضية التضخم.
- الكشف عن أثر نمط الملكية على استراتيجيات الإطار التي قدمتها صحف الدراسة عن قضية التضخم .
- رصد وتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين صحف الدراسة من حيث الأطر الخبرية التي استخدمتها كل منها فى تناول قضية التضخم .

سادسا: تساؤلات الدراسة :

تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

- ما الأطر الخبرية الرئيسية التي استخدمتها الصحف المصرية في تناولها قضية التضخم؟
- ما أطر الأسباب والحلول التي أبرزها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة في تناوله لقضية التضخم ؟

- ما آليات التأطير التي استخدمتها صحف الدراسة فى بناء أطرها الخبرية ؟
- ما القوى الفاعلة التي برزت فى الخطاب الخبرى لصحف الدراسة، وما هى السمات والأدوار التي نسبت إليهم ؟
- إلى أى مدى أثر نمط الملكية على نوع الأطر الخبرية التي قدمت بها صحف الدراسة قضية التضخم ؟
- هل تأثرت الصحف محل الدراسة بالأيديولوجية التي تنتمي إليها كل صحيفة في تغطيتها لقضية التضخم ؟ وما ملامح هذا التأثر ؟
- ما أوجه التشابه والاختلاف فى تناول صحف الدراسة للأطر الخبرية ونوعها والتي وظفتها في قضية التضخم ؟

سابعا: الإطار النظري للدراسة :-

تنطلق هذه الدراسة من نظرية تحليل الإطار الإعلامي ويتمثل الفرض الرئيسى لهذه النظرية فى أن وضع الأحداث فى إطار معين يكسبها معنى، وذلك من خلال تنظيم المعلومات المرتبطة بها بطريقة معينة تضفى عليها قدراً من الاتساق، وإهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بهذه الأحداث، مما يؤثر بدروه على الأفكار التي يكونها الجمهور عنها وبالتإلى يؤثر على كيفية إدراك الجمهور للأحداث وتقيمهم لها وسلوكهم نحوها(36).

وتتأثر الأطر بالأيديولوجية والاتجاهات السياسية والتوجه السياسى للوسيلة الإعلامية ذاتها، وكذلك المصادر الخارجية مثل الفاعلين السياسين، السلطات، جماعات المصالح، النخب وغيرها من المصادر(37).

وقد تم الاستعانة بهذه النظرية للكشف عن أطر التغطية الإخبارية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة (الأهرام– الوفد– المصري اليوم) لقضية التضخم، بالإضافة للكشف عن أنواع هذه الأطر (عام / محدد)، وكيفية توظيف الأطر المختلفة داخل النص الصحفى وآليات التأطير, وكذلك الإستراتيجيات التي تتم من خلالها بناء أطر التغطية الإخبارية لقضية التضخم .

ثامنا : المفهوم الإجرائى للتضخم :

هو الارتفاع المفرط والمستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

تاسعا: نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية البحوث الوصفية والتي تسعى إلى رصد وتوصيف وتحليل أطر التغطية الإخبارية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصري اليوم) قضية التضخم، والكشف عن الأسباب والعوامل الكامنة وراء استخدام أطر إعلامية بعينها للتغطية الإخبارية دون غيرها وذلك في إطار ارتباط هذه الصحف بنمط ملكية ودورية صدور صحف الدراسة من ناحية , وبأهمية موضوع الدراسة من ناحية أخرى .

عاشرا: مناهج الدراسة : تم الاعتماد على استخدام منهجين رئيسيين هما:

أ- منهج المسح الإعلامي : وذلك لمسح أطر التغطية الإخبارية لقضية التضخم في صحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصري اليوم) خلال فترة التحليل, وكذلك مسح آليات واستراتيجيات التأطير الإخباري والتي استخدمتها صحف الدراسة خلال هذه الفترة.

ب- المنهج المقارن : لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف لأطر التناول الخطاب الخبرى لقضية التضخم داخل كل صحيفة على حدة وأيضاً بين صحف الدراسة.

حادي عشر : أدوات الدراسة:

قامت الباحثة بتوظيف أداة تحليل المضمون الكمي والكيفي للتعرف على السمات والخصائص المتعلقة بمضمون وأطر الأشكال الخبرية التي تناولت من خلالها صحف الدراسة أزمة التضخم, وذلك فى صحف الدراسة مجتمعة، وفى كل صحيفة على حدة ،وكذلك مصادر المعلومات الموظفة بداخلها.

كما اعتمدت الدراسة على أدوات تحليل الخطاب متمثلة فى :

- تحليل مسارات البرهنة بهدف رصد الحجج والبراهين التي استند إليها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة لإثبات الأطروحات التي قدمها هذا الخطاب .

- تحليل القوى الفاعلة : وذلك للتعرف على الفاعلين فى الخطاب الخبرى ورصد وتحليل أدوارهم والصفات المنسوبة لهم .

ثانى عشر : مجتمع الدراسة :

أ- عينة الصحف :-

وقع اختيار الباحثة على ثلاث صحف هى الأهرام والوفد والمصرى اليوم وقامت الباحثة باختيار تلك الصحف لاعتبارات عدة : يأتى في مقدمتها أن هذه الصحف يومية ولها قدر واسع من الانتشار هذا من ناحية , ومن ناحية أخرى أن هذه الصحف تمثل أنماط مختلفة من الملكية بما يضمن الكشف عن تأثير نوع الملكية على نوعية الأطر الاعلامية المستخدمة في التغطية الخبرية لقضية التضخم فى كل منها , وكذلك لأن كل منها تضم نخبة من كبار الكتاب الذين يؤثرون فى الرأى العام , وأخيرا لأنه كان لقضية التضخم حضور مكثف على صفحات تلك الصحف , خاصة خلال الربع الأخير من عام 2015.

ب - العينة الزمنية :-

تهتم هذه الدراسة بالكشف عن أطر التغطية الخبرية التي قدمت من خلالها صحف الدراسة (الأهرام – الوفد – المصري اليوم) لقضية التضخم وذلك في الفترة من الأول من يوليو2015 وحتى نهاية ديسمبر 2015 , و يعود اختيار هذه الفترة إلى :

1- أن الأول من يوليو يعتبر بداية لسنة مالية جديدة , وغالبا ما تزيد مرتبات العاملين بالدولة ويصاحب ذلك موجة من الغلاء والتضخم , كما أن هذه الفترة تحديداً شهدت أزمة تضخم طاحنة بلغت ذروتها شهري أكتوبر ونوفمبر 2015 نتيجة تدهور سعر الجنيه مقابل الدولار, واستمرار هذه القضية حتى الآن .

2- كثافة الطرح الصحفى لقضية التضخم فى صحف الدراسة خلال تلك الفترة من زوايا مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية , وانعكاس ذلك على الاقتصاد المصري .

3- أن هذه الفترة شهدت عدة انتكاسات في الجنيه بسبب التلاعب في أسعار صرف الدولار , وصعوده وهبوطه مما تسبب في خسائر كبيرة للاقتصاد المصري والتلاعب في أسعار السلع وازدياد التضخم .

4- وصلت فترة الدراسة لنهاية ديسمبر رغبة من الباحثة في استمرار متابعة القضية وتطوراتها.

ثالث عشر : نتائج الدراسة التحليلية :-

قامت الباحثة بتصنيف نتائج الدراسة التحليلية إلى عدة محاور هى:

- **المحور الأول** : يتناول إجمالى المواد الصحفية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم خلال فترة الدراسة , وأهم الأشكال الخبرية التي قدمت في اطارها قضية التضخم .
- **المحور الثانى** : يتناول نوع واستراتيجيات الإطار وأطر الأسباب والحلول التى طرحها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصرى اليوم) عند تناول قضية التضخم.
- **المحور الثالث** : يتناول آليات التأطير التى استخدمتها صحف الدراسة الثلاث لبناء أطرها الخبرية .
- **المحورالرابع**: يتناول التصورات الخاصة بأهم القوى الفاعلة فى الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث. **وفيما يلى نتناول بالتفصيل كل محور من هذه المحاور**.

نتائج المحور الأول : -

1- إجمالى المواد الصحفية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم خلال فترة الدراسة:-

جدول (1)

يوضح إجمالى المواد الصحفية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم خلال فترة الدراسة

الصحيفة	ك	%
الأهرام	226	36.40
الوفد	207	33.33
المصرى اليوم	188	30.27
المجموع	621	100

تشير بيانات الجدول إلى عدة نتائج من أهمها :

- وجود اهتمام كبير من صحف الدراسة الثلاث برصد ومتابعة قضية التضخم, حيث بلغ إجمالى المواد الإخبارية التى تم تحليلها (621) مادة خبرية وجاءت صحيفة الأهرام في المرتبة الأولى وذلك بنسبة (36.40%)، ثم الوفد في الترتيب الثاني وذلك بنسبة (33.33%)، ثم المصرى اليوم في الترتيب الثالث بنسبة (30.27 %)، وربما يرجع ازدياد اهتمام صحيفة الأهرام بهذه القضية إلى الإمكانيات التي

تمتلكها هذه الصحيفة, وكذلك لوجود صفحة يومية للاقتصاد بها , بالإضافة إلى وجود ملحق اقتصادي أسبوعيا يوم الأحد.

2- **الأشكال الصحفية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم**

جدول (2)

يوضح توزيع الأشكال الصحفية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم

الأشكال الخبرية / الصحيفة	الخبر		التقرير الخبري		القصة الخبرية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأهرام	188	52.21	85	37.61	23	10.18	226	100
الوفد	106	51.21	92	44.44	9	4.35	207	100
المصرى اليوم	123	65.43	58	30.85	7	3.72	188	100
المجموع	347	55.88	235	37.84	39	6.28	621	100

تشير بيانات الجدول السابق إلى سيطرة الخبر الصحفي على التغطية الخبرية لصحف الدراسة لقضية التضخم وذلك مقارنة باستخدام التقارير والقصص الإخبارية، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة القضية المدروسة حيث تعتبر من القضايا الاقتصادية المهمة بالنسبة للجماهير وهو ما انعكس على طبيعة التغطية الخبرية لهذه القضية , و أيضا ربما يرجع ذلك إلى دورية صدور صحف الدراسة والتي جعلت الهيمنة للخبر الصحفي مقارنة بباقي الأشكال الخبرية، وهو ما يرتبط بما توصلت إليه النتائج من زيادة اعتماد هذه الصحف على سرد الأحداث والتصريحات في تغطيتها لهذه الأحداث، حيث أكدت هذه النتائج عدم سعي تلك الصحف إلى التعمق في التغطية وتقديم القصص الإخبارية الشاملة والخلفيات الإخبارية التي تقدم أحداثاً ومعلومات إضافية تساعد في فهم مجمل الحدث.

نتائج المحور الثاني : نوع واستراتيجيات الإطار وأطر الأسباب والحلول التى طرحها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصرى اليوم) عند تناول قضية التضخم.

أ - نوع الإطار :

جدول رقم (3)

يوضح نوع الأطر التي وظفتها صحف الدراسة في تغطيتها لقضية التضخم

الإطار / الصحيفة	محـــدد		عـــام		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
الأهرام	198	87.62	28	12.38	226	100
الوفد	156	75.36	51	24.64	207	100
المصرى اليوم	164	81.91	24	18.80	188	100
المجموع	508	81.80	113	18.20	621	100

توضح بيانات الجدول رقم (3) عدة نتائج من أهمها :

- اتفقت صحف الدراسة الثلاث على تقديم معالجة تستخدم الإطار المحدد بنسبة (81.80%) فى صحف الدراسة مجتمعة ،في مقابل (18.20%) للإطار العام، وكذلك الأمر بالنسبة لكل صحيفة على حدة، فاستخدمته الأهرام بنسبة بلغت (87.26%) فى مقابل (12.38%) للإطار العام، والوفد بنسبة (75.36%) فى مقابل (24.64%) للإطار العام، والمصرى اليوم بنسبة (81.91%) فى مقابل (18.80%) للإطار العام، ويمكن تفسير غلبة استخدام صحف الدراسة للإطار المحدد في معالجتها لقضية التضخم إلى أن هذا الأمر شائع في الصحف اليومية، حيث يؤدي حرص هذه الصحف على متابعة التطورات المستمرة والمتلاحقة في القضايا المختلفة وتغطيتها بشكل يتزامن مع وقت حدوثها إلى الاعتماد على الإطار المحدد أكثر من الإطار العام الذي يتناول القضية في إطارها العام والأشمل, والذي يقدم خلفيات وتفاصيل أعمق ويحاول ربطها بالمتغيرات والعوامل العامة, حيث اهتمت صحف الدراسة برصد قضية التضخم من خلال أحداث بعينها، مثل رصد الممارسات الاحتكارية للتجار الجشعين وكيفية التغلب على تلك الممارسات والتغيرات المستمرة والمفاجئة في السياسة النقدية، ومحاولة متابعة ورصد الجهود المبذولة لحل قضية التضخم .
- تراجع توظيف صحف الدراسة للإطار العام في تناولها لقضية التضخم، حيث استخدمته عندما ناقشت في بعض تغطياتها الخبرية قضية التضخم في سياقاتها العامة, فتربط (الأهرام) بين قضية التضخم والظروف الاقتصادية والسياسية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، وكذلك وظفته صحف الدراسة عند

طرحها حلول لهذه القضية، وتأكيداً على ذلك كانت (الوفد) التي كانت أكثر صحف الدراسة اهتماماً بمحاولة وضع القضية في إطار أشمل، فاهتمت بالبحث في أسباب التضخم وآثاره وتداعياته على حياة المواطنين بشكل عام , وعلى الصناعة بوجه خاص. وكذلك فعلت المصرى اليوم حيث وظفت الإطار العام حين طالبت بضرورة تعاون كافة الجهود التنفيذية والشعبية والمجتمعية لحل هذه القضية , كذلك اهتمت الصحيفة بتناول آثار هذه القضية في إطار أشمل وأعم وهو تزايد معدلات الفقر بين المصريين[38] , إلا أن هذه الصحيفة استخدمته بشكل محدود .

وبصفة عامة يمكن القول بأن صحف الدراسة الثلاث(الأهرام– الوفد- المصري اليوم) حين تناولت التطورات المتلاحقة لقضية التضخم وظفت الإطار المحدد، أما عندما اهتمت بالبحث في أسباب التضخم وآثاره وتداعياته على حياة المواطنين وظفت الإطار العام , حيث أن " اللهاث الإخباري " من وسائل الإعلام بوجه عام والصحف تحديداً لمتابعة الأحداث المتلاحقة والمتسارعة سيطر على التغطية الخبرية أكثر من التقاط الأنفاس وأخذ هدنه للتعمق في التغطية الخبرية وهو ما يتوفر بصورة أكبر في أنماط تغطية أخرى مثل التغطية الاستقصائية للحدث[39].

ب- استراتيجيات الأطر الأكثر بروزا فى تغطية صحف الدراسة لقضية التضخم:

جدول رقم (4)

يوضح استراتيجيات الأطر الأكثر التي قدمت بها صحف الدراسة قضية التضخم(*)

الصحيفة / الأطر	الأهرام		الوفد		المصرى اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
العمل و الإنجاز	98	43.36	61	29.47	42	22.34	201	32.37
الصراع	86	38.05	52	25.12	37	18.06	175	28.18
الحقائق المجردة	65	28.76	39	18.84	58	30.85	162	26.09
الخسائر	57	25.22	46	22.22	25	13.30	128	20.61
المكاسب الاقتصادية	54	23.89	23	11.11	22	11.70	99	15.94
الدعم الخارجى	23	10.18	25	12.08	48	25.53	96	15.46
مصلحة الفقراء	21	9.29	19	9.18	32	17.02	72	11.59
النفي	11	4.87	16	7.73	27	14.36	54	8.70
الفشل	-	-	15	7.25	12	6.38	27	4.35
القانوني	7	3.11	8	3.86	9	4.79	24	3.86
المقارنة	4	1.77	3	1.45	2	1.06	9	1.45
التآمر	1	.44	4	1.93	3	1.60	8	1.29
(ن)	226	%100	207	%100	188	%100	621	%100

يلاحظ من بيانات الجدول السابق عدة نتائج من أهمها :

(*) عدد الأطر تجاوز إجمالي المواد الخبرية المتعلقة بقضية التضخم وذلك لاحتواء بعض المواد الإخبارية على أكثر من إطار .

- تنوع الأطر التي اعتمدت عليها الصحف في تناولها لقضية التضخم، حيث جاء إطار العمل والإنجاز في المرتبة الأولى فى صحف الدراسة مجتمعة بنسبة (32.37%)، يليه إطار الصراع بنسبة (28.18%) ,ثم إطار الحقائق المجردة بنسبة (26.09%)، ثم إطارالخسائر(20.61%)، ثم إطار المكاسب الاقتصادية بنسبة (15.94), ثم يليه مباشرة وبفارق ضئيل إطار الدعم الخارجي بنسبة بلغت (15.46%) ثم إطار مصلحة الفقراء (11.59%)، ثم إطار النفي(8.70%)، ثم إطار الفشل (4.35%)، ثم الإطار القانوني(3.86), ثم إطار المقارنة بنسبة قليلة بلغت(1.45%) , ويأتى فى النهاية وبفارق ضئيل إطار التآمر بنسبة بلغت (1.29).

وعلى مستوى المقارنة بين صحف الدراسة يتضح من الجدول ما يلى:

- تقاربت أطر صحيفتي الأهرام والوفد فيما يتعلق باطاري العمل والإنجاز, والصراع الحكومي لحل هذه القضية , وربما يرجع ذلك إلى اهتمام صحيفة الأهرام بإبراز الأطر التي تتفق وتوجهات السلطة الحاكمة .

- كما احتل إطار الخسائر مرتبة متقدمة في جريدة الوفد، وربما يتفق ذلك مع التوجهات الفكرية لحزب الوفد باعتباره مالك الصحيفة، ويعكس التركيبة الاقتصادية لمعظم أعضائه باعتبار أن معظمهم من كبار رجال الأعمال والاقتصاديين .

- أما صحيفة المصرى اليوم فقد تقدمت فيما يتعلق بأطر الحقائق المجردة والدعم الخارجي وإطار مصلحة الفقراء, وهو ما يمكن تفسيره فى إطار أنها صحيفة خاصة تهتم أكثر بالمواطن البسيط , كما أنه ربما يرجع ازدياد اهتمامها بالأرقام و الإحصاءات لتقريب استيعاب المعلومات خاصة مع الموضوعات الاقتصادية .

- **وفيما يلى نتناول بالتفصيل الأطر الخبرية التي قدم بها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الوفد – المصرى اليوم) قضية التضخم :**

(1) إطـار العمل و الإنجاز :

- احتل هذا الإطار المرتبة الأولى فى كل صحيفتي الأهرام والوفد، والمرتبة الثالثة في صحيفة المصري اليوم , ويرجع ذلك إلى اهتمام الصحف محل الدراسة بمتابعة نشاط الحكومة , فلم تخلو أي صحيفة من صحف الدراسة من أخبار وتصريحات يومية للوزراء والمسئولين وإبراز جهودهم لحل قضية التضخم , وخاصة صحيفة الأهرام التي كانت أكثرهم إبرازاً وتأكيداً على تلك الجهود , وخاصة الجهود التي

يبذلها الرئيس وأعضاء حكومته , حيث وظفت الصحيفة هذا الإطارمن خلال العديد من العناوين منها : السيسي يؤكد أهمية دعم الخبز وتحسين خدمات المجمعات[40] , الرئيس يشدد على أهمية ضبط الأسعار[41] , السيسي : طالبت أصحاب السلاسل بالمزيد من التخفيض لأسعار السلع[42]، وكان أيضا من أبرز أعضاء الحكومة د /خالد حنفي وزير التموين، وذلك بنسبة بلغت (89%)، حيث أبرزت الصحيفة جهوده المضنية لحل مشكلة ارتفاع الأسعار القضاء على الممارسات الإحتكارية , ومن أهم العناوين التي أبرزت جهوده : وزير التموين : استقرار الأسواق[43] , 200 طن خضروات يوميا لمواجهة ارتفاع الأسعار[44]، و كذلك أبرزت الأهرام جهود وزير الداخلية التي أكدت على أنه يتابع حملات ضبط الأسعار وتوفير السلع بالمحافظات[45]، كما اهتمت بجهود القوات المسلحة التي تشارك في تخفيف الأعباء عن المواطنين[46]، وبذلك تعكس صحيفة الأهرام الاهتمام الرسمي من قبل السلطة بحل قضية التضخم لرفع المعاناة عن المواطن البسيط , وهي بذلك تهتم بإبراز الأطر التي تتفق وتوجهات السلطة الحاكمة.

- وفي هذا الإطار أشاد خطاب الوفد بالإجراءات الإصلاحية الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة ودور الرئيس في النهوض بالاقتصاد والعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع المعاناة عن المواطن البسيط والقضاء على مشكلة التضخم، حيث وظفت الصحيفة هذا الإطار من خلال العديد من العناوين من بينها : السيسي يكلف الحكومة بمواصلة إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة[47] , وكذلك جهود مجلس الوزراء وعودة دور الدولة كمفاوض ومتعاقد على السلع الأساسية[48]، ورئيس الوزراء : الحكومة تعمل على تذليل معوقات الاستثمار[49], وجهود وزير التموين يفتتح مجمعات لبيع السلع بأسعار مخفضة[50] , التموين : 36 سلسلة تجارية بالمحافظات وتوفير أكثر من 20000 فرصة عمل[51]، وأشادت الوفد بوزير الاستثمار أشرف سالمان وبدوره في ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية بنسبة بلغت 56% ووصلت إلى6.4 مليار دولار مقابل 4.1 مليار دولار في العام المالي السابق "[52] .

- وعلى الجانب الآخر أبرز خطاب المصري اليوم: جهود د/خالد حنفي وزير التموين الذي صرح بأن الدولة عادت للسوق ولن تسمح بالاحتكار[53]، وفي موضوع آخر: الحكومة تواجه الغلاء بـ 63 سلعة[54] , الحكومة توجه بسرعة تنفيذ السلاسل التجارية[55] , والحكومة تتجه لقرارات ثورية لمواجهة تأخر تراخيص

المشروعات[56]، كما أبرزت جهود وزيرة التعاون الدولي د/سحر نصر للحصول على الدعم الخارجي لدعم الموازنة العامة للدولة , ولتدعيم التعاون الدولى مع مصر لرفع الإحتياطي النقدي[57] .

وهكذا جاء بروز إطار العمل والإنجاز انعكاساً للسياسة التحريرية لكل صحيفة من صحف الدراسة , وهذا يوضح أن الصحف اعتمدت على أداة من آليات التأطير وهي آلية البروز من خلال إبراز الجهود التي يبذلها الرئيس والحكومة لحل قضية التضخم، وذلك بالاعتماد على التكرار لبعض الكلمات والصور وكذلك آلية الانتقاء، وهذه الآلية هامة جدا لأنها تؤثر في معارف واتجاهات الجمهور نحو المحتوى الإعلامي .

(2) إطار الصراع :

جاء هذا الإطار في المرتبة الثانية فى صحيفتي الأهرام والوفد، وفي المرتبة الرابعة في خطاب المصري اليوم , وقد تعددت الموضوعات التي تم تناولها داخل إطار الصراع فى صحف الدراسة الثلاث، حيث شملت الآتي :

أ- صراع الحكومة مع التجار الجشعين للقضاء علي ممارساتهم الاحتكارية.

ب - معركة محافظ البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية لمواجهة وقف تدهور سعر الجنيه .

جـ- الجدل الدائر حول صدور قانون القيمة المضافة

د- مواجهة معوقات تأخر تراخيص المشروعات

وقد جاء هذا الإطارفي صحف الدراسة كالتالي :

- **خطاب الأهرام** : بالنسبة لصراع الحكومة مع التجار الجشعين للقضاء على ممارساتهم الاحتكارية، فقد أبرز خطاب الصحيفة جهود الحكومة في هذا الشأن وأكد على أنها عقدت العديد من الاجتماعات لمواجهة الغلاء ومكافحة جشع التجار[58]، والتصدى للممارسات الاحتكارية، وتخفيض الأسعاربنسبة 10%[59]، وأنها وفرت سيارات متنقلة لبيع السلع الغذائية بأسعار مخفضة[60]، وأنها طرحت200طن خضروات يوميا لمواجهة ارتفاع الأسعار[61]، وأن وزير التموين أكد على أن الحكومة تعمل على كسر احتكار السلع[62]، وأبرزخطاب الصحيفة الجهود المبذولة لضبط المخالفات في هذا الإطارمن بينها: ضبط 615

قضية تموينية بالقاهرة والجيزة[63]، ضبط 458 قضية تموينية في حملات لمكافحة ارتفاع الأسعار[64]، ضبط 1015 طن أغذية فاسدة و150 ألف اسطوانة بوتاجاز[65]، وفيما يتعلق بمعركة السياسة النقدية ومن أبرز العناوين في خطاب الأهرام :رامز:المركزي لن يتراجع عن ضوابط سوق الصرف[66], وفي عنوان آخر : حمى الشراء تجتاح الأسواق، والدولار يقفز لمستوى قياسي جديد[67] .

- كما أبرز **خطاب الوفد** في عناوينه معركة الحكومة ضد التجار المحتكرين فأكد أن الدولة لديها اصرار شديد على خفض الاسعار ومواجهة جشع التجار الذين ارتكبوا فى حق المواطن الكثير من الجرائم[68]، وفي عنوان آخر : اشتعال الأسعار يكشف هؤلاء الذين يعملون ضد الوعد الرئاسي[69]، وعنوان ثالث الحكومة تعلن السيطرة على عشر سلع أساسية تشمل لحوما وأسماكا[70]، وفي معركة السياسة النقدية فقد ركز خطاب الوفد على حرص الحكومة على توفير الدولار للمستوردين لشراء السلع من خلال عناوينها ومن بينها: تصاعد أزمة السلع المستوردة بسبب قيود العملة[71]، تقييد الواردات ضرورة للسيطرة على الدولار[72]، عامر يبحث مع وزير التموين توفير الاعتمادات الدولارية لاستيراد كميات من السلع[73]، تراجع السياحة والتجارة ونقص النقد الأجنبي تضغط على الأسعار[74] , المركزي يبدأ الحرب على الاستيراد العشوائي بقرارات جديدة بداية يناير[75] .

- وأكد **خطاب المصري اليوم** على جهود الحكومة في مواجهة الاحتكار، وأكدت على أن هذه الممارسات إنما ترجع إلى تدهور سعر الجنيه مقابل سعر الدولار, وذكرت أن هناك مخاوف من استمرار جنون الأسعار بسبب توحش الدولار[76]، وأن الحكومة تواجه الغلاء بـ 63 سلعة مخفضة[77]، وأن سياسة البنك المركزي الأفضل وتضع التضخم تحت السيطرة[78]، وأن الحكومة تستعين ببرنامج المساندة القديم لوقف تدهور الصادرات[79],وأبرزت تصريح طارق عامر: بأن معركة السياسة النقدية تبدأ من الإيداعات الدولارية[80]، وأنه سيتم اتخاذ إجراءات مشددة لمواجهة نزيف النقد الأجنبي[81].

وتشير هذه النتائج إلى احتدام الجدل في خطاب الصحف الثلاث في هذا الإطار حول تدهور سعر الجنيه في مقابل الدولار، وقد تفاوتت طريقة استخدام هذا الإطار بكل صحف الدراسة باختلاف زاوية التناول فى كل منها، فصحيفة الأهرام كانت أكثر تركيزاً على إبراز الصراع الحكومي للقضاء على الممارسات الإحتكارية

ومنع تجارة العملة في السوق السوداء لوقف تدهور سعر الجنيه , وصراع البنك المركزي لمواجهة هذه المشكلة , حيث ركزت الصحيفة على هذه القضية بشكل كبير، أما صحيفة الوفد فكانت أكثر شمولاً حيث عرضت آثار تدهور سعر الجنيه خاصة على مستوردي السلع , ودور عدة جهات في مواجهة ذلك، وكذلك عرضت الجدل بين الجانب الرسمي والمسئولين في البنك المركزي والخبراء لمواجهة هذه المشكلة, وكذلك فعلت المصري اليوم ولكن بدرجة أقل من الوفد عند تناولها لمعركة السياسة النقدية, وقد اهتمت الصحف الثلاث بتوظيف آلية نشر الإحصاءات والأرقام التي تدعم ما تنشره من معلومات، ويعد ذلك نموذجاً واضحاً لمفهوم الإطار الإعلامي عن طريق الانتقاء والإبراز لجوانب معينة لتشكيل معنى ضمني أو تدعيم اتجاه ما أو تعديله وذلك حسب توجه كل صحيفة .

وقد اتفقت صحف الدراسة الثلاث في استخدامها لإطار الصراع عندما أشارت إلى الجدل الدائر حول صدور قانون القيمة المضافة , وكذلك فيما يتعلق بمعوقات إصدار تراخيص المشروعات الاستثمارية، حيث أكد خطاب الصحف الثلاث على أن الحكومة تتجه لقرارات ثورية لمواجهة تأخر تراخيص المشروعات.

(3) إطـار الحقائق المجردة :

شمل هذا الاطار الأخبار والتقارير التي قدمت إحصاءات وأرقاما عن كل ما يتعلق بقضية التضخم وآثاره على الاقتصاد وعلى حياة المواطنين, حيث اهتم خطاب صحف الدراسة الثلاث بذكر الإحصاءات والأرقام التي تدعم وتؤكد ما يتم تقديمه من معلومات , ولا تبالغ الباحثة في القول بأن غالبية الموضوعات التي قدمتها صحف الدراسة عن موضوع هذا البحث لم تكن تخلو من أرقام أو احصاءات , بل احتوي الكثير منها على الاثنين معا , وربما يعد ذلك شيء طبيعي لأن طبيعة موضوع الدراسة تتطلب ذلك .

وقد اهتمت الصحف بوضع الإحصاءات والأرقام في العناوين لسرعة استيعاب المعلومات المتعلقة بقضية التضخم , وكأحد أكثر الأساليب الإقناعية أهمية , وكذلك فعلت داخل متون الموضوعات , وكان من أهم هذه الإحصاءات: الإحصاءات التي يصدرها مركز التعبئة العامة والإحصاء عن معدلات التضخم شهريا، وعن مستوى الفقر, وعن أسعار السلع , وكذلك الإحصاءات التي نشرها البنك المركزي فيما يتعلق بمعدل التضخم الشهري في الصحف الثلاث , وقد جاءت المصري اليوم في المقدمة بالنسبة لاستخدام هذا الاطار، تليها الأهرام ثم الوفد, حيث كانت صحيفة المصري

اليوم أكثر الصحف اهتماما بنشر هذه الإحصاءات في عناوينها ومن بينها:ارتفاع معدلات الفقر إلى 26.3%[82]، والجهاز المركزي للإحصاء: 1.6% ارتفاعا في معدل التضخم خلال أغسطس[83] , وزيادة التضخم السنوي إلى9.4%[84], وأعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع معدل التضخم السنوي خلال يوليو2015 بنحو 6.% مقارنة بشهر يونيو من نفس العام[85]، الجهاز المركزي للإحصاء :6.% ارتفاع في معدل التضخم خلال أغسطس[86]، انخفاض التضخم إلى 11.39 في يونيو الماضي[87] .

- ومن أهم ما ذكر في خطاب الأهرام في هذا الإطار:حنفي : 15 مليار جنيه إيرادات شركات الجملة والمجمعات[88],وفي عنوان آخر:الإحصاء ارتفاع معدل التضخم بنحو 2.3% خلال أكتوبر الجاري[89]، والإحصاء :2.8% ارتفاعا في معدل التضخم خلال سبتمبر[90]، والمركزي للإحصاء : 25.1% انخفاضاً فى عجز الميزان التجارى خلال سبتمبر الماضي[91] .

أما خطاب الوفد فقد ركز في إطار الحقائق المجردة على زاوية أخرى للتناول حيث ركز على احصاءات تتعلق بالميزان التجاري وعجز الموازنة، ومن أهم ما ذكره في هذا الإطار : ذكرت في أحد عناوينها 25.7 % انخفاضا في عجز الميزان التجاري[92]، تراجع عجز الموازنةإلى 11.5%وارتفاع معدلات النمو[93]، والإحصاء : تراجع العجز في الميزان التجاري لانخفاض الواردات السلعية بقيمة أكبر من انخفاض الصادرات الوطنية التي انخفضت بنسبة 25.4% [94].

(4) إطـار الخسائر :

كشفت نتائج التحليل عن توظيف الصحف لإطار الخسائر في تناول الخسائر الاقتصادية الناتجة عن التضخم , والخسائر الاجتماعية المترتبة على التضخم وذلك كالآتي: -

(أ) الخسائر الاقتصادية الناتجة عن التضخم :

وظفت صحف الدراسة هذا الإطار في تغطية الأخبار المتعلقة بتداعيات ارتفاع الدولار أمام الجنيه والخسائر التي لحقت بقطاع الصناعة , وخاصة انخفاض الطاقة الإنتاجية للصناعة المصرية والاستثمار، وكذلك الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة بعد حادث تحطم الطائرة الروسية في سيناء في نهاية اكتوبر 2015 , وتأثير ذلك على الاحتياطي النقدي وعلى التضخم , كما رصدت الصحف في هذا الإطار

العديد من الخسائر والأضرار المادية الناتجة عن التضخم , شملت خسائر بعدد من القطاعات الحيوية في مصر حسب أهميتها, وقد تزايدت معدلات رصدها في الصحف المدروسة، إذ جاءت الأضرار والخسائر التي لحقت بالقطاع الاقتصادي التجاري والصناعي في المرتبة الأولى في صحف الدراسة الثلاث, وذلك من خلال العديد من العناوين، حيث اهتم خطاب الأهرام برصد الخسائر التي لحقت بقطاع الصادرات فذكر في أحد عناوينه: 20.9% انخفاضا في قيمة صادرات مصر إلى شرق آسيا(95)، وتناول خطاب الأهرام أيضا: الخسائر المادية التي لحقت بالقطاعات الصناعية المختلفة التي تعرضت للتدمير والتوقف نتيجة تدهور سعر الجنيه أمام الدولار, كما أكد أن أزمة الدولار تهدد الكثير من المصانع بالتوقف لاسيما مصانع الأسمدة ومصير العاملين فيها مهددًا وأن كثيراً من مستلزمات الإنتاج أصبحت غير متوفرة بسبب عدم توافر الدولار(96).

وقد وظف خطاب الوفد هذا الإطار بشكل عام من خلال التأكيد على مسئولية الحكومة عن كل الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالاقتصاد , وخاصة حكومات ما بعد الثورة حيث تبقى شأنها شأن سابقتها فى زمن مبارك حيث تتحلى كل منها بالصمت، ولا تتدخل لحماية أهم صناعاتها الوطنية والتي تشهد خسائر جسيمة (97), كما وظف خطاب الوفد هذا الإطار بشكل محدد في وقائع معينة من بينها: خسائر فادحة للمزارعين(98) , الأمطار تشعل أسعار الخضراوات ومزارع الطماطم والبطاطس والموالح والمواطن يدفع الثمن(99) .

أما خطاب المصري اليوم فقد وظف هذا الإطار بشكل محدد في تناول وقائع بعينها أيضا ومن أهمها: أن التضخم كانت له آثار سلبية على المستثمرين نتيجة التخوف من مستقبل قيمة العملة ومن مدى القدرة على تحويل رؤوس الأموال ,كما تأثر الصناع بشأن قدراتهم على استيراد المواد الخام، وأن التشديدات الأمريكية على البضائع المصرية تهدد الصادرات الزراعية(100) .

ب- الخسائر الاجتماعية المترتبة على التضخم:-

لم تهتم صحف الدراسة كثيرا بهذا الجانب, وعلى الرغم من ذلك فقد كان خطاب الوفد أكثر اهتماما به من خطاب صحيفتي الأهرام و المصري اليوم, وقد وظف خطاب صحيفة الوفد هذا الإطار عندما رصد عدداً من المتغيرات الاجتماعية والنفسية التي أثرت بالسلب نفسيا ومجتمعيا على فئات المجتمع المصري نتيجة للتضخم, ومنها : تأكيد الأخبار على حدوث انفلات عام في الروابط الاجتماعية بين

المجتمع وطبقاته , واستغلال تدهور سعر الجنيه أمام الدولار من قبل قوى متربصة بالمجتمع من الداخل والخارج، وانخفاض الاحتياطي النقدي خاصة بعد إغلاق المشروعات السياحية نتيجة حادث تحطم الطائرة الروسية فوق سيناء وما أدى إليه من تشريد آلاف العاملين بالقطاع وانعكاس ذلك على زيادة معدلات البطالة في المجتمع, وكذلك انتشرت البطالة فى المجتمع بين العمالة الماهرة التي أهملها النظام وهي تواجه التنين الأصفر بديون متراكمة وضرائب تجعل الفقر هاجسًا لا يغادرها[101]، كما ذكرخطاب الأهرام أن ارتفاع الأسعار أدى إلى ضغوط مالية ونفسية وعصبية على المواطن المصرى[102], أما المصري اليوم فأكد أن التضخم أدى إلى تزايد معدلات الفقر بين المصريين [103].

(5) إطـار المكاسب الاقتصادية :

وظف خطاب صحف الدراسة هذا الإطار في تغطية أخبار الموضوعات المتعلقة بالمكاسب التي ستتحقق من القضاء على أسباب التضخم , وبما سيتحقق من تذليل معوقات الاستثمار, وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة , وكذلك المكاسب الاقتصادية التي ستأتي من تطبيق ضريبة القيمة المضافة , ويلاحظ أن خطاب كل صحيفة ركز في هذا الإطار على زاوية معينة , ففي خطاب الأهرام تم تسليط الضوء علي المكاسب الاقتصادية التي ستتحقق من تكليفات الرئيس للحكومة بتخفيض الأسعار من خلال زيادة منافذ توزيع السلع الغذائية واستغلال المنافذ الحكومية غير المستغلة على مستوى الجمهورية وإتاحتها أمام القطاع الخاص لزيادة حجم المعروض من السلع الغذائية خاصة فى المناطق النائية مع الالتزام بتخفيض الأسعار طبقا لمبادرة الرئيس، وكذلك الاستمرار فى تخفيض الأسعار خلال الفترة المقبلة[104]، كما ظهر هذا الإطار عندما تناول خطاب الأهرام قضية تدهور سعر الجنيه من خلال التأكيد أن رفع سعر الفائدة يستهدف دعم الجنيه مما سيحقق مكاسب اقتصادية كبيرة ويخفض التضخم[105] .

- أما خطاب الوفد فذكر أن الحكومة تعمل على تذليل معوقات الاستثمار وركز على المكاسب التي ستتحقق بعد القضاء على هذه المعوقات[106], وأبرز خطابها أن وزيرة التعاون الدولي قدمت برنامجا اقتصاديا لدعم الموازنة [107].
- بينما ركز خطاب المصري اليوم علي المكاسب التي ستتحقق من قيام الحكومة بتنشيط الاستثمار ومن ضرورة توفير البيئة المواتية لجذب مزيد من الاستثمارات لتنشيط الاقتصاد [108]، وأن الحكومة تبحث إنقاذ عجز الموازنة وتضييق الفجوة

التمويلية وتوفير فرص العمل[109]، وأن وزارة الاستثمار تستعين بالشركات متعددة الجنسيات للترويج[110]، وأن الحكومة تقرر ايقاف وتصفية (4) شركات[111],كما ركز خطاب المصري اليوم على المكاسب التي ستتحقق من زيادة الصادرات المصرية ومن إبرام اتفاقات بترولية جديدة[112]. وفي مجال زيادة الاحتياطي من النقد الأجنبي من خلال السياحة فقد ذكر خطابها أن هشام زعزوع – وزير السياحة يستعين بسفراء الدول الأسيوية لتنشيط السياحة[113]، وفي مجال تعزيز الجنيه أشار خطاب المصري اليوم إلى المكاسب التي ستتحقق من خلال ارتفاع عائدات شهادات الإدخار[114]وذلك ضمن حزمة إجراءات لتعزيز قيمة الجنيه[115] .

(6) إطار الدعم الخارجي:

ارتبط هذا الإطار بوجه خاص بالقروض التي تحاول الحكومة الحصول عليها من البنك الدولي، ومن دول الخليج ممثلة في السعودية والإمارات والتي تعد دعما كبيرا للاقتصاد المصري , خاصة للمساعدة في سد عجز الموازنة ولدعم الاحتياطي النقدي , حيث ظهر ذلك في عناوين صحف الدراسة,خاصة صحيفة المصري اليوم التي جاءت في مقدمة صحف الدراسة في توظيف هذا الإطار, وقد تم التركيز على ما تبذله د/سحر نصر وزيرة التعاون الدولي للحصول على قروض ميسرة وطويلة الأجل, حيث أبرز خطاب **الأهرام** جهود وزيرة التعاون الدولي فى مباحثاتها مع النقد الدولي للحصول على قرض لمصر بقيمة 1.5 مليار دولار لدعم الميزانية[116] , والذي يأتي فى أعقاب موافقة البنك الأفريقي للتنمية على الدفعة الأولى للقرض المخصص لمصر بقيمة 500 مليون دولار يتم تسديده بفائدة بسيطة على مدى 20 عام وفترة سماح 5 سنوات[117]، وأعلنت الوزيرة أن مصر ستعمل على الاستفادة من المنح والقروض التي يتم توقيعها، ويستهدف تحسين المؤشرات الاقتصادية وتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادى مما ينعكس على رفع مستوى معيشة المواطن المصرى [118].

ومن أهم ما ذكره خطاب الوفد في هذا الإطار أن الحكومة توافق على قرض البنك الدولي لدعم الموازنة[119]، 500 مليون دولار من البنك الأفريقي لدعم الموازنة[120]، 6.4 مليار دولار استثمارات أجنبية في مصر خلال 6 شهور[121]، وزيرة التعاون الدولي من لبنان : 1.5 مليار دولار تدخل ميزانية الدولة[122]، وأن الحكومة اتفقت مع الجانب السعودي على قروض ميسرة فى بعض المجالات تسدد على مدار خمس سنوات[123].

وأبرزت المصري اليوم في خطابها أن الحكومة تبدأ اجراءات قرض الـ 3

مليارات جنيه[124]، وأن البنك الأوروبي يطالب الحكومة بمؤتمر عالمي للاستثمار[125]، وأن مصر توقع قرض المليار دولار مع البنك الدولي كشريحة أولى تصرف دفعة واحدة من اجمالي قرض الـ3مليارات دولار يسدد على 35 سنة بفترة سماح 5 سنوات وفائدة 1.6% [126]، كما انتهت المفاوضات مع السعودية علي شراء سندات بقيمة 2 مليار دولار بنسبة فائدة أقل من 2% لدعم الإحتياطي النقدي[127].

(7) إطـار مصلحة الفقراء :

احتل هذا الإطار مرتبة متقدمة في خطاب صحيفتي الأهرام والمصري اليوم وقل الاهتمام به في خطاب الوفد, وقد تعددت الموضوعات داخل إطار مصلحة الفقراء، والتي تناولت الحديث عن المواطن الذى أظهرته الصحف على أنه ضحية لهذا التضخم، وخاصة فيما يتعلق برفع الأسعار والبطالة والمضاربين والمستثمرين والتجار الجشعين، حيث ذكر خطاب **الأهرام** أن ضعف الرقابة الداخلية والفساد الإدارى فى الرقابة على الأسواق، وجشع التجار، وكثرة حلقات السلسلة التجارية من المنتج إلى المستهلك هو ما يعكس شعور المواطن بالغلاء ويؤدي إلى تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية له[128]، وذكر خطاب الأهرام أن معدلات الفقر ترتفع[129] وبرهن على ذلك بهذا الإحصاء: ارتفاع معدلات الفقر إلى 26.3%[130], كما ركز خطاب الأهرام في هذا الإطار على جهود الدولة لتحسين الخدمات الجماهيرية، وتوفير السلع الأساسية، ومساندة الفقراء ومن بينها:أن الرئيس شددعلى عدم المساس بمحدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية, وتوفير كل سبل الدعم لهم [131], وأن الرئيس يستعرض سبل توفير السلع واللحوم والدواجن بأسعار مناسبة[132]، واستمرار خفض الأسعار خلال المرحلة المقبلة وهو الأمر الذي ينعكس على تلبية احتياجات المواطنين وخاصة محدودي الدخل[133]، زيادة المنافذ الحكومية للسلع الغذائية بالتعاون مع القطاع الخاص[134], وأن القوات المسلحة تشارك في تخفيف الأعباء عن المواطنين بتوفيرالسلع الغذائية[135]، وتفتتح 61 منفذا إضافيا لبيع السلع بأسعار مخفضة[136]، وأن الدولة وفرت 19 مجمعا لبيع الخضر والفاكهة بأسعار مخفضة[137]، وأن الحكومة قامت بتشكيل لجنة لضبط الأسعار[138], وأن هناك مهرجان لتخفيض الأسعار ويواصل عروضه بالمحافظات [139] , وأنه تم افتتاح منافذ جديدة للسلع المخفضة[140]، وفي مجال سعر النقد ذكر خطاب الأهرام أن هناك تيسيرات من المركزي لتوفير السلع للقطاعين العام والخاص , وأن الجنيه يستعيد هيبته، والدولار مرشح لمزيد من الهبوط، والمواطن يجني الثمار[141] .

أما خطاب المصري اليوم فأكد أن مشكلة التضخم أثرت على الطبقة المتوسطة

والفقيرة نظرا لانعكاس التضخم على حياتهم , وأن عدم إدارة الأزمة الاقتصادية بشكل جيد له تأثير سلبى على الطبقة المتوسطة والفقيرة[142]، وأن تخفيض قيمة الجنيه سوف يزيد من مستوى الأسعار و يؤثر بالسلب على محدودي الدخل[143] ومن جهة أخرى جاء توظيف هذا الإطار من خلال تصريحات الرئيس وأعضاء الحكومة لإبراز أنهم يعملون من أجل مصلحة الفقراء والمهمشين ومنها : تصريح رئيس الوزراء : مستمرون فى طرح السلع بأسعار مناسبة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ورفع المعاناة عن المواطن محدود الدخل[144]، وأن هناك اتفاق بين التموين ومنتجي الدواجن لتوريد 4 آلاف طن[145], وأن وزارة التموين طرحت وجبة الـ 30 جنيه وموجودة في جميع السلاسل, وأن هذه الوجبات المخفضة تغزو المحافظات[146], وأن الوزارة بدأت توريد الدجاج للمجمعات بسعر20 جنيه من أجل محدودي الدخل , وأن الحكومة مستمرة في مساندة محدودي الدخل[147].

كما ذكر خطاب المصرى اليوم أن الدولة تعمل على تحسين مستوى معيشة المواطن لتقديم خدمة جيدة بتكلفة اقتصادية مناسبة فى مختلف المجالات، ودعا خطابها لضرورة اتخاذ إجراءات الإصلاح الهيكلي والاقتصادى المدعومة بإجراءات الحماية الاجتماعية، وتعزيز دعائم النمو والدفع بمشروعات تنموية لها جدوى اقتصادية[148]، وفى موضع آخر: أشار خطاب المصرى اليوم إلى أن الحكومة مستمرة فى مساندة وحماية محدودى الدخل على الرغم من التحديات الاقتصادية[149]، وأن الحكومة تتحرك بشكل مؤسسى كبير لتخفيض الأسعار من خلال مراعاة العدالة الاجتماعية، وأنه تم التنسيق مع جميع الوزارات والجهات المعنية حتى تصل مختلف السلع الغذائية الضرورية والسلع الأساسية إلى المواطنين فى كل مكان، وأن تكون فى متناول اليد، وتراعى ظروف محدودى الدخل[150]، ومن بينها انطلاق قوافل السيارات المبردة لتجوب كافة المحافظات لبيع السلع المخفضة لتناسب كافة الأسر المصرية لتحقيق العدالة الاجتماعية [151].

وفيما يتعلق بحماية مصالح الفقراء من موجات التضخم فلا يجب أن يتم ذلك بتثبيت سعر الصرف، ولكن يجب اتخاذ إجراءات حمائية تضمن تحقيق نمو مرتفع مع عدالة اجتماعية وإحداث توازن بينهما[152]، كما ذكر خطابها أنه يتم التركيز على سياسات تحفيز النشاط الاقتصادي الذى يعتمد على القطاع الخاص فى الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة لمحاربة الفقر والقضاء على البطالة، وعدم المساس بحقوق محدودى الدخل فى برامج الدعم الاقتصادى والرعاية الاجتماعية كل ذلك وصولا

لتحسين مستويات المعيشة[153]، كما طالبت بضرورة تطبيق ضريبة القيمة المضافة لتحقيق العدالة الاجتماعية وضبط الأسواق[154] .

أما الوفد فقد جاء توظيفها لهذا الإطار من خلال التركيز على جهود وزارة التموين لتوفير السلع بأسعار مناسبة لمحدودي الدخل ومن بينها:حنفى: تسهيل كافة الصعوبات التي تواجه قطاع الدواجن لتخفيف تكاليف الإنتاج بكافة فروع المجمعات الاستهلاكية، وشركتى الجملة، والسيارات المتنقلة لتوفيرها بأسعار مخفضة تناسب كافة المواطنين وخاصة محدودى الدخل[155], واستمرار خطط دعم الفقراء وأن الحماية الإجتماعية لابد وان ترتبط بالسياسات الاقتصادية[156] .

(8) إطـار النفي :

ظهر هذا الإطار بقوة في صحيفة المصري اليوم , وبنسبة أقل في صحيفتي الأهرام والوفد , وقد وظف خطاب صحف الدراسة هذا الإطار في نشر الموضوعات التي تهدف إلى طمأنة المواطنين بعدم رفع الدعم عن السلع الأساسية , وقد وظفته الأهرام من خلال إبرازها تصريحات الرئيس والحكومة بهدف نفى الشائعات التي تتعلق برفع الدعم، فأكد خطاب الأهرام على أنه لا مساس بالسلع الأساسية[157]، كما أعلنت عن حزمة من الإجراءات التي ستتخذ لمواجهة ارتفاع الأسعار[158]، وأنه لا نية لزيادة الأسعار خلال الفترة القادمة[159] .

وكذلك فعل خطاب المصري اليوم حيث أبرز تصريحات الحكومة أيضا في هذا الشأن ومن بينها : شريف : لا تخفيض للدعم وهدفنا ضبط الأسواق[160], وأن الحكومة تنفي اعتزامها زيادة أسعار المواد البترولية قبل نهاية العام[161], معلومات مجلس الوزراء : ينفي زيادة أسعار الكهرباء على الشرائح الثلاث الأولى [162]، وزير البترول : الاستمرار في خطط ترشيد دعم الطاقة لا يعني زيادة الأسعار[163]، وزارة النقل: لم نطرح زيادة أسعار المترو على مجلس الوزراء[164], حنفي : الدولة عادت للسوق ولن نسمح بالاحتكار[165] , رئيس الوزراء : لن نتوقف عن كسر الاحتكارات ولا خفض للدعم[166].

أما الوفد فكانت أقل اهتماما في توظيف هذا الإطار، ومن بين العناوين التي وظفتها في هذا الإطار: الجيوشي:لا زيادة في أسعار تذاكر المترو[167], وأنه لا إصلاح للاقتصاد دون مشاركة للبرلمان[168], وأبرز تأكيد رئيس الوزراء اسماعيل: لا خفض للدعم[169].

(8) إطـار الفشل :

ظهر هذا الإطار في خطاب صحيفتي الوفد والمصري اليوم ولم يظهر في خطاب الأهرام , وقد تم توظيفه من قبل صحيفتي الوفد والمصري اليوم في وصف أداء الحكومة وعدم قدرتها على مواجهة التضخم والقيام بوظائفها المنوط بها , وكان في مقدمة القضايا التي اتهم فيها خطاب **الوفد** الحكومة بالفشل هي : أزمة ارتفاع الأسعار، حيث ذكر بأنه لم يتحرك أي مسئول حكومي تجاه وقف زحف الأسعار نتيجة غياب الرقابة التموينية[170] , وفي موضوع ثان حمل خطابها الحكومة أيضا أزمة نقص الأعلاف بسوق الدواجن في ظل صمت حكومي تام وعدم اكتراث من أعضاء الحكومة[171] , وثالث هذه القضايا : أن الحكومة فشلت في حل قضية عجز الموازنة التي تعاني عجزا كبيرا[172] .

أما رابع هذه القضايا الذي اتهم فيه خطاب الوفد الحكومة فيه بالفشل : هو فشل الحكومة فى إدارة معركة السياسة النقدية، حيث فشلت في السيطرة على التعاملات خارج الصرافة التي تهدد الاقتصاد المصري[173]، كما ذكر خطابها أن فشل السياسة النقدية بقيادة هشام رامز محافظ البنك المركزى السابق أدت إلى الفشل فى تحسن المناخ العام بالسوق المصرفى كذلك فشلت الحكومة فى وقف الممارسات الخاطئة، والسقوط فى أوهام نجاح قرارات البنك المركزى، والقضاء على السوق السوداء للدولار، وأن نجاح تجار العملة فى إدارة السوق بجدارة خارج نطاق شركات الصرافة كان يتم فى غياب الجهات الرقابية ودون ملاحقة، حيث عجزت الحكومة عن ملاحقتها[174]، ومن جانب آخر مرتبط بهذا الموضوع تحدث خطاب الوفد عن تكدس السلع وخامات بعضها في الموانئ المصرية لفشل الموردين في توفير العملة من البنوك للإفراج عن هذه الشحنات[175] , حيث اتهموا الحكومة بأنها تضع تشريعات علي الورق ولا تحمي الموردين، وتأكيداً على فشل الحكومة في التعامل مع هذه الأحداث وغيرها طالبها خطاب الوفد بتقديم استقالتها، خاصة بعد فشلها فى حل تلك المشاكل والأزمات المتلاحقة التي تمر بها البلاد[176].

واتفق خطاب صحيفة المصري اليوم مع خطاب صحيفة الوفد في ذكر أسباب فشل الحكومة، حيث أرجعتها إلى موضوعين أولهما : عدم حل مشكلة السياسة النقدية, حيث ذكر خطابها أنها أدارت الموضوع بشكل سلبي , وأن سوء إدارة سعر الصرف هو أخطر مشكلة في الأجل القصير، لأنه يؤثر على الاقتصاد وقد يسبب كوارث نتيجة عجز السياسة النقدية[177] , وثانيهما : أن الحكومة فشلت فى السيطرة على الأسعار، وأن ما تفعله مجرد مسكنات، وأن المنظومة تحتاج لمراجعة لا تقتصر

على منافذ التوزيع فحسب، ولكن باستعمال القانون فى مواجهة جشع كل متلاعب ومحتكر[178]، كما وظفت المصري اليوم إطار الفشل في اتهام الحكومة بالعجز عن حل مشكلات المستثمرين واتهمتها بعدم التعامل بالجدية اللازمة مع هذا الملف حتى الآن [179].

(10) الإطار القانونى:

استخدم هذا الإطار مع كافة الأخبار التي تتعلق باصدار قوانين عن الحكومة أو اقتراح قوانين من أحد أعضائها أو من مسؤوليها,أو من خبراء ومحللين اقتصاديين أومناقشتها لأي جانب من جوانب قضية التضخم , ومن أبرز ما ذكره خطاب صحف الدراسة القوانين التي اصدرها البنك المركزى والدولة لحل مشكلة تدهور سعر الجنيه وللحد من نزيف النقد الأجنبى، ومن أهمها قانون أصدره البنك المركزى في هذا الشأن وينص على : أن للبنك المركزى الحق فى اتخاذ إجراءات فى عمليات استيراد السلع التجارية الاستهلاكية من خلال مستندات تحصيل واردة للبنوك مباشرة عن طريق البنوك فى الخارج، مع عدم قبول مستندات التحصيل الواردة مباشرة للعملاء وتمنح البنوك مهلة شهر من تاريخه لتطبيق ذلك[180] . كما أشار خطاب الوفد إلى قانون الاستثمار الجديد، وإلى صدور قانون الحد الأقصى للإيداع بالدولار[181]، وأشار خطاب المصري اليوم إلى القوانين الجديدة للبنك المركزى وإصداره قوانين تتعلق بتنظيم الاستيراد من الخارج[182] .

(11) إطار المقارنة :

جاء هذا الإطار في خطاب صحف الدراسة الثلاث بنسبة قليلة , حيث جاء في خطاب الأهرام على لسان هشام رامز في تصريحه : بأن هناك ظروفاً صعبة يمر بها العالم، وإذا نظرنا إلى العالم من حولنا فسنجد الكثير من الدول الأفضل حالا من مصر على الصعيد الاقتصادى ومع ذلك تقوم بإجراءات تقشفية، وترشد استيرادها من الخارج، فى حين أن واردات مصر تزيد كل عام عن العام السابق له رغم أن الوضع فى مصر يقتضى الترشيد[183]، كما جاء هذا الإطار في خطاب الأهرام عند استعراض وزير الاستثمار الأسباب التي تشجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم بمصر فى مجموعة من المزايا والمحفزات على رأسها الموقع الجغرافى الذى تتمتع به البلاد، والموارد البشرية القابلة للتدريب والعمل، ومعدلات الضرائب التي تعتبر أقل بكثير من الأسواق الخارجية[184]، كما ظهر هذا الإطار في خطاب الوفد حيث ذكرت أن هناك عقبات كثيرة تواجه المستثمرين في مصر من أهمها : ثمن الأرض

الصناعية في مصر يبلغ رسميا ما بين 6000، و1600 جنيه للمتر المربع بينما بلغ سعر المتر في الولايات المتحدة 5 دولارات، وفي أوروبا 8 دولارات وفي معظم الدول العربية، كما أن تكلفة توصيل المرافق للمصانع يتحملها في مصر المستثمر، بينما تقدمها الدول العربية مجانا، فضلا عن أعباء أخرى يتحملها المستثمر المصري مثل الضريبة العقارية على المصانع والرسوم الجمركية على المواد الخام، كذلك فإن ضريبة الأرباح التجارية تصل في مصر إلى 22.5%، بينما تبلغ في البلدان العربية 2.5%، وتبلغ الفوائد على القروض ما بين 15، 17%، بينما لا تزيد في الدول العربية على 4%[185]، كما جاء هذا الإطار في خطاب المصري اليوم في هذا الموضوع حيث ذكر خطابها أن المستثمر يحتاج 634 يوما (عامان تقريبا) يحتاجها لإنهاء إجراءات الأرض والتصاريح والتراخيص لبدء مشروعه، تنخفض في الدول المنافسة إلى أقل من 100 يوم وفقا للبنك الدولي، هذه الأرقام رصدتها مؤسسات دولية، لكن بعض التنظيمات المصرية " غرفة الصناعات الهندسية " رفعت المدة وفقا لدراسات أجرتها مؤخراً إلى 900 يوم وفقا لتجربة أحد أعضائها[186].

(12) **إطار التآمر**:

جاء هذا الإطار في المرتبة الأخيرة في خطاب صحف الدراسة الثلاث،وقد اتفقت الصحف الثلاث في توظيفها لهذا الإطار, خيث جاء في خطاب الأهرام عندما أشارت إلى أن هناك مؤامرة خارجية مدبرة من قبل العديد من الجهات الخارجية والتي لها مصالح مشتركة بمساعدة بعض العناصر الداخلية لضرب الاقتصاد المصري، وبالمثل وظفت صحيفة الوفد هذا الإطار من خلال اتهامات الصحيفة بأن ما يحدث للاقتصاد المصرى هو مؤامرة وفخ نصبه تجار جشعون يريدون ضرب الاقتصاد المصرى، وبأن وراء ما تتعرض له السياسة النقدية لمصر خفايا وألاعيب العناصر الإخوانية التي اتبعوها في تسريب حجم كبير من العملة خارج البلاد، وسط فشل كبير فى التصدي لتلك الممارسات من قبل الحكومة، كما برز هذا الإطار فى اتهامات الوفد لبعض الدول باستغلال حادث سقوط الطائرة الروسية فوق سيناء في (31) اكتوبر(2015) لتركيع الاقتصاد المصرى[187]، وكذلك وظف خطاب المصرى اليوم هذا الإطار من خلال ذكره للمضاربين والانتهازيين وأغنياء الحروب الذين أدت مؤامراتهم إلى ازدياد تفاقم مشكلة سعر الدولار[188].

وتشير هذه النتائج إلى تنوع الأطر التي وظفتها صحف الدراسة في عرض قضية التضخم، كما تشير إلى وجود اختلافا واضحا فى بناء الإطار الإعلامي فى صحف الدراسة، حيث يبدو تأثير السياسة التحريرية لكل صحيفة على اتجاه المضمون وزاوية التناول، ففى الوقت الذى أبرزت فيه صحيفة الأهرام جهود الرئيس والحكومة لمواجهة قضية التضخم فى إطار العمل والإنجاز، استخدمت صحيفة المصرى الإحصاءات والأرقام لتوضيح حجم التضخم وحجم الفقر في المجتمع وذلك فى إطاري مصلحة الفقراء والحقائق المجردة , واستخدمت الوفد إطاري الفشل والخسائر، وهكذا اختلف الإطار باختلاف توجه كل صحيفة واختلاف أهداف القائم بالاتصال بكل منها .

وتتفق هذه النتائج مع ما انتهت إليه دعاء عادل محمود(2016)[189], ومع دراسة الشيماء محمد أحمد حمادى(2012)[190], وتختلف مع دراسة Bergh, Justin (2012) [191] وكذلك مع دراسة Oliver,Weber (2012)[192], ودراسة Kyoung ,Gower(2009) [193], وسماح ماضى (2009)[194], وأمل السيد متولى (2007)[195] .

(جـ) أطر الأسباب والحلول لقضية التضخم كما قدمها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث :

(1) أطروحات أسباب قضية التضخم كما قدمها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث : جدول رقم (5)

يوضح أطروحات أسباب قضية التضخم كما قدمها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة الثلاث(*)

الصحيفة / الأسباب	الأهرام		الوفد		المصرى اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
تدهور السياسة النقدية	217	96.02	85	37.61	66	35.11	368	59.26
الممارسات الأحتكارية	13	5.75	73	35.27	48	25.53	134	21.58
خلل الميزان التجاري	32	14.16	25	12.08	26	13.82	83	13.37
تراجع الاستثمار	34	15.04	13	6.28	32	17.02	69	11.11
ارتفاع تكاليف الإنتاج	16	7.08	27	13.04	18	9.57	61	9.82
ارتفاع عجز الموازنة	7	3.10	12	5.80	23	12.23	42	6.76
عجز الأداء في السياسة المالية	2	8.80	7	3.38	2	1.06	11	1.77
تطبيق ضريبة القيمة المضافة	1	0.44	3	1.45	3	1.60	7	1.13
(ن)	226	%100	207	%100	188	%100	621	%100

تنوعت الرؤى والأسباب التي طرحتها صحف الدراسة لحدوث التضخم في

* أطروحات أسباب التضخم تجاوز عدد المادة الإخبارية التي تم تحليلها وذلك لاحتواء بعض المواد الإخبارية على أكثر من سبب .

مصر، حيث تشير بيانات الجدول السابق إلى أن ظاهرة التضخم تعد نتاج عوامل كثيرة متداخلة مع بعضها البعض، وتمارس في مجموعها تأثيرا على حدوث التضخم، حيث تنشأ نتيجة تفاعل كل هذه العوامل مجتمعة، ولذلك فعند تفسير أسباب التضخم يجب أن تؤخذ جميعها في الحسبان، حيث أن ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية هيكلية اجتماعية في آن واحد، ومتعددة الأبعاد والأشكال والآثار، وفي مجملها انعكاس ونتيجة للسياسات الاقتصادية(**)، وقد كشفت نتائج التحليل أن صحيفة الوفد كانت أكثر صحف الدراسة إيجابية في تشخيص أسباب التضخم . وبصفة عامة فقد جاء ترتيب صحف الدراسة لأطر أسباب التضخم كما تشير بيانات الجدول السابق إلى أن تدهور السياسة النقدية جاء في المرتبة الأولى بنسبة 59.26%، ثم الممارسات الاحتكارية في المرتبة الثانية بنسبة 21.58%، ثم الخلل في الميزان التجاري بنسبة 13.37%، ثم تراجع الاستثمار بنسبة 11.11%، ثم ارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة 9.82%، ثم ارتفاع عجز الموازنة بنسبة 6.76%، ثم عجز السياسة المالية بنسبة 1.77%، ويليه بفارق ضئيل لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في المرتبة الأخيرة بنسبة 1.13%، **وعلى مستوى نتائج التحليل التفصيلية فقد كانت النتائج كما يلي :**

أولا : تدهور السياسة النقدية :-

حظي السبب الخاص بتدهور السياسة النقدية باهتمام خطاب صحف الدراسة الثلاث، إلا أنه حظي باهتمام كبير في صحيفة الأهرام بشكل فاق باقي صحف الدراسة، واتفق خطاب الصحف الثلاث على أن تدهور الجهاز المصرفي وقواعد سعر الصرف الأجنبي هو السبب الأساسي للتضخم، حيث ذكر خطاب الأهرام أن هذه المشكلة ترجع إلى عدة أسباب منها أسباب عالمية، وأسباب محلية، وثالثة اقليمية، وبرهن على ذلك بالآتي(196):

1- الأسباب المحلية: الأحداث السياسية والثورتان اللتان مرت بهما البلاد وتأثيرهما على الأداء الاقتصادي بقوة، وظهرت آثارهما بشكل أشد قوة على مصادر النقد الأجنبي، لاسيما إيرادات السياحة، وتدفق الاستثمار الخارجي الذي تراجع بنحو 8% حتى الآن مقارنة بعام 2010 .

2 - على مستوى الاقتصاد العالمي: فقد أثرت الأزمة اليونانية، وكذا الصعوبات التي تمر به اقتصاديات بعض دول منطقة اليورو ولاسيما أيرلندا وأسبانيا والبرتغال وإيطاليا- بشكل كبير على تباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك قبل أن تظهر على السطح الأزمة الصينية والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد البرازيلي' صاحب كل

ذلك حرب عملات دفعت بمعظم الاقتصاديات العالمية إلى انخفاض قيمتها أمام الدولار الأمريكي، مما أدى إلى اضطراب أسعار الصرف في الأسواق العالمية.

3- تحديات في السوق الإقليمية تتمثل في أن المضاربين روجوا شائعات حول إجراءات لترشيد الاستيراد، حيث بدءوا في تعطيش السوق لساعات وقاموا بشراء الدولار وعدم بيعه مرة أخرى، وذلك بعد تراجع الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي إلى نحو 16.3 مليار دولار ليسجل أدنى مستوى له منذ 6 أشهر، حيث تراجع الاحتياطي الأجنبي بنحو 4.8 مليار دولار خلال العام الحالي 2015 بسبب سداد الالتزامات الخارجية على مصر، أقساط الدين الخارجي لنادي باريس في يناير ويوليو الماضيين، إلى جانب سداد 1.25 مليار دولار قيمة السندات التي اقترضتها الحكومة عام 2005 والتي حل أجلها في سبتمبر الماضي، والتي أدت إلى تراجع الاحتياطي الأجنبي بشكل لافت بنحو 1.76 مليار خلال الشهر الماضي، إلى جانب تمويل استيراد السلع التموينية والأساسية وغيرها من مستلزمات الصناعة.

كما أضاف خطاب الأهرام على لسان هشام رامز : أن من أسباب تراجع الاحتياطي النقدي أن الدولة استطاعت انجاز مهام كبيرة في ملف الطاقة في وقت قياسي بشراء محطات الكهرباء والتي أدت إلى عدم انقطاع الكهرباء على مدى شهور الصيف، فضلا عن النقد الذي تم توفيره لاستكمال حفر قناة السويس الجديدة، كما أن مصر سددت نحو 6 مليارات دولار خلال العام الماضي التزامات مستحقة للعالم الخارجي العام المقبل بقيمة 2.5 مليار دولار , وقد أثر كل هذا على الاحتياطي النقدي[197] .

وأرجع خطاب الوفد تدهور السياسة النقدية في مصر إلى أسباب مختلفة تماما عما ذكره خطاب الأهرام، حيث ذكرخطاب الوفد أن السبب في تدهور السياسة النقدية يرجع إلى عدة أسباب هي :

1- سياسات البنك المركزي الغير واضحة وغير المحددة هو ما أثر سلباعلى زيادة سعر الدولار وبالتالي ساهم في ارتفاع أسعار السلع واتساع فجوة التضخم، حيث مرت السياسة النقدية بحالة من التخبط الشديد تجاه التعامل مع سوق العملة, وأشار خطاب الوفد إلى أن استمرار تدهور أداء الجهاز المصرفي سيؤدي إلى استمرار الارتفاع في التضخم' وأن البنك المركزي كان قاسما مشتركا في ارتفاع معدلات التضخم الحقيقية عندما لم يستطيع عن طريق سعر الفائدة الحد من

التضخم، بجانب إفراطه في طبع النقدية ووضعها في السوق بدون شراء ما يقابل الطبع الجديد من ذهب أو سحب أذون وسندات خزانة من السوق مما أشعل الأسعار، وأشارت إلى أن الاستمرار في زيادة أسعار الفائدة سيؤدي إلى استمرار الارتفاع في نسب التضخم[198] .

2- خفايا وألاعيب العناصر الإخوانية وممارساتهم الخاطئة التي اتبعوها في تسريب حجم كبير من العملة إلى خارج البلاد، وذلك وسط فشل كبير من الحكومة في التصدي لتلك الممارسات والسقوط في أوهام نجاح قرارات البنك المركزي في القضاء على السوق السوداء للدولار[199] .

3- تورط مجموعة من التجار السوريين في عمليات مضاربة ومتاجرة بالعملة , ساهمت في ارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازي، حيث توجد شبكة منظمة لتحويل الدولارات من رجال أعمال سوريين مقيمين في مصر إلى أفراد ومؤسسات بسوريا مما يزيد الطلب على العملة الصعبة في مصر[200] .

4- تمادي شركات الصرافة في رفع سعر الدولار بعيدا عن أعين الأجهزة الرقابية[201] .

وقد تناول خطاب **المصري اليوم** أسباب تدهور السياسة النقدية في مصر من زاوية مختلفة تماما عما ذكره خطاب الأهرام, حيث اتفق مع الوفد في أحد أسبابها وهو:

1- سوء إدارة سعر الصرف أثر على الاقتصاد وقد يسبب كوارث نتيجة عجز السياسة النقدية، وأن ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه أدى إلى ارتفاع تكلفة الاستيراد , وبالتالي ارتفاع الأسعار، وأن عدم إدارتها بشكل جيد له تأثير سلبي على الطبقة المتوسطة والفقيرة[202] .

وأضاف خطاب المصري اليوم أن السبب الثاني لتدهور السياسة النقدية أنها تعمل تحت تأثير نيران الإرهاب، ونيران بعض المضاربين والانتهازيين وأغنياء الحروب سواء كانت حروب عسكرية أو اقتصادية, كما أضاف أيضاً أن هناك قصوراً فى السياسة النقدية جاء نتيجة وجود هوس فيما يتعلق بالرغبة فى استقرار سعر الصرف، وأن المركزى كان يتعامل بطريقة كمية من خلال طرح دولارات من الاحتياطى , وتلبية أى طلبات بالأسعار[203] .

ثانيا : الممارسات الاحتكارية :

أجمع خطاب صحف الدراسة الثلاث على أن السبب الثاني لقضية التضخم هو الممارسات الاحتكارية وافتعال الأسواق السوداء بشكل غير مسبوق في هوامش الربح في تاريخ مصر مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم لأرقام غير مسبوقة أيضا، وذلك وفقا لتقارير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء[204] .

حيث ذكر خطاب الوفد أن الاحتكارات أصبحت سمة أساسية من سمات السوق المصرية، ولم تصبح قاصرة على قطاع محدد، بل امتدت آثارها لتشمل معظم قطاعات الاقتصاد، ومن المفارقات الغريبة أن هذه الاحتكارات انتشرت بعد صدور القانون رقم 3 لسنة 2005 بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والسيطرة عليها إلى جانب وضع وتنفيذ المعايير في العديد من المجالات[205]، وأن التجار الجشعين والمحتكرين والمتلاعبين بالسلع الأساسية، وكثرة حلقات السلسلة التجارية من المنتج إلى المستهلك يزيد من هوامش الأرباح التي يستحوذ عليها التجار، وهو ما ينعكس على شعور المواطن بالغلاء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[206] .

وذكر خطاب المصري اليوم أن من أسباب التضخم استغلال التجار وجشعهم في ظل غياب الرقابة على الأسواق، وأن البنك المركزي أرجع التضخم إلى استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأكثر تقلباً مما أدى إلى اتساع الفجوة بين التضخم العام والسنوي [207] .

أما خطاب الأهرام فكان أقل اهتماماً بتناول هذا السبب وذكر أن من أهم أسباب التضخم الممارسات الاحتكارية لبعض التجار الجشعين دون الحديث بشكل مفصل عن هذا الموضوع .

ثالثا : الخلل في الميزان التجاري:

اتفق خطاب صحف الدراسة على أن خلل الميزان التجاري يعد من أهم أسباب التضخم , وقد حظي هذا السبب باهتمام خطاب صحيفتي الوفد والأهرام، وذلك عكس صحيفة المصري اليوم والذي لم يحظى هذا السبب باهتمام كافٍ فيها، حيث رأى خطاب **الأهرام** أن الخلل في الميزان التجاري يرجع إلى أن واردات مصر تزيد كل عام عن العام السابق له، رغم أن الوضع في مصر يقتضي الترشيد، وأن مصر تواجه أزمة حقيقية في توفير العملة الصعبة بسبب تراجع الصادرات ، وأن الأسعار قفزت خلال الشهور الماضية لاعتمادنا على المنتجات المستوردة سواء المصنعة

بالكامل في الخارج أو لاستيراد الخامات المستوردة التي تدخل في الصناعة المحلية، وأن المستوردين يصعدون من ضغوطهم على الحكومة لإجبار البنك المركزي على تعديل سياسة تمويل الواردات وترتيب أولويات توفير الاعتماد للواردات، وأن ذلك أدى إلى ازدياد أزمة الدولار بشدة في مصر حيث نحتاج سنويا إلى دولارات بنحو 82 مليار لاستيراد سلع ومستلزمات إنتاج بقيمة 6.1 مليار، ونصدر بقيمة 22 مليار فقط، وقد بلغت فاتورة الاستيراد نحو 30 مليار دولار خلال الأشهر الـ6 الأولى من العام الماضي[208]، وأن أي تخفيض في قيمة الجنيه يؤدي إلى ارتفاع السلع المحلية لأنها تعتمد في تصنيعهاعلى مواد خام مستوردة من الخارج[209]

وذكر خطاب الوفد أن الخلل في الميزان التجاري يرجع إلى عدة أسباب من أهمها[210] :

1- فشل في مختلف مكونات السياسة الاقتصادية والمالية والتجارية والاستثمار والعمالة والتشغيل، وذكر أن مشكلات مصر الاقتصادية المزمنة والمعاصرة تتلخص في هشاشة وقصور الناتج المحلي وعدم كفايته لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، ومن ثم الاعتماد على الاستيراد من العالم الخارجي بنسبة تزيد على 50%.

2- تراجع الصادرات يرجع إلى الدولة نفسها، حيث أنها تتأخر وتتلكأ في صرف مستحقات المصدرين الذين يتحملون العبء الأكبر في توفير العملة الأجنبية في ظل تراجع السياحة إلى أدنى مستوياتها .

3- مخاطر ومصاعب تصاحب عملية التصدير في هذه الفترة الحرجة بسبب الأحداث الإرهابية والتقلبات السياسية في العديد من البلدان الأوروبية خاصة بعد أحداث باريس الأخيرة .

4 - السياسة النقدية خاصة فيما يتعلق بالأثر السلبي لتقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته الحقيقية، وارتفاع تكاليف الإنتاج في ضوء زيادة الطاقة وما يرتبط بها من عناصر أخرى[211] .

5 - انخفاض المبالغ المخصصة لرد أعباء الصادرات بما أثر على تنافسيتها في الأسواق الخارجية وبالتالي تدني العائدات المتوقعة منها[212] .

كما تناول خطاب الوفد المشكلات التي تواجه المصدرين في مختلف الصناعات، كما أكد خطابها على أن المنتجات المستوردة تضرب المنتجات الوطنية

المحلية في مقتل وتتسبب في خسائر بالغة لتحقيق مكاسب شخصية[213] .

أما خطاب صحيفة المصري اليوم فأرجع الخلل في الميزان التجاري إلى انخفاض الصادرات المصرية التي شهدت أكبر تراجع خلال الـ9 أشهر الأولى من العام الحالي بلغت نسبته 19.2[214]، وبرهن خطابها على ذلك بتصريح هشام رامز محافظ البنك المركزي : بأن فاتورة الواردات والخدمات كلفت مصر في العام الماضي أكثر من 80 مليار دولار أمريكي في الوقت الذي تعاني فيه الدولة من تراجع كبير في موارد النقد الأجنبي[215] .

رابعا: تراجع الاستثمار :

أرجعت صحف الدراسة السبب الرابع لحدوث التضخم إلى تراجع الاستثمار، وكانت صحيفة الوفد أكثر صحف الدراسة اهتماماً بهذا السبب, وقد اختلفت صحف الدراسة فيما بينها فيما يتعلق بأسباب تراجع الاستثمار في مصر, حيث ذكر خطاب الوفد أن هناك عقبات كثيرة تواجه المستثمرين وأدت إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية منها[216] :

1- ثمن الأرض الصناعية في مصر يبلغ رسميا ما بين 6000، و 1600 جنيه للمتر المربع .

2- وكذلك من بين العقبات الإرهاب، الذي تتصاعد وتيرته يوما بعد يوم، وأن تفاقم الأمر على المستوى العالمي عقبة في الطريق .

3- تراجع ترتيب مصر في التقارير التي تصدر عن المؤسسة الاقتصادية الدولية التي تعد تقاريرها مرجعاً للعديد من أصحاب القرار بالاستثمار ورجال الأعمال.

4 - تراجع السياحة من أبرز عقبات الترويج للاستثمار [217] .

5- ما يتعلق بمدفوعات الدولة من النقد الأجنبي للسماح للشركات والأفراد والمستثمرين سواء بالبورصة أوغيرها بتحويل عوائد استثماراتهم للخارج وهو ما يحد ويضعف من عملية جذب استثمارات جديدة ويخلق حالة من القلق لدى المستثمرين بالخارج[218] .

ورأى خطاب المصري اليوم أن تراجع الاستثمار في مصر يرجع إلى عدة أسباب هي :

1- أن المستثمر يواجه بيروقراطية متأصلة في الجهاز الحكومي المصري عجزت

كل الحكومات عن تجاوزها، فالحكومة لم تتعامل بالجدية اللازمة مع هذا الملف حتى الآن، قانون الاستثمار الذي قيل أنه يحمل حلولا لمشكلات المستثمرين لم يمس الإجراءات وإنما فقط اختصر مشوار الكعب الداير بين المؤسسات والوزارات الحكومية [219] .

2 - فشل السياسة النقدية في مصر، فذكر خطاب المصري اليوم أن عدم إدارة السياسة النقدية بشكل جيد أثر سلباً على المستثمر نتيجة التخوف من مستقبل قيمة العملة والقدرة على تحويل رؤوس الأموال، ونظرا لتأثر الصناع بشأن قدرتهم على الاقتصاد، وقد يسبب كوارث نتيجة عجز السياسة النقدية [220] .

أما **خطاب الأهرام** فرأى أن أحد أسباب عزوف المستثمرين عن ضخ استثمارات جديدة بالاقتصاد المصري هو وضع حد أقصى لتحويلات الأموال للخارج نتيجة تدهور سعر الصرف، وهذه سياسات تعد طاردة للاستثمار، فليس من المنطقي أن يواجه المستثمر الأجنبي عقبات أمام تحويل أموال للخارج، وأن أزمة الدولار تعتبر عامل طرد للمستثمرين الأجانب بسبب تعسف الإجراءات وعدم التحويل [221] .

وهكذا يتضح أن كل صحيفة من صحف الدراسة أبرزت أسباباً مختلفة لتراجع الاستثمار في مصر، ويرجع ذلك إلى تأثير السياسة التحريرية لكل صحيفة وإلى نمط ملكيتها .

خامسا :ارتفاع تكاليف الإنتاج :

جاء هذا السبب في خطاب صحيفتي الأهرام والوفد , ولم يأت في صحيفة المصري اليوم , وقد اتفق خطاب الأهرام والوفد على أن من أهم الأسباب التي أدت إلى التضخم ارتفاع تكاليف الإنتاج، حيث يعتمد القطاع الإنتاجي في مصر في تشغيله في الكثير من قطاعاته على المواد الخام والوسيطة المستوردة، وقد أدى تدهور سعر الصرف إلى ارتفاع نفقات الإنتاج وزيادة أسعار مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والآلات الحديثة، وهذا أدى بدوره رفع مستوى الأسعار لأعلي مستوى والتضخم، نتيجة ارتفاع أسعار الواردات وارتفاع هوامش الأرباح .

وذكر خطاب الأهرام أن السبب الرئيسي الذى أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج هو أزمة الدولار وارتفاع سعره وهو ما جعل الكثير من مستلزمات الإنتاج غير متوفرة بسبب عدم توفر الدولار، وهو ما يهدد بتوقف الكثير من المصانع

وانتشار البطالة بين عمالها , حيث أدى ارتفاع الدولار أمام الجنيه إلى مخاطر على المصانع المدينة بالدولار والتي اقترضت لشراء مستلزمات إنتاج أو مواد خام، وهو ما سيلقي بأعباء سلبية على تلك المصانع، كما أن المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة سوف يرتفع ثمنها [222] , وأضاف خطاب الأهرام أن هذا ليس مقصوراً على تحريك سعر الدولار، ولكن الأمر سوف يمتد إلى الرسوم الضريبية والجمركية والتي تقدر طبقا لسعر الدولار المعلن من البنك المركزي , وبالتالي فسوف ترتفع الأسعار نتيجة لهذه الزيادة [223]، وذكر خطاب الأهرام أن هناك الكثير من الصناعات تحتاج إلى نسب عالية من مستلزمات الإنتاج مثل صناعة الأدوية التي تصل نسبة المكون المستورد فيها إلى نحو 80%، وصناعة الحديد والصلب، وحتى الآن يرتفع عدد المصانع المتوقفة عن العمل دون وجود خطة لتقويم هذه المصانع والشركات، حيث بلغ عدد المصانع المتوقفة عن العمل طبقاً للبيانات الرسمية 1541 مصنعًا[224].

وأرجع خطاب الوفد تدهور الصناعات وارتفاع تكاليف الإنتاج إلى أسباب مختلفة تماما عن خطاب الأهرام , حيث ذكر خطابها أن ارتفاع تكاليف الإنتاج إنما يرجع إلى حكومات ما بعد ثورة 25 يناير والتي لا تتدخل لحماية صناعاتها الوطنية والتي تشهد خسائر جسيمة، وتهدد العديد من الصناعات المحلية بالانقراض بسبب إغراق السوق المصرية بالصناعات الصينية ذات الأسعار المناسبة التي تتلاءم مع مستوى البسطاء، مما تسبب ذلك في إحجام المستهلك عن المنتج المحلي مما أضر بالصناعات المحلية وخاصة أصحاب الورش الصغيرة [225].

سادسا :ارتفاع عجز الموازنة:

أجمع خطاب الصحف الثلاث على أن الموازنة العامة للدولة تعانى من عجز مزمن ومستمر فى الارتفاع , وتبع ذلك تزايد الرصيد من الدين المحلى والمديونية سواء الداخلية أو الخارجية، وقد ذكر خطاب الوفد أن نسبة عجز الموازنة بلغت 12% وبلغ الدين العام نحو 90% [226]، ويرجع ازدياد عجز الموازنة إلى ازدياد متطلبات الانفاق العام حيث تلجأ الحكومة إلى الاقتراض، وذكر خطاب الصحف الثلاث أن عجز الموازنة العامة للدولة أدى إلى زيادة الاختلال الاقتصادى العام الذى يعانى منه الاقتصاد، وساعد ذلك فى زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد القومى وارتفاع الأسعار.

سابعا: قصور السياسة المالية :

ظهر هذا السبب في صحيفة الوفد ولم يظهر في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم حيث ذكرت الوفد أن نتائج الحساب الختامي لموازنة العام الماضي (2014) كشفت عن استمرار في ضعف الأداء المالي لبعض الهيئات الاقتصادية على الرغم من الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومة خلال العام المالي، وهو ما يمثل عنصر مخاطرة على مؤشرات الموازنة العامة للدولة، حيث يصعب معه تخطيط مسار المالية العامة في المدى المتوسط والطويل [227] .

ثامنا: تطبيق ضريبة القيمة المضافة :

طرحت صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم سبباً آخر لأزمة التضخم وهو تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي تبحث الحكومة تطبيقها , وقد ذكر خطاب الأهرام أن ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة تفرض على الفرق بين سعر التكلفة وسعر البيع للسلع المحلية والمستوردة، وستحل هذه الضريبة محل ضريبة المبيعات المعمول بها حاليا، وتشمل الضريبة مختلف أنواع السلع والخدمات مع إعفاء العديد من السلع الغذائية والخدمات الصحية منها [228]، وقد اتفق خطاب صحف الدراسة على أنه يتوقع أن ينتج أثر تضخمى كبير مع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة ، حيث سيقوم كل مقدم خدمة بتحميل الضريبة على المستفيدين، ونظرا لضرورة تسلسل الفواتير الضريبية (وفقا لضريبة القيمة المضافة) سيقوم كل بائع فى كل مرحلة بنقل عبء الضريبة على المستهلك الوسيط لتصل بقيمة أكبر للمستهلك النهائى، وهو ما سيؤدى إلى زيادة إضافية وكبيرة فى معدلات التضخم، مما سيعمق من حدة الركود التضخمى الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى حاليا [229] .

وقد ذكر خطاب المصري اليوم أن وزارة المالية قدرت عبر دراسة تفصيلية مقدار الزيادة المتوقعة فى معدل التضخم نتيجة تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة من 2 – 3.5 %، وهى زيادة كبيرة فى ظل معدلات التضخم الحالية المرتفعة أصلا، والتي تبلغ حاليا 11%، وذلك على الرغم من أن الوزارة أكدت أن هذه الزيادة ستحدث لسنة واحدة فقط [230] .

(2) أطر الحلول التي قدمها الخطاب الخبرى فى صحف الدراسة لأزمة التضخم :

اهتم خطاب صحف الدراسة الثلاث برصد مجموعة من الحلول للتغلب على قضية التضخم , وذلك كما يوضح الجدول التالي :-

جدول رقم (6)

يوضح الحلول التي قدمها الخطاب الخبرى فى صحف الدراسة الثلاث لقضية التضخم(*)

الصحيفة / الحلول	الأهرم		الوفد		المصرى اليوم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
حل مشكلة السياسة النقدية	213	94.24	62	29.95	62	32.98	337	54.26
القضاء على الممارسات الإحتكارية	111	49.12	80	38.65	52	27.66	243	39.13
تخفيض عجز الميزان التجاري	32	14.16	21	10.14	20	10.63	73	11.76
تشجيع الاستثمار	30	13.27	13	6.28	28	14.89	71	11.43
تخفيض عجز الموازنة	6	2.65	32	15.46	8	4.26	46	7.41
إصلاح السياسة المالية	2	0.88	7	3.38	5	2.66	14	2.25
(ن)	226	%100	207	%100	188	%100	621	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن الصحف موضوع الدراسة طرحت عدداً من الحلول لقضية التضخم، وكشفت نتائج التحليل أن صحيفة الوفد كانت أكثر الصحف إيجابية فى حرصها على تقديم حلول عملية لقضية التضخم بشكل خاص، وعلى مستوى البيانات الإجمالية : جاء اقتراح حل مشكلة السياسة النقدية فى الترتيب الأول بنسبة 54.26%، يليه القضاء على الممارسات الاحتكارية بنسبة 39.13%، ثم ضرورة تخفيض عجز الميزان التجاري بنسبة 11.76%، ثم العمل على تشجيع الاستثمار ودفع عجلة الإنتاج بنسبة 11.43%، ثم تخفيض عجز الموازنة بنسبة 7.41%، ثم ضرورة إصلاح السياسة المالية بنسبة 2.25% .

وعلى مستوى نتائج التحليل التفصيلية فقد كشفت النتائج ما يلي :

أولا: بالنسبة لحل مشكلة السياسة النقدية :

* أطروحات الحلول أكثر من عدد المادة الإخبارية التي تم تحليلها لاحتواء بعض المواد الإخبارية على أكثر من حل لقضية التضخم .

أكد خطاب الأهرام على الدور البارز الذي تقوم به السياسة النقدية في تحريك الاقتصاد , لذا من الضروري حل مشكلتها بشكل عاجل , من خلال دعوتها على لسان مصرفيون واقتصاديون إلى ضرورة تشكيل لجنة وزارية مصغرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء تضم محافظ البنك المركزي ووزراء المجموعة الاقتصادية لوضع خطة اقتصادية شاملة تتناغم فيها السياسات المالية والتجارية مع السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي , للتعامل مع مشكلة نقص العملات الأجنبية والتي ستزيد تداعياتها وضغوطها على السوق خلال المرحلة المقبلة ويتوقع أن تستمر على المدى القصير [231] .

واقترح خطاب الأهرام عدداً من الأدوات والآليات المهمة التي تساعد على تنشيط مصادر النقد الأجنبي بشكل أساسي، وفي مقدمتها تنمية الصادرات، إلى جانب استعادة السياحة عافيتها، خاصة مع عودة الأمن بشكل واضح ومستقر، إضافة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية فيما يتعلق بالحد من استيراد السلع الغير ضرورية على المستويين :القرارات الإدارية ورفع الرسوم، لافتين إلى أن رفع الرسوم الجمركية فقط على هذه السلع لن تحد بشكل جيد من استيرادها، نظراً للأرباح الباهظة التي يحققها المستوردون منها مما يدفعهم إلى شراء الدولار بأي سعر من السوق الموازية، والتحايل على القرارات والإجراءات لاستيرادها [232]، كما دعا خطابها الخبراء إلى أهمية تشديد الرقابة الجمركية، ومحاسبة المخالفين الذين يسمحون بضرب الفواتير ودخول كثير من السلع غير الضرورية تحت أسماء سلع أخرى، إلى جانب التحايل من جانب المستوردين على الفواتير وقيمة السلع والحاويات، ونموذج 4 الذي يتم استخراجه من البنوك لتقديمه إلى الجمارك عند استيراد السلع ودخولها إلى السوق[233] .

أما خطاب الوفد فقد دعا إلى ضرورة تكاتف كل الوزارات والجهات المعنية لحل هذه المشكلة , لأنها ليست مهمة البنك المركزي وحده، نعم هو المسئول الأول عنها وعن إدارة السياسة النقدية في البلاد، ولكنه لن يستطيع بمفرده حل الأزمة، وفي هذا الإطار شدد خطاب الوفد على ضرورة اتخاذ الحكومة إجراءات لإعادة الأمور لنصابها في مقدمتها[234] :

1- غلق شركات الصرافة لمدة تصل إلى 6 أشهر لإعادة ترتيب سوق الصرف مرة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار زيادة رأسمالها إلى 50 مليون دولار عند إعادة عملها مرة أخرى بعد انتهاء الفترة العقابية المصدرة لها، بالإضافة إلى إلزام

الشركات الاستثمارية بالخارج الراغبة في دخول السوق المصري بعدم الحصول على أي ائتمان من البنوك المصرية، فمن يرغب في الاستثمار عليه أن يحصل على التمويل من بنكه الوطني .

2- إصدار المحافظ الجديد المزيد من السياسات النقدية التي تضبط إيقاع السوق المصرفي مع أهمية تركه لآليات العرض والطلب .

3- إنشاء لجنة لإدارة الأزمة تضم في عضويتها ممثلين للبنك المركزي وللغرف التجارية واتحاد الصناعات تستهدف مناقشة القرارات والدراسات المتعلقة بسعر الصرف واحتياجات السوق الحقيقية سواء من السلع المستوردة أو مستلزمات المصانع من خامات .

ورأى خطاب الوفد أن القرارات المتعلقة بسوق الصرف لابد وأن يبنيها البنك المركزي في ضوء ما لديه من معلومات وبيانات وفقا لسياسة نقدية تستهدف تحقيق الاتزان النقدي وفي أوقات محددة بما يخدم صالح الاقتصاد الوطني ككل والمواطن[235] .

أما خطاب المصرى اليوم فاقترح أن يدرس البنك المركزى تطبيق حزمة اجراءات جديدة على شركات الصرافة العاملة بالسوق المحلية لتفعيل دورها فى المنظومة المصرفية وتشديد الرقابة والعقوبات عليها فى حالة المخالفات وعدم الاكتفاء بإغلاق الشركات المخالفة لمدة 6 شهور من خلال ضرورة التنسيق بين أجهزة الأمن والبنك المركزي فى حالة وجود مخالفات، وشدد خطابها إلى ضرورة ألا يعزل محافظ البنك المركزي نفسه تماما عن الفاعلين في الأسواق، بل وأعضاء مجلس إدارة البنك المركزي نفسه، فمن الضروري أن يقيم حوارات للاستماع إلى الأطراف المختلفة وإشراكها في القرار حتى يعملوا معا لعبور الصعوبات والتحديات القاسية [236]، وأشادت المصري اليوم بأول قرار لحل الأزمة وهو تغيير نظام الإيداعات الدولارية [237] .

ثانيا : القضاء على الممارسات الاحتكارية :

أجمعت صحف الدراسة على ضرورة القضاء على الممارسات الاحتكارية للتجار من خلال تدخل الدولة لتخفيف حدة ارتفاع الأسعار وجعلها أكثر حقيقية من خلال الآتي :

1- عن طريق الدعم ويكون تدخل الدولة إما بصورة مباشرة (التسعير الجبري) أو

بصورة غير مباشرة عن طريق التأثير في قوى العرض والطلب مما يخفض الأسعار لكل سلعة عند مستوى معين، وأيضا من وسائل التدخل الحكومي لتثبيت الأسعار تحمل فروق الأسعار لدى المنتج والمستهلك، والبطاقات، والتسعير الجبري، وذلك بهدف السيطرة على الأسعار، وللحد من سلطة المحتكرين للسلع والخدمات والتحكم في أسعارها.

2- ضرورة تدخل الدولة للتحكم في الأسعار عن طريق تحديد حصص من السلع والخدمات لكل فرد , وضرورة فرض الرقابة الحكومية والتسعير الجبري وعدم المساس بالدعم الحكومي لأسعار بعض السلع .

وعلى مستوى النتائج التفصيلية رأى خطاب الأهرام بأنه لكسر الاحتكارات والقضاء عليها ينبغي أن تكون هناك إستراتيجية للوزارة لتطوير المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة التموينية، والفرص الاستثمارية المتاحة بقطاع التجارة الداخلية ممثلة في إقامة سلاسل تجارية ومناطق لوجستية وأسواق حديثة على الأراضي التابعة لجهاز تنمية التجارة الداخلية في معظم محافظات مصر، بهدف تنمية وتطوير قطاع التجارة الداخلية، وتقليل الهادر من المنتجات، وتحسين سلاسل الإمداد بما يسهم في توفير السلع للمواطن بكميات كبيرة وبجودة عالية وبأسعار مخفضة، وتوفير الآلاف من فرص العمل (238)، وقد حرص خطاب الصحيفة على ابراز العديد من الخطوات التي اتخذتها الحكومة للقضاء على الممارسات الاحتكارية و من أهمها :

1- زيادة المنافذ الحكومية غير المستغلة على مستوى الجمهورية وإتاحتها أمام القطاع الخاص لزيادة حجم المعروض منها خاصة في المناطق النائية مع الالتزام بتخفيض الأسعار طبقا لمبادرة الرئيس.عودة التوازن إلى الأسواق بعد انتشار منافذ القوات المسلحة والتموين من خلال طرحها للسلع بكميات كبيرة عبر منافذها في جميع أنحاء الجمهورية (239) .

2- تم تشكيل لجنة تدبير وضبط أسعار السلع برئاسة وزير التموين ونخبة من جميع الهيئات والوزارات والاتحاد التعاوني الاستهلاكي لضبط أسعار السلع من أجل مصلحة المواطن, وتعاقد هيئة السلع التموينية على شراء 80 ألف طن من القمح لتأمين احتياجات المواطنين (240) .

3- فتح باب التقدم لمشروع " جمعيتي " الذي يتضمن منح الشباب قروضا سلعية

تتراوح بين (50، 100 ألف جنيه) بهدف فتح منافذ سلعية في جميع القرى والنجوع وتوفير السلع للمواطنين بأسعار مخفضة وتوفير أكبر قدر من فرص العمل للشباب للحد من البطالة [241]

4- وضع تسهيلات إجراءات تراخيص السلاسل التجارية لتوفير السلع للمواطنين بأسعار مخفضة في محافظات مصر [242] .

5- تم تسيير سيارات متنقلة تحمل جميع المواد الغذائية واللحوم بالمناطق الشعبية والتي لا يوجد بها مجمعات استهلاكية وذلك بالتعاون مع وزارة التموين لمواجهة ارتفاع الأسعار [243] .

6- اتفقت وزارة التموين واتحاد الغرف التجارية و16 من السلاسل التجارية الكبرى على إجراء تخفيضات على جميع السلع الغذائية بمتوسط 15% حتى نهاية عام 2016 والمشاركة في مبادرة كون وجبتك [244] .

7- طرح مشروع توفير سيارات " ثلاجة " مجهزة للشباب يوم الأحد 12/27 لاستخدامها في توزيع المنتجات الغذائية بالمحافظات وذلك بالتعاون بين الصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق تحيا مصر ووزارة التموين والتجارة الداخلية [245] .

ورأى **خطاب الوفد** أن الحكومة بدأت التحرك لتنفيذ الوعد الذى أطلقه الرئيس السيسى بخفض اسعار السلع الغذائية قبل نهاية شهر نوفمبر من خلال خطة طوارئ تتضمن شقين أساسيين: **الأول** يتمثل فى الاعتماد على شركة نصر للاستيراد والتصدير الحكومية فى استيراد السلع الغذائية من الخارج لتقليل الحلقات الاستيرادية التي تتسبب فى ارتفاع الاسعار مما سيساعد الحكومة على تخفيض السلع الغذائية بنسبة 20% إضافة إلى توفيرها فى كل فروع المجمعات الاستهلاكية , وبالنسبة للشق الثانى لخطة الطوارئ وهو الاعتماد على مساندة القوات المسلحة للمجمعات الاستهلاكية لتوفير السلع الغذائية خاصة مع امتلاكها لاكثر من 300 منفذ لبيع السلع الاستهلاكية على مستوى الجمهورية [246]، وفى ذات السياق ذكر خطاب الوفد أنه تم عقد العديد من الاجتماعات لمواجهة الغلاء ومقاومة جشع التجار والتصدى للممارسات الاحتكارية وتخفيض الأسعار بنسبة 10% ما بين وزارة الداخلية، ورؤساء الغرف التجارية، ومديريات التموين، والطب البيطرى، والزراعة، وتجار السلع الغذائية ومستورديها، وكبار تجار الجملة والقطاعي، إلى جانب اجتماعات

ضمت ممثلى شركات السلع الغذائية والمراكز الغذائية، لتخفيض الاسعار بنسبة 20%، وبالفعل تم التواصل مع كبار موردى السلع، وبعض أصحاب السوبر ماركت المعروفين، وكذلك لقاءات بين التموين وتجار سوق العبور، وغيره من أسواق الجملة ما بين الجيزة والقاهرة لتثبيت الأسعار [247] .

ورأى خطاب المصري اليوم أن الحكومة تتحرك بشكل مؤسسي كبير لتخفيض الأسعار من خلال مراعاة العدالة الاجتماعية، وأن المحافظات قامت بتوفير الأراضي اللازمة بالقرى والمدن لإقامة منافذ وأسواق ومعارض دائمة ومؤقتة لبيع السلع بأسعار مخفضة للمواطنين ، وأنه تم التنسيق مع جميع الوزارات والجهات المعنية حتى تصل مختلف السلع الغذائية الضرورية والسلع الأساسية إلى المواطنين في كل مكان بأسعار مناسبة , حتى تكون في متناول اليد وتراعي ظروف محدودي الدخل [248] .

وأكد خطاب المصري اليوم على أن الحكومة لن تتوقف عن كسر الاحتكارات وخفض الأسعار، وتعتبر السلاسل التجارية إحدى أدوات تخفيض الأسعار، ومستمرون في طرح السلع بأسعار مناسبة تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، وأنه تم إطلاق مبادرة لتخفيض الأسعار[249] , كما أن الدولة تعود حاليا بقوة إلى السوق ولن تسمح بوجود احتكارات تحت أي ظرف، حيث أن الدولة تتعامل وتتعاقد لحساب المواطن لكسر الاحتكارات التي من الممكن أن تكون قائمة في سلع بعينها، وأنه يتم التعاقد على إنشاء مناطق لوجستية في مناطق تجارية وأسواق، وأشارت إلى أن مجلس الوزراء أصدر العديد من القرارات من بينها تحرير هيئة السلع التموينية لتمكنها من التعامل مع الأسواق [250] .

ثالثا : تخفيض عجز الميزان التجاري:

أجمع خطاب الصحف الثلاث عينة الدراسة على أن السبيل الوحيد لتخفيض العجز في الميزان التجاري هو ضرورة تشجيع الصادرات والحد من الاستيراد العشوائي , إلا أن كل صحيفة قد اختلفت في طرح رؤيتها في هذا الشأن وذلك كالآتي:

رأى خطاب **الأهرام** ضرورة تناغم السياسة المالية للحكومة مع السياسة النقدية الرشيدة التي ينتهجها البنك المركزي، وكذا السياسات التجارية لاتخاذ مزيد من الإجراءات التي من شأنها الحد من استيراد السلع غير الضرورية لتخفيض عجز الميزان التجاري [251]، وفي موضع آخر ذكر خطابها أن وزارة التجارة والصناعة

تسابق الزمن في إعداد إستراتيجية جديدة لتنمية الصادرات تركز على حل مشكلات الصناعة، وتطوير برامج مساندة المصريين، والإسراع في رد الأعباء المتمثلة في الضرائب المحصلة على مدخلات الإنتاج في حالة التصدير، وذلك تنفيذا لتوجيهات الرئيس للحكومة بالعمل على الارتقاء بالصادرات السلعية لمصر وإيقاف تدهورها بعد أن خسرت 12.897 مليار دولار بنسبة انخفاض 18.7% عن الفترة نفسها من العام الماضي، وكذلك تطوير الآليات المطلوبة للتغلب عليها [252] , كما أشار خطاب الأهرام إلى ضرورة ترشيد عمليات استيراد السلع غير الضرورية مع فرض ضريبة على سلع الرفاهية التي يتم استيرادها من الخارج , كما طالب بضرورة عقد لقاء بين محافظ البنك المركزي والمصدرين والمستوردين للتعرف على مشكلاتهم والأخذ برأيهم باعتبارهم شريكا أساسيا في المنظومة والوصول إلى حلول حقيقية تسهم في حل الأزمة, كما دعا خطاب الأهرام إلى ضرورة البحث عن أسواق تصديرية جديدة تشجع الصادرات وتعزز من تنافسية المنتج المصري في الأسواق الخارجية [253] .

أما خطاب صحيفة **الوفد** فطالب بضرورة تعاون الجميع لترشيد الاستيراد وحماية الصناعة المحلية من الاستيراد العشوائي خاصة من الصين ، وذلك من خلال الخطوات الآتية[254]:

1- ضرورة خفض فاتورة الواردات التي تعدت 60 مليار دولار سنويا وسد منافذ التهريب، وتغليظ العقوبات على من يثبت قيامه بعمليات تهريب كليا أو جزئيا' كما دعا خطابها إلى ضرورة اللجوء إلى القيود الخاصة للحد من الاستيراد، منها الاستعانة ببعض المواد الموجودة في اتفاقية التجارة العالمية باعتبارها آلية للحد من الاستيراد، حيث أن المادتين11، 12 من اتفاقية الجات تسمح بإمكانية فرض قيود كلية على الواردات بشكل مؤقت لحماية ميزان المدفوعات في حالة التهديد بحدوث انخفاض يخشى منه على الاحتياطي النقدي .

2- زيادة التعريفة الجمركية على السلع تامة الصنع .

3-حظر قيام الجهات الحكومية بشراء أي منتج أجنبي في حال وجود مثيل محلي .وحظر استيراد السلع الاستفزازية التي تقدر حصيلتها بنحو 10 مليارات دولار[255].

4- ضرورة العمل على تنمية وتحفيز الصادرات المصرية والتي شهدت تراجعا كبيرا خلال العام الحالي وصلت نسبتها إلى نحو 22% والعمل على تحديث

وتطوير البنية الأساسية للتصدير لخفض العجز في الميزان التجاري، فضلا عن تحفيز البنوك المصرية للقيام بخدمات تمويل المستورد الخارجي للصادرات لخلق عملاء جدد بالخارج مع تحفيزها على التوسع في القيام بدور الوساطة التجارية للمصدرين وأن تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في زيادة الصادرات[256].

أما بالنسبة **للمصري اليوم** فأكد خطابها أن الحكومة تسعى إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للنهوض بالصادرات الصناعية التي تعد أحد أهم خمسة روافد للنقد الأجنبي، من بينها توفير الآليات اللازمة لتمكين المصدرين، والعمل على توفير خطوط النقل السريعة لمختلف الأسواق سواء الأوروبية أو الإفريقية لتيسير وصول الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق في وقت سريع [257]، كما أعلن هاني قدري وزير المالية أنه تم صرف 200 مليون جنيه دفعة أولى لصندوق تنمية الصادرات، كما أعلنت هيئة الرقابة على الصادرات عن منع تعديل بيانات بدائل تامة الصنع للحد من استيراد السلع في إطار خطة الدولة لترشيد الاستيراد من خلال وضع عدد من المعوقات الفنية [258] .

كما أبرز خطاب المصري اليوم إصدار البنك المركزي عدة قرارات للحد من الاستيراد الاستهلاكي الذي يمكن أن تؤثر أوتوماتيكيا على فرص التصنيع وتشغيل الشباب وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة [259] .

رابعا: تشجيع الإستثمار والإنتاج :

اهتمت صحيفتي الوفد والمصري اليوم بطرح حلول لتشجيع الاستثمار في مصر, أما صحيفة الأهرام فكانت أقل اهتماماً بذلك , وقد ذكر خطاب **الوفد** أن هيئة الاستثمار تمضي بخطوات حثيثة لتعزيز مناخ الاستثمار، حيث تم زيادة عدد المنافذ المخصصة لخدمات تأسيس الشركات، كما تمت زيادة (3) منافذ لبنك الإسكندرية بمجمع خدمات الاستثمار بهدف التيسير على المستثمرين، كما أن الهيئة بصدد افتتاح فرعين لمجمع خدمات الاستثمار أحدهما بمحافظة سوهاج والآخر بمدينة جمصة، كما أن الهيئة بصدد استكمال منظومة الشباك الواحد الذي نص عليه قانون الاستثمار الموحد مع مطلع العام الجديد، وبذلك سيتم من خلاله توحيد الجهات التي يتعامل معها المستثمر [260] , وأضاف خطاب الوفد أن الوزارة تعمل على تحسين مناخ الاستثمار فى مصر من خلال إطارين [261] :-

الأول: تعديل الإطار التشريعى والمؤسسى من خلال تعديل قانون الاستثمار وأهم ما

ورد فيه تفعيل نظام الشباك الواحد، حيث يمكن حاليا تأسيس شركة جديدة خلال ساعتين فقط عن طريق نظام الفاست تريك.

الثانى: تفعيل نظام تخصيص الأراضى والمشروعات من خلال الهيئة العامة للاستثمار بالتنسيق مع المحافظات .

كما طالب خطاب الوفد بضرورة دعم الورش الصغيرة وإقامة مدارس فنية لإعداد كوادر شبابية تعمل بالمهنة وتعلي من شأنها، وضرورة حل مشكلة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والعمل على عودة وإنشاء الصناعات المحلية وذلك لإنتاج السلع الضرورية التي يطلبها ويستهلكها غالبية أفراد الشعب [262] .

وأوضح خطاب المصري اليوم أن حل الأزمة يعتمد على خصخصة جزء من تلك الإجراءات ليقتصر دور الحكومة والهيئة على رقيب لضمان سلامة الإجراءات وتوافقها مع القوانين ذات الصلة، وأن تتولى مكاتب استشارية هندسية معتمدة إجراءات البناء وفقا لكود البناء المصري واعتماد المصانع، موضحا أنها تحمي المستثمرين من براثن الفساد والرشوة والكسل، فإذا كانت الحكومة جادة في تحقيق معدل نمو صناعي 9% العام المقبل مقابل (1%) حاليا، فعليها بثورة حقيقية على الإجراءات تصل بها لمستوى العالمية والمستثمر لن ينتظر كثيرا في ظل المنافسة العالمية [263] .

كما كشف خطابها عن خطة حكومية تستهدف جذب 10 مليارات دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، وعجز موازنة أقل من 10% من خلال استعادة ثقة المستثمر في الاقتصاد وإعداد إجراءات إصلاحية في البيئة التشريعية لمشاركة القطاع الخاص بهدف خفض معدلات البطالة التي بلغت 12.8% خلال الربع الأول للعام المالي 2016/2015[264].

وقد أشارت المصري اليوم إلى التقييم الذي أجرته وزارة الاستثمار يوم11/25/ 2015 لإجراءات التشغيل التجريبي لوحدة الخدمات المميزة (VIP) بمجمع خدمات الاستثمار التي تقدم خدمات تأسيس الشركات واعتماد الجمعيات العادية وغير العادية للشركات خلال ساعتين [265] .

أما خطاب الأهرام فرأى أن الوزارة تعمل على تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وتبذل جهوداً حثيثة في سبيل ذلك، وأشاد بالإجراء الذي اتخذته الحكومة بتشكيل هيئة للاستثمار والمناطق الحرة من رجال الأعمال والمستثمرين، وبرر ذلك

بأنه يأتى رغبة من الحكومة فى تسهيل عمليات الاستثمار وتذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين بمصر وهو الأمر الذى من شأنه تحفيز المستثمرين [266].

وشدد خطاب الأهرام على ضرورة توفير الدولار للمستثمرين، وعلى البنك المركزي البحث عن حلول جديدة تشجع المستثمرين وتضمن عمليات التحويلات [267].

وفي موضع آخر طالب خطاب الأهرام بضرورة إزالة المعوقات أمام المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال وهو الأمر الذى يتطلب ضرورة مراجعة منظومة القوانين الاقتصادية المختلفة بالاستثمار وتطويرها وإزالة أى تعقيدات أو تناقضات بين القوانين تفتح أبوابا من الفساد والتلاعب وكذلك تؤدى إلى طول وقت الإجراءات وتعددها والتي بدورها تؤدى إلى هروب المستثمرين[268].

خامسا : تخفيض عجز الموازنة :

أجمع خطاب الصحف الثلاث على ضرورة تخفيض عجز الموازنة كأحد الحلول لقضية التضخم , لكن اختلف خطاب كل صحيفة منها في تحديد مصادر تخفيض الموازنة , حيث دعا خطاب الأهرام إلى ضرورة خفض الانفاق الحكومى، حيث يعد أحد الأسباب المؤدية الى زيادة المتداول من النقد فى السوق، وأن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدى إلى خفض النقد المتداول فى الأسواق. وكذلك دعا إلى زيادة الضرائب والجمارك على السلع الكمالية التى يتداولها قلة من السكان أصحاب الدخول المرتفعة[269].

أما الوفد فرأت أن الدولة تعتمد بشكل أساسى فى تمويل عجز الموازنة على الاقتراض من الأسواق والمؤسسات المالية ,وأنها تستهدف تخفيض عجز الموازنة من 12% إلى 3.5% بحلول عام 2030 وفقا للخطة المحددة الاستراتيجية للتنمية المستدامة، وكذلك العمل على تخفيض الدين العام إلي 90% إلى ما بين 60 :70 % ومن المهم فى ذلك تكاتف صناع القرار والمجتمع بكل طوائفه[270].

ورأى خطاب المصرى اليوم أنه سيتم سد عجز الموازنة من خلال الحصول على قرض من البنك الدولى، بمبلغ 3 مليارات دولار فى إطار برنامج تمويل لمدة 3 سنوات لدعم الموازنة العامة للدولة , وتعزيز بيئة الاستثمار من خلال تسهيل الخدمات المقدمة للمستثمرين حيث وقعت الحكومة مع البنك الدولى قرض مليار دولار يوم 2015/12/19 كشريحة أولى تصرف مرة واحدة من إجمالى قرض الـ 3

مليار دولار يسدد على 35 سنة بفترة سماح 5 سنوات وفائدة 1.6% لتمويل عجز الموازنة، كما انتهت مصر من المفاوضات مع السعودية على شراء سندات بقيمة 2 مليار دولار بنسبة فائدة أقل من 2% لدعم الاحتياطى النقدى[271]، كما طالبت المصرى اليوم بضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتفعيل مقررات قانون الموازنة العامة التى من أهمها تطبيق منظومة ضريبة القيمة المضافة لما هذا الإصلاح من آثار اقتصادية ومالية بالغة الأهمية ويساهم في تخفيض عجز الموازنة , ويساهم في تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة[272] .

سادسا : اصلاح السياسة المالية :

جاء هذا الحل في خطاب صحيفة الوفد ولم يذكر في صحيفتي الأهرام والمصري اليوم، وفي هذا الشأن طالب خطاب **الوفد** طالبت بضرورة مشاركة مجلس النواب في مراجعة السياسات المالية من أجل إصلاح حقيقي في الإدارة المالية الحكومية التي تعتبر أساس تحقيق التنمية المستدامة والشاملة نظرا لضخامة حجم الإنفاق العام بالموازنة العامة، وضرورة تنشيط حركة الاقتصاد القومي واستعادة معدلات نموه المرتفعة بالاستناد إلى ما يمتلكه من فرص وإمكانيات لتحسين ترتيبه بمؤشرات التنافسية دوليا ومن ثم قدرته على توليد فرص العمل وجذب المزيد من الاستثمارت [273] .

<u>نتائج المحور الثالث</u> :الآليات التي وظفتها صحف الدراسة في إبراز الأطر المستخدمة في التغطية الخبرية لقضية التضخم: -

وظفت صحف الدراسة الثلاث (الأهرام – الأخبار – الجمهورية) العديد من الآليات لإبراز الأطر المستخدمة في التغطية الخبرية لأزمة التضخم فنجد الصحف الثلاث قد اشتركت في توظيف الآليات الآتية :

- <u>التكرار</u>:

اعتمدت صحف الدراسة على استخدام آلية التكرار , واستخدمتها بأكثر من صورة منها تكرار العناوين وتكرار المعنى فى نفس الرسالة بصياغته بأكثر من أسلوب لغوى , وتكرار نفس المضمون فى أشكال إخبارية متعددة، وكذلك نشر أكثر من موضوع يتناول نفس القضية فى أكثر من موقع للنشر , خاصة صحيفة الأهرام التي قامت بنشر العديد من الموضوعات التي تتعلق بتدهور سعر الجنيه في أكثر من موقع بالصحيفة , كما قدمته في أشكال إخبارية متعددة , ومن أبرز

ما حرصت صحيفة الأهرام على تكراره بكافة الصور في موضوع القضاء على الممارسات الاحتكارية هو جهود الحكومة لمواجهة التضخم، حيث حرصت الأهرام على تناول مقابلات الرئيس مع أعضاء الحكومة لاستعراض جهودهم لمواجهة التضخم، أو الإجراءات التي تتخذها وزارة التموين لحل هذه القضيةمثل تطوير المجمعات الاستهلاكية وإنشاء السلاسل التجارية في مختلف المحافظات , كما حرصت الصحيفة على تكرار جهود القوات المسلحة في هذا الشأن , وهو ما انعكس فى بروز إطار العمل والإنجاز واحتلاله المرتبة الأولى فى صحيفة الأهرام.

واتفق خطاب المصري اليوم والوفد مع خطاب الأهرام فى استخدامهم آلية التكرار، حيث حرصت الصحيفتان على تكرار جهود خالد حنفي وزير التموين لحل مشكلة التضخم خاصة القضاء على الممارسات الاحتكارية، أما صحيفة المصرى اليوم فكانت أكثر تركيزاً على تكرار جهود د/ سحر نصر وزيرة التعاون الدولي، وهو ما انعكس فى بروز إطار الدعم الخارجي، كما تمثل أبرز ما كررته الوفد الموضوعات التي تتناول آثار التضخم على الصناعة المصرية وارتفاع تكاليف الانتاج، وهو ما انعكس فى بروز إطار الخسارة الاقتصادية .

بالإضافة لذلك حرصت صحف الدراسة على تكرار الأرقام والاحصاءات في كل ما يتعلق بقضية التضخم ومن أهمها الأرقام والإحصاءات التي تبرز نسب التضخم، وآثاره على الاقتصاد المصري وهو ما انعكس فى بروز إطار الحقائق المجردة .

وقد اختلف الباحثون في جدوى استخدام آلية التكرار , ويعتقد عدد كبير من خبراء الاتصال أن تكرار العرض من العوامل المساعدة على الإقناع، ويرى اتجاه آخر أن تكرار العرض ربما يبعث على الملل فى نفس الجمهور من موضوع الرسالة الإعلامية , وقد انتهت الآراء إلى أن التكرار مع التنوع سيدفع الملل من جانب , ومن جانب آخر فإنه يساعد على التذكر المستمر بأهداف الرسالة الإعلامية [274] .

- **العناوين** :

استخدمتها صحف الدراسة في تدعيم الأطر المستخدمة في التغطية الإخبارية , فعندما وظفت صحف الدراسة إطار العمل والإنجاز أظهرت الحكومة والخطط التي وضعتها لمواجهة هذه الأزمة في العناوين , فاستخدمت العناوين التي

تؤكد على القرارات التي اتخذتها الحكومة بفتح منافذ جديدة بالمجمعات الاستهلاكية وتوفير السلع في فروعها المنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية وبتخفيضها بما يتراوح من 20 % إلى 25 %، واستجابة التجار لمبادرات الحكومة بتخفيض الأسعار، أيضا استخدمت صحف الدراسة العناوين التي تحمل معاني التحذير من مخاطر تدهور سعر الجنيه , وكذلك من مخاطر ارتفاع نسب التضخم , وذلك حين وظفت إطار الحقائق المجردة حيث استخدمت صحف الدراسة الإستراتيجية الخاصة بسرد النتائج والخسائر الاقتصادية، وقد جاءت العناوين تحمل الإحصاءات والأرقام التي تدعم هذه الإستراتيجية، كما تنوعت العناوين التي استخدمتها صحف الدراسة ما بين العناوين الرئيسية والفرعية.

- مقدمات الأشكال الخبرية:

أظهرت النتائج تنوع المقدمات التي اعتمدت عليها صحف الدراسة في تغطيتها لقضية التضخم، وجاءت المقدمة التلخيصية في المرتبة الأولى حيث استخدمت بدرجة كبيرة في غالبية الموضوعات الخبرية التي تناولت قضية التضخم، ثم المقدمة الاقتباسية , وقد وظفتها صحف الدراسة في تدعيم الأطر التي استخدمتها الصحف لتحمل الفكرة الأساسية للإطار المستخدم فقامت المقدمات بوظيفة إبراز الأطر المستخدمة في تقديم أزمة التضخم , فعلى سبيل المثال وليس الحصر: في إطار الصراع جاءت المقدمة التي تلخص مواجهة الحكومة للظروف الاقتصادية التي أدت إلى التضخم , وجاءت المقدمات التي تلخص نشاط كل مسؤول في إطار العمل والإنجاز، والمقدمة التي تعتمد على الأرقام والإحصاءات في إطار الحقائق المجردة

- الصور المصاحبة :

اعتمدت صحف الدراسة الثلاث على توظيف الصور المصاحبة للموضوعات الخبرية المتعلقة بالتضخم لتدعيم الأطر المستخدمة , وجاءت الصور الشخصية فى المرتبة الأولى , وكانت أغلبها للوزراء ومسئولي الحكومة , وارتبط ذلك فى الأساس بالتصريحات الرسمية التي صاحبت هذه الأخبار , وكررت المصرى اليوم والوفد استخدام نفس الصور الشخصية لبعض الوزراء , وذلك عندما جاء إطار العمل والانجاز , ونشرت صحيفتي الوفد والأهرام الصور الشخصية بمساحات كبيرة، كما نشرت الوفد صور الموضوعات بمساحات كبيرة على عكس صحيفتي الأهرام والمصري اليوم اللتان نشرتا صور الموضوعات بمساحات صغيرة , وكانت هذه الصور عن نشاط الوزراء، كما استخدمت صحيفة المصري اليوم

الرسوم التوضيحية خاصة رسوم الإنفوجراف التي وظفتها في تقديم الموضوعات المتعلقة بالعديد من المشكلات الاقتصادية , ويعتبر توظيفها للصور توثيقاً غير تقليدياً ويسهل قراءة المادة ويجذب انتباه القارئ لها .

وجاء استخدام الأهرام والوفد للرسوم البيانية بشكل قليل جدا وذلك رغم ان الموضوعات الاقتصادية تتطلب استخدام رسوم بيانية بشكل فعال للشرح والتبسيط .

- الأرقام والإحصاءات :

اعتمدت صحف الدراسة على استخدام الأرقام والإحصاءات كأحد أهم مسارات البرهنة والإقناع ولإبراز الأطر المستخدمة , فجاء استخدام صحف الدراسة الثلاث (الأهرام– المصري اليوم – الوفد) الإحصاءات والأرقام في إطار الحقائق المجردة، وفي إطار مصلحة الفقراء , بل وفي غالبية الأطر , فاستخدمتها في عناوين ومتون الموضوعات المتعلقة بالتضخم ويعد هذا أمرا طبيعيا لأن موضوع الدراسة اقتصاديا, كما أن هذه الطريقة من أهم طرق الإقناع . وتأتى هذه النتيجة متفقة مع ماتوصلت إليه الشيماء محمد حمادى (2012)[275] من أن الاعتماد على الأرقام والإحصاءات كانت أهم مسارات البرهنة والإقناع المستخدمة فى الخطاب الصحفى للأزمة المالية العالمية , وما ذهبت إليه سماح متولى (2009) [276] من اهتمام الصحف المصرية بتقديم الأرقام والإحصاءات والبيانات والأمثلة الواقعية فى تناولها للأزمة, وما توصل إليه على رجب الحمدانى(2009) [277] من تركيز الصحف العربية على أسلوب عرض الحقائق والأرقام فى تغطيتها للأزمة المالية العالمية. وفى المقابل تأتى هذه النتائج متباينة مع ما توصلت إليه أمل السيد متولى (2007) [278] من غلبة مسارات الإقناع العاطفية فى الخطاب الاقتصادى بالصحف المصرية الخاصة تجاه القضايا الاقتصادية

- إستراتيجية السرد والوصف :

اهتمت صحف الدراسة بتوظيف هذه الآلية في إبراز الأطر المستخدمة في التغطية الخبرية المتعلقة بقضية التضخم، وأدى استخدام هذه الآلية إلى افتقار المعالجة الخبرية في كثير من الأحيان إلى العمق، وعدم الاهتمام بشرح أسباب التضخم , والنتائج المترتبة عليه، وكيفية مواجهته، والحلول المقترحة للتغلب عليه .

نتـائج المحورالرابـع: التصـورات الخاصـة بـالقوى الفاعلـة فـى الخطـاب الخبـرى لصحف الدراسة الثلاث :-

جدول رقم (7)

يوضح كثافة حضور القوى الفاعلة فى الخطاب الخبرى لصحف الدراسة إزاء قضية التضخم(*)

اسم الصحيفة / القوى الفاعلة	الأهرام		الوفد		المصرى اليوم		المجموع	
	ك	%0	ك	%	ك	%	ك	%
الحكومة	190	84.007	112	54.11	98	47.34	400	64.41
محافظا البنك المركزي	141	62.39	101	48.79	111	59.04	353	56.84
القوات المسلحة	95	42.04	26	12.56	69	36.70	190	30.60
الرئيس	90	39.802	78	37.68	73	38.83	241	38.81
الإخوان	1	4004.	4	1.93	2	1.06	7	1.13
تجار العملة السوريين	-	-	3	1.45	1	53.	4	.64
جمعية حماية المستهلك	-	-	1	.48	-	-	1	.16
ن	226	%100	207	%100	188	%100	621	%100

- تشير بيانـات الجدول السـابق إلـى بـروز الحكومـة كقوة فاعلـة رئيسية فـى الخطـاب الخبـرى لصـحف الدراسـة مجتمعـة، حيـث جـاءت بالمرتبـة الأولـى وذلـك بنسـبة (64.41%), يليها محافظا البنك المركزي بنسبة (56.84%)، وجاء فى المرتبة الثالثة الرئيس بنسبة (38.81%), أما المرتبة الرابعة فحظيت بها القوات المسلحة بنسبة (30.60%)، يليها فى ذلك بفارق كبير القوى الفاعلة التي تسببت في أزمة التضخم وهم الإخوان بنسبة (1.13%) ثم تجار العملة السوريين بنسبة(0.64) وأخيرا جاءت جمعية حماية المستهلك بنسبة (0.16%) .

- وقد كشفت نتائج التحليل أن هذه القوي الفاعلة قامت بدور إيجابي أو سلبي تجاه قضية التضخم في صحف الدراسة الثلاث , وذلك كما يلي:

1- الحكومة:-

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية تفاوت اهتمام خطاب الصحف الثلاث بحضور الحكومة المصرية كقوى فاعلة سلبية من خلال فشلها في مواجهة أزمة التضخم, أو كقوى فاعلة ايجابية بذلت جهودا كبيرة للسيطرة على التضخم. وتمثلت الحكومة فى عدة قوى فاعلة هى : رئيس الوزراء، وزير التموين، وزير الداخلية , وزيرة التعاون

* عدد القوى الفاعلة تجاوز عدد المادة الإخبارية التي تم تحليلها وذلك لاحتواء بعضها على أكثر من قوة فاعلة.

الدولي , وزير الاستثمار , وزير المالية , وزير التجارة والصناعة , وقد تباينت صحف الدراسة فيما بينها فى درجة اهتمامها بكل دور منها وذلك كما يلي :

أ- بالنسبة للحكومة كقوى فاعلة ايجابية : أوضحت الدراسة التحليلية أن الحكومة المصرية جاءت فى المرتبة الأولى ضمن القوى الفاعلة فى مواجهة التضخم في صحف الدراسة , وكانت الأهرام أكثر اهتماما بالحكومة , حيث جاء التصور الذى قدمه خطاب الأهرام للحكومة تسوده الصفات والأدوار الإيجابية، ويظهر ذلك فى تقديمها للأدوار التي تقوم بها الحكومة , فتشير إلى عدة أدوار إيجابية تقوم بها الحكومة والتي كان لها انعكاسها الواضح فى بروز إطار العمل والانجاز بشكل يفوق بقية صحف الدراسة , حيث أنها تعمل على تحقيق العديد من المهام الكبيرة فى وقت واحد لحل مشكلة التضخم , كإعادة تجديد المجمعات الإستهلاكية، وإنشاء السلاسل التجارية الجديدة من أجل القضاء على الممارسات الاحتكارية , ويرجع اهتمام الأهرام بالحكومة إلى أن هذه الصحيفة قومية وتحرص على أن تعكس فى معالجتها الصحفية موقف الحكومة الرسمي .

- كما اهتمت صحيفتي الوفد والمصري اليوم بمتابعة التحركات الحكومية لمواجهة قضية التضخم ولكن بدرجة أقل من صحيفة الأهرام، وقد ركز خطاب المصري اليوم على جهود وزير التموين , ووزيرة التعاون الدولي، وكذلك حظيت الحكومة فى الوفد بسمات إيجابية تمثلت فى أن الحكومة اتخذت عدة إجراءات لتخفيض أسعار السلع الغذائية بالمجمعات الاستهلاكية، وتوفير سيارات متنقلة بالمحافظات المختلفة، فضلا عن مشروع كون وجبتك، وأشار خطاب الوفد إلى أن الحكومة بدأت ثورتها على الأسعار لحصار جنونها وحماية المستهلك، وأن الحكومة تبذل جهودا حثيثة لتنشيط مصادر النقد الاجنبي، بداية من تشجيع الاستثمار إلي اصلاح السياسة المالية، وتحفيز الصناعة، والحد من استيراد السلع غير الضرورية إلي جانب السياسات التجارية التي تعمل علي تنمية التصدير وتعميق الصناعة المحلية .

ب- بالنسبة للحكومة كقوى فاعلة سلبية : فقد جاءت الأدوار والصفات السلبية لتشكل الملمح الثانى والثانوى فى التصور المقدم عن الحكومة , واتضح من نتائج التحليل تفاوت اهتمام صحف الدراسة الثلاث بحضور الحكومة كقوى فاعلة سلبية داخل الخطاب الخبرى لكل منها، حيث حظيت فى صحيفتي الوفد والمصرى اليوم بنسبة كبيرة , ثم فى النهاية تأتى الأهرام بنسبة محدودة، والتي كان لها انعكاسها الواضح

فى بروز إطار الفشل في صحيفتي الوفد والمصري اليوم، وقد أشار خطاب الوفد إلي أن مشكلات مصر الاقتصادية المزمنة والمعاصرة تتلخص فى هشاشة وقصور الناتج المحلى وعدم كفايته لتلبية الطلب المحلى من السلع والخدمات , ومن ثم الاعتماد على الاستيراد من العالم الخارجى بنسبة تزيد علي 50% , مشيراً إلي أن البنك المركزى بحسب الاختصاص ليس مسئولاً عن هشاشة الاقتصاد وضعف قاعدته الإنتاجية , بل يرجع ذلك إلى فشل في مختلف مكونات السياسة الاقتصادية (المالية، والتجارية، والاستثمار، والعمالة والتشغيل)، وهذه السياسات تضطلع بها السلطة التنفيذية .

ويمكن تفسير حضور الحكومة كقوى فاعلة سلبية فى الخطاب الخبرى لصحيفة الوفد أن الوفد صحيفة حزبية معارضة تسعى إلى نقد تصرفات الحكومة وكشف سلبياتها، ويلاحظ على خطابها أنها وقفت فى منطقة وسط ما بين التأكيد على المسئولية السلبية للحكومة عن ازدياد التضخم وما بين الجهود الكبيرة التي تبذلها لإيجاد حلول لتلك الأزمة.

وقد كانت المصرى اليوم أقل اهتماما فى تحميل الحكومة المسئولية السلبية عن ازدياد التضخم , والتي جاءت لإبراز ضعفها وتقصيرها فى إدارة شئون البلاد , وقد ركزت التصورات السلبية التي قدمتها على أداء بعض أعضائها وليس أداء الحكومة بأكملها، كما لم تهتم الأهرام بنقد الحكومة إلا فيما ندر باعتبارها الصحيفة الرسمية الأولى وذات الملكية الحكومية .

2- محافظا البنك المركزي:

تفاوت اهتمام الصحف موضوع الدراسة بمحافظي البنك المركزي (هشام رامز – طارق عامر) ضمن أطراف القوى الفاعلة، وكانت الأهرام أكثرها اهتماماً بهما، يليها الوفد، ثم المصري اليوم, ويرجع ارتفاع اهتمام الصحف موضوع الدراسة بمحافظ البنك المركزي بشكل عام إلى دوره المؤثر بدرجة كبيرة على الساحة الاقتصادية باعتباره طرف محوري فى القضية موضوع الدراسة، ولذلك حرصت الصحف موضوع الدراسة على متابعة ما يقوم به، وكذلك مناقشة مدى مسئوليته عما حدث، وقد كشفت نتائج التحليل أن صحيفة المصرى اليوم لم تقدم أى تصور إيجابى أو سلبى عن المحافظ السابق للبنك المركزي، وقد نسبت للمحافظ الجديد أدوارا وسمات إيجابية , فى الوقت الذى قامت فيه الأهرام بالتحيز لكلا المحافظين , أما الوفد فكانت أكثر تحيزا لطارق عامر، وفي المقابل نسبت لهشام رامز أدوار سلبية واتهمته

بالفشل في إدارة معركة السياسة النقدية وهو ما انعكس فى تقديم سمات سلبية عنه، وعلى مستوى البيانات التفصيلية فيما يتعلق بالمحافظين، أشارت نتائج التحليل إلى مايلي :

أ- بالنسبة لمحافظ البنك المركزي الحالي (طارق عامر) :

أشادت الصحف بقرار تولي طارق عامر واستبشرت به , حيث رأى خطابها أن تولى طارق عامر رئاسة البنك المركزي خلفا لهشام رامز كان أمر ضروري لإصلاح السياسة النقدية , وأشادت بقراراته فى اتخاذ حزمة إجراءات وسياسات اقتصادية سريعة ومتزامنة تنسجم مع السياسة النقدية التي ينفذها البنك المركزى منذ توليه المسئولية، وبدأت تؤتي ثمارها بشكل جيد، وإلى تحقيق الاستقرار في السياسة النقدية , ولعل لجنة فض المنازعات وتشجيع الاستثمار التي أعلن عنها رئيس مجلس الوزراء بداية قوية فى هذا الاتجاه، لاسيما وأنها تضم محافظ البنك المركزى، ووزراء المجموعة الاقتصادية، إلى جانب ممثلى دوائر الاستثمار فى كافة القطاعات الاقتصادية، وهكذا يستمر الخطاب الخبرى للأهرام والوفد والمصرى اليوم فى تقديم العديد من الأدوار الإيجابية التي يقوم بها طارق عامر المحافظ الجديد , وبما اتخذه من قرارات ومن بينها خفض الدولار مقابل الجنيه والتي وصفها خطاب المصرى اليوم بأنها خطوة شديدة البراعة على هذا الطريق، ولقيامه بتلبية جميع طلبات المستثمرين الأجانب فى المحافظ المالية، وتخفيض قيمة الدولار20 قرش، وطرح مبادرة لقروض التجزئة المصرفية للعاملين بقطاع السياحة، وإصدار تعريفات للشركات والمنشآت المتناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة , وإصدار تعليمات لضبط العمليات الاستيرادية , وتغيير آلية العطاءات لقصرها على بنوك صغيرة ومحددة، والاعتماد على البنوك فى تمويل احتياجات المستوردين , مع المحافظة على الاحتياطي الأجنبى عند معدلاته مما يعد طمأنة للسوق وتعزيز لثقة المستثمرين فى تفعيل البنك المركزى لآلية تحويل الأموال إلى الخارج، وأيضا طمأنة التجار والمنتجين بعد تغطية ما يزيد على 40% من مديونياتهم الدولارية، لصالح البنوك(279).

ب- محافظ البنك المركزي السابق (هشام رامز) :

وصفه خطاب الأهرام بأنه عمل على استقرار سوق الصرف بفضل السياسة النقدية الرشيدة التي ينتهجها، والاستقلالية التي يتمتع بها ويحافظ عليها طوال الوقت، والإجراءات الناجحة التي اتخذها ويقوم بتطويرها بشكل مستمر لمواجهة السلبيات والقصور.

وقد حظى المحافظ السابق هشام رامز بأدوار سلبية في صحيفة الوفد، وهو ما انعكس فى تقديم سمات سلبية عنه , وبرهن على ذلك بذكره أن مصر عانت مؤخرا من العديد من الأزمات التي أدت إلى تدهور سعر الجنيه مقابل الدولار وحدوث التضخم والذى انعكس على الأسعار والإضرار بالمواطن البسيط .

3- الرئيس: نسب خطاب صحف الدراسة الثلاث للرئيس سمات وأدوار إيجابية، حيث أظهرته بأنه يبذل جهوداً مضنية لحل مشكلة التضخم , ومن أهمها وعده بالتدخل لتخفيض الأسعار , كما أنه وضع خطة إستراتيجية لضبط الأسعار , وكذلك من خلال تذليله للصعوبات والتخلص من الإجراءات الطويلة والمعقدة لإنشاء السلاسل التجارية وتذليل عقبات الاستثمار .

4- القوات المسلحة : حظيت القوات المسلحة على اهتمام الصحف موضوع الدراسة ضمن أطراف القوى الفاعلة التي شاركت في وضع حلول لمواجهة أزمة التضخم، أو حاولت التغلب على آثاره السلبية، وقد تناولتها الباحثة بشكل منفرد عن الحكومة، وذلك لدورها البارز في مواجهة قضية التضخم، إذ أوضحت نتائج التحليل أن هناك العديد من الأدوار الايجابية للقوات المسلحة تتمثل فى الجهود التي بذلتها للسيطرة على معدلات التضخم , وقد تباينت صحف الدراسة فيما بينها فى درجة اهتمامها بها، وكانت الأهرام أكثرها اهتماماً، يليها الوفد، ثم المصري اليوم , وقد اتفقت صحف الدراسة على الدور الكبير الذي قامت به القوات المسلحة في حل أزمة التضخم التي شهدتها البلاد , وحرصت على التغطية الخبرية لمجموعة الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة هذه الأزمة، من بينها : فتح منافذ لتوزيع السلع في المحافظات , وتسيير سيارات تجوب الشوارع المختلفة لتبيع السلع بأسعار مخفضة حيث نسبت إليها أن القوات المسلحة ساهمت في محاربة الاحتكار وارتفاع أسعار للسلع التموينية واللحوم، حيث بدأت مجمعات ومنافذ البيع التابعة للقوات المسلحة طرح السلع والمنتجات الأساسية للمواطنين بأسعار مخفضة تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي القائد الأعلي للقوات المسلحة لحماية المواطن والحفاظ على الأسعار بالسوق المحلية وإنهاء أزمة ارتفاع الأسعار، ويأتي ذلك حرصاً من القيادة العامة للقوات المسلحة للتصدي للممارسات الاحتكارية وغلاء الأسعار التي يفرضها بعض التجار على المواطن، وقد قام جهاز الخدمات العامة بمضاعفة الكميات المعروضة من السلع والبضائع، واستمر الخطاب الخبرى للأهرام فى تقديم العديد من الأدوار الإيجابية التي تقوم بها القوات المسلحة بشكل يفوق كل من الوفد والمصرى اليوم .

5- القوى الفاعلة المطروحة بصحف الدراسة المتسببة في أزمة التضخم (الإخوان – تجار العملة السوريين) :-

اتفقت صحف الدراسة الثلاث (الأهرام – المصري اليوم – الوفد) في تناولها لأزمة التضخم على طرح بعض الأطراف كقوى فاعلة تسببت في أزمة التضخم، حيث ركزت الصحف على تحميل تلك القوى المسؤولية في حدوث التضخم , وهو ما انعكس على غلبة السمات السلبية المنسوبة لها فى صحف الدراسة وهم: التجار الجشعون الذين يقومون بممارسات احتكارية , وتجار العملة وخاصة بعض تجار العملة السوريين , وجماعة الإخوان المسلمين، حيث جاء التصور الخاص بهم كقوى فاعلة شديد السلبية بشكل مطلق، حيث أشارت صحف الدراسة إلى الدور السلبى الذى لعبه هؤلاء فى حدوث التضخم , فنسبت إليهم دورهم فى رفع أسعار السلع واحتكارها , واللعب بسوق النقد لانهيار السوق المصرى والذى ترتب عليه حدوث التضخم خاصة جماعة الاخوان المسلمين , وبعض تجار العملة السوريين الذين يعبثون بسوق الصرف، حيث رأت صحيفة الأهرام أن هناك مؤامرة خارجية مدبرة من قبل العديد من الجهات الخارجية والتي لها مصالح مشتركة بمساعدة بعض العناصر الداخلية، وتأكيداً على ذلك اتفق خطاب صحيفتي الوفد والمصرى اليوم على وجود أصابع داخلية وخارجية تحاول العبث بأمن مصر واستقرارها ووضعها الاقتصادي , حيث أشارت صحف الدراسة إلى الدور السلبي والخفي الذي تلعبه جماعة الإخوان المسلمين(الجماعة المحظورة على حد تعبير هذه الصحف) في التلاعب بسعر صرف الدولار لضرب الاقتصاد الوطني , والتي كان لها انعكاسها الواضح فى بروز إطار المؤامرة .

6 - **جمعية حماية المستهلك** التي لم تكن بعيدة عن مواجهة أزمة التضخم , حيث جاءت في خطاب صحيفة الوفد , ونسبت لها أدوار ايجابية ونسبت لها قيامها ببعض الإجراءات لمواجهة تلك القضية .

خاتمه الدراسة :

استهدفت هذه الدراسة رصد وتحليل وتفسير أطر التغطية الخبرية لقضية التضخم في الصحافة المصرية وذلك خلال الفترة من الأول من يوليو وحتى 31 ديسمبر 2015، وقد استندت الدراسة فى إطارها النظرى على نظرية تحليل الإطار الإعلامي ، واعتمدت على منهج المسح (الأهرام – المصري اليوم – الوفد) , وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها مايلى :-

1- أن صحف الدراسة الثلاث قدمت نموذجاً واضحاً لمفهوم الإطار الإعلامى عن طريق الانتقاء والإبراز لجوانب معينة لقضية التضخم لتشكيل معنى ضمنى أو تدعيم اتجاه ما أو تعديله , وذلك حسب توجه كل صحيفة , وجاءت أبرز النماذج على ذلك اهتمام كل صحيفة من صحف الدراسة بجانب معين لهذه القضية يختلف عما تناولته الصحيفتين الأخريين فصحيفة الأهرام اهتمت بالتناول الإخبارى لموضوع السياسة التقدية وتدهور سعر الجنيه , بينما ركزت صحيفة الوفد على موضوع الخلل في الميزان التجاري و مشاكل المستوردين , بينما اهتمت صحيفة المصرى اليوم بموضوع الدعم الخارجي والمباحثات مع صندوق النقد الدولي و مصلحة الفقراء .

2- اوضحت نتائج الدراسة أن من العوامل التي أثرت وبصورة كبيرة في تشكيل مكونات التغطية الإخبارية لقضية التضخم في الصحف المصرية ما يلي :

أ- أثرت دورية الصدور القصيرة نسبيا لصحف الدراسة الثلاث وطبيعة القضية المدروسة ذاتها التي شهدت تطورات مستمرة سريعة ومتلاحقة على معالجاتها لقضية التضخم والتي كانت متسارعة أيضا خاصة بالنسبة لتدهور سعر الجنيه, وحتى تستطيع الصحف متابعة تطورات تلك الأحداث ورصدها, انعكس ذلك في نوعية التغطيات الإخبارية ومصادرها, مما أثر على شكل التغطية الخبرية لهذه الأحداث حيث سيطر الخبر الصحفي على المعالجات الإخبارية لقضية التضخم على باقي الأشكال الصحفية الخبرية , كما سيطر (الإطار المحدد) على تغطية صحف الدراسة لقضية التضخم وذلك مقارنة بتوظيف (الإطار العام) , فافتقرت هذه المعالجة إلى تقديم الخلفيات وربط الأحداث بسياقاتها الاجتماعية والسياسية.

ب- كان لنمط ملكية الصحف والسياسة التحريرية لكل صحيفة تأثيرات كبيرة على التغطية الإخبارية لقضية التضخم وعلى اتجاه المضمون وزاوية التناول والأطر الإعلامية التي تم توظيفها في تقديم هذه المعالجات, حيث تنوعت الأطر التى وظفتها الصحف في تناولها لقضية التضخم، ففى الوقت الذى أبرزت فيه صحيفة الأهرام جهود الرئيس والحكومة لمواجهة قضية التضخم فى إطار العمل والإنجاز، استخدمت صحيفة المصرى اليوم الإحصاءات والأرقام لتوضيح حجم التضخم وحجم الفقر في المجتمع وذلك فى إطاري مصلحة الفقراء والحقائق المجردة, واستخدمت الوفد إطاري الفشل والخسائر الاقتصادية , وهكذا اختلف الإطار باختلاف توجه كل صحيفة و اختلاف أهداف القائم بالاتصال بكل منها،

وتقاربت صحف الدراسة الثلاث فيما يتعلق بإطار الصراع حيث حظى بمكانة متقدمة فى كل منها، إلا أن كل صحيفة تباينت فى توظيفها لهذا الإطار.

جـ- كذلك كان لنمط ملكية كل صحيفة والسياسة التحريرية لكل صحيفة وموقفها من النظام القائم , أثر في تنوع الرؤى والأسباب التي طرحت لكل الجوانب المتعلقة بقضية التضخم و الحلول التي وضعت لمواجهته، وعلى الرغم من ذلك فقد اتفقت صحف الدراسة في بعض الأطروحات , وتباينت فى معظمها , واختلفت كل صحيفة في طرق تنفيذ هذه الحلول . وقد اتفق الخطاب الخبري لصحف الدراسة على ضرورة حل مشكلة السياسة النقدية و القضاء على الممارسات الاحتكارية وتشجيع الاستثمار وتخفيض عجز الموازنة , كأهم وسائل لمواجهة قضية التضخم.

3 - على الرغم من تنوع الحلول التى طرحها الخطاب الخبرى لصحف الدراسة لقضية التضخم، إلا أن اهتمام صحيفة الوفد بطرح تلك الحلول فاق اهتمام صحيفتا المصرى اليوم والأهرام، بما يعنى أن خطاب صحيفة الوفد جاء علاجياً للقضيةة بشكل يفوق صحيفتا الأهرام والمصرى اليوم .

4- وظفت صحف الدراسة العديد من الآليات لتدعيم الأطر الإعلامية والتي قدمت من خلالها قضية التضخم مثل **التكرار** عناوين المواد الإخبارية والصور المصاحبة ومقدمات وخاتمات التقارير والقصص الإخبارية والإحصاءات والأرقام.

5- جاءت الحكومة ومحافظ البنك المركزي والرئيس والقوات المسلحة كأهم قوى فاعلة فى خطاب صحف الدراسة الثلاث , وقد تشابهت إلى حد ما فى الأوصاف والأدوار المنسوبة لتلك القوى الفاعلة , وربما يرجع ذلك إلى طبيعة القضية , وتكثيف المعالجة لها , والذي كان له أثر كبير فى هذا التشابه .

المصادر والمراجع :

(1) Neil T.Gavin,Sanders .David(1997) ,the economy and voting ,parliamentary affairs,**AJournal of comparative politics**, vol,50, ,pp. 631-640.

(2) S. De Boef,P.M.Kellstedt(2004), the poltical and economic origins of consumer confidence, american **journal of political science**, vol,48,no,4 ,pp.633-649.

(3) Baumgartner.et al,(2010), the decline of the death penalty : how media framing changed capital punishment in america , new york: **ny:routledge** pp.159-184.

4- عدلات الشيخ (2015) دور الصحف الإلكترونية الفلسطينية في ترتيب الاولويات نحو القضايا الاقتصادية المحلية" دراسة تحليلة وميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية بغزة، قسم الصحافة والإعلام.

5- محمد الحروب (2012) "معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي: دراسة تحليلية "**رسالة ماجستيرغير منشورة** ,عمان: جامعة الشرق -الأوسط للدراسات العليا .

6- Jose Antonio Meyer Rodriguez,(2011) media agenda and citizen perceptions about the economic crisis in mexico: the case of south –center area, **journalism and mass communication** ,vol,1,no,1.

7- على رجب حسين الحمدانى(2010) تغطية الأزمة المالية العالمية فى الصحف العربية – دراسة تحليلية لصحف الرأى الأردنية والزمان العراقية والبيان الإماراتية , **رسالة ماجستير غير منشورة** , عمان, جامعة الشرق الأوسط ,كلية الإعلام.

8 - سماح ماضى متولى محمد(2009)معالجة الصحف المصرية للأزمة المالية العالمية وعلاقتها بمستوى معرفة الجمهور بهذه الأزمة واتجاهاته نحوها , **فى الموتمر العلمى الدولى الخامس عشر:** الإعلام والإصلاح – الواقع والتحديات, كلية الإعلام , جامعة القاهرة ,.

9- أسامة غازى المدنى(2009) اتجاهات النخبة الاقتصادية السعودية نحو معالجة المواقع الصحفية السعودية على شبكة الإنترنت للأزمة المالية العالمية, مكة المكرمة , جامعة أم القرى .

10- محمد على عبدالله أجتبى(2009) التغطية الصحفية لقضية تضخم الأسعار فى صحافة الإمارات العربية المتحدة- دراسة تحليلية لصحيفتى الخليج والبيان, , **رسالة ماجستير غير منشورة** , عمان, جامعة الشرق الأوسط . كلية الإعلام.

11- منى ابو جامع(2009) "معالجة الصحافة الأردنية للجانب الاقتصادي: دراسة تحليلية "، **رسالة ماجستير، غير منشورة** ,عمان: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا،

(12) Rose Raymond(2009) Lifestyle, econpmy and coverage : A Comparison between four daily newspapers before, during and after The economic collapse, **unpublished master thesis, university of Missouri,.**

13-Grail Research,(2009) Global Financial Crisis (Media coverage of the timeline, Causes implications, impacted recommended path forward, **Unpublished study**, April 2009

14-Mark Jurkowitz (2009) ,covering the great Recession :How the the Media Have depicted the Economic Crisis,**Pew Research Center,s project for Excellence in journalism** http: / / www. journalism. or/analysis reportL/covering great Recession .

15- أسامة عبد الرحيم علي(2008) الخطاب الصحفى فى الأزمات الاقتصادية – دراسة حالة لأزمة الخبز2008 فى صحف الأهرام , الوفد,المصرى اليوم, **المجلة المصرية لبحوث الإعلام** , كلية الإعلام , جامعة القاهرة, العدد الواحد والثلاثون, يوليه-سبتمبر.2008

16- Frank.Durham(2007) framing the state in globalization: the financial times coverage of the 1997 Thai currency crisis,Critical studies in **media communication**, vol, 24, issue,1,.

17- عبد الله آل تويم (2007) " العوامل المؤثرة في ترتيب أولويات القضايا الاقتصادية في الصحف السعودية"، **سلسلة الرسائل الجامعية**، ط 1 ,الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

18-Larcenies, Valentino & Puglisi, Riccardo & Snyder Jr., James M.,(2007) "Partisan Bias in Economic News: Evidence on the Agenda-Setting Behavior of U.S. Newspapers," **Journal of Public Economics , Elsevier**, Vol. 95,No 9, October 2007, pp 1178-1189

19- انتصار محمد السيد سالم (2004) دور الصفحات الاقتصادية فى الصحف المصرية فى ترتيب أولويات رجال الأعمال تجاه القضايا الاقتصادية : دراسة تطبيقية **, رسالة ماجستير غيرمنشورة** , جامعة الزقازيق كلية الآداب.

20- Jacmin Jung(2003). "Business News Web Sites Differ From Newspapers in Business Content", **Newspaper Research Journal**, Vol. 24, No.2, Spring 2003, pp. 114-119.

21- عبد الجواد سعيد محمد ربيع(2003) "المسئولية الاجتماعية للصحافة المصرية في معالجة قضايا المجتمع دراسة تحليلية للقضايا الاقتصادية في صحف (الأهرام – الوفد – الأسبوع) خلال الفترة من يناير إلى فبراير 2003"، **المؤتمر العلمي السنوي التاسع أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق**، كلية الإعلام – جامعة القاهرة، ج2.

22- دعاء عادل محمود (2016) أطر تقديم القضايا الاقتصادية والاجتماعية بعد التثورة في المواقع الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي ودراسة تأثيرها على اتجاهات الجمهور نحو هذه القضايا , **رسالة دكتوراه غير منشورة** , جامعة القاهرة ,كلية الإعلام .

23- بسنت محمد عطية (2014) المعالجة الاخبارية للأزمات الاقتصادية المصرية في القنوات الموجهة واتجاهات الجمهور نحوها , **رسالة دكتوراه غير منشورة**, جامعة القاهرة , كلية الاعلام.

24- أميمة مجدى محمد زكى (2012) "أطر معالجة قضايا الاقتصاد المصرى فى الصحافة الاقتصادية الدولية و المحلية : دراسة مقارنة فى الفترة من يوليو ٢٠٠٤حتى يوليو ٢٠٠٧ " **رسالة ماجستير منشورة** , جامعة القاهرة، كلية الاعلام، قسم الصحافة .

25- الشيماء محمد أحمد حمادى (2012) الخطاب الصحفى للأزمة المالية العالمية ومدى انعكاسه على اتجاهات النخبة فى مصر – دراسة تطبيقية على الطبعات الدولية العربية والأمريكية , **رسالة دكتوراة غير منشورة** , جامعة الأزهر, كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات.

26- Petia Kostadinova, Daniela V Dimitrova(2012) Communicating policy change: Media framing of economic news in post-communist Bulgaria, **European Journal of Communication**, 27(2), , pp: 171–186

27- Bergh.Justin L(2012)Too big not fail: united states corporate media and the 2008 financial crisis, **unpublished master thesis,** university of Arkansas,.

28-Oliver Quiring and Mathias Weber(,2012)Between Usefulness and Legitimacy: Media Coverage of Governmental intervention during the financial crisis and selected effects,**the international journal of press**/politics,vol,17,no,3.

29-Kyungyoung Choi(2011) When hegemony revails: a discourse analysis of tow Korean newspapers during the 2008 financial crisis, **unpublished master thesis**,university of Missouri-columbia,.

30- Caitlin Cassady(2010) Framing the 2009 Economic Crisis:The White House Website bolg, **unpublished master thesis**, San José State University,.

31-Meghan.Danielle.Hvizdos,(2010) the Great american debate: A Constructionist approach on the media,s coverage of Government bailouts, **unpublished master thesis,**university of West Virginia.

32- Seon- kyoung An – Karla K . Gower(2009)How do the news media Frame crisis? Acontent analysis of crisis news ,public relations review,vol,35,.

33- أمل السيد متولي أحمد دراز(2007) الخطاب التنموي في الصحافة الاقتصادية الخاصة إزاء قضايا المجتمع، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، المجلد الثامن ،العدد الرابع، ديسمبر2007، ص 213-271.

34- Billgen – Nadine _ C (2006) Bayer's Baycol/ Lipobay Crisis in the news : Themes , frames and sources in **Geman and American newspaper coverage** . Volume 44-04 of Dissertation Abstracts international page 1553 in dissertation abstracts 2005 – 2007/01.

35- شارع البقمى، أطر(2011) إنتاج الخطاب الخبرى فى وسائل الإعلام العربية : دراسة تحليلية بالتطبيق على أزمة الحوثيين عام 1430 هـ، **المجلة المصرية لبحوث الرأى العام**، المجلد العاشر، العدد الرابع، يوليو – ديسمبر 2011، ص 149 .

36- PauLD.Angles , (2002) News Framing , **Journal of communication** , vol. 52, No. 4 , December 2002 , P. 875 .

37- Dietran Ascheufele (1999) Framing As theory of media effects, **Journal of Communication**, vol 47 , No 4 , Winter 1999 , P.86 .

38- **المصري اليوم** (2015/9/22) ارتفاع معدلات الفقر بين المصريين، ص.13

39- ماجدة عبد المرضى محمد سليمان(2012) أطر التغطية الإخبارية لأحداث الانفلات الأمني في الصحف القومية اليومية في الفترة من 28 يناير حتى 15 يونيو 2011 , **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، عدد خاص، ديسمبر2012، ص385.

40- **الأهرام** (10/27 /2015) السيسي يؤكد أهمية دعم الخبز و تحسين خدمات المجمعات، ص1 .

41- **الأهرام** (11/1 / 2015) الرئيس يشدد على أهمية ضبط الأسعار، ص 1.

42- **الأهرام** (11/12/ 2015) لسيسي : طالبت أصحاب السلاسل بالمزيد من التخفيض لأسعار السلع ، ص 1.

43- **الأهرام** (23/ 12/2015) وزير التموين : استقرار الأسواق، ص12.

44- **الأهرام** (10/23/ 2015) 200 طن خضروات يوميا لمواجهة ارتفاع الأسعار، ص 1.

45- **الأهرام** (10/28/ 2015) وزير الداخلية يتابع حملات ضبط الأسعار وتوفير السلع بالمحافظات، ص 8.

46- **الأهرام** (7/ 12 / 2015) القوات المسلحة تشارك في تخفيف الأعباء عن المواطنين، ص 1 .

47- **الوفد** (9/18 / 2015) السيسي يكلف الحكومة بمواصلة إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة، ص 1 .

48- **الوفد** (11/24 / 2015) عودة دور الدولة كمفاوض ومتعاقد على السلع الأساسية، ص 3 .

49- **الوفد** (11/12/ 2015) رئيس الوزراء:الحكومة تعمل على تذليل معوقات الإستثمار، ص.11

50- **الوفد** (10/19/ 2015) وزير التموين يفتتح مجمعات لبيع السلع بأسعار مخفضة، ص 2 .
51- **الوفد** (12/20/ 2015) التموين : 36 سلسلة تجارية بالمحافظات وتوفير أكثر من 20000 فرصة عمل، ص 7 .
52- **الوفد** (9/13/ 2015) سالمان : ارتفاع صافي التدفقات الاستثمارية بنسبة بلغت 56%، ص 5 .
53- **المصري اليوم** (11/12/ 2015) د/خالد حنفي : الدولة عادت للسوق ولن تسمح بالاحتكار، ص 2 .
54- **المصري اليوم** (12/6 / 2015) الحكومة تواجه الغلاء بـ 63 سلعة، ص 2 .
55- **المصري اليوم** (12/24 / 2015) الحكومة توجه بسرعة تنفيذ السلاسل التجارية، ص 1 .
56- **المصري اليوم** (12/23/ 2015) الحكومة تتجه لقرارات ثورية لمواجهة تأخر تراخيص المشروعات، ص 2 .
57- **المصري اليوم** (8/26 / 2015) د سحر نصر: تدعيم التعاون الدولى مع مصر لرفع الإحتياطي النقدي، ص 1 .
58- **الأهرام** (1/ 11/ 2015) الحكومة : مواجهة الغلاء، ومكافحة جشع التجار، ص 1 .
59- **الأهرام** (10/ 10/ 2015) التصدى للممارسات الاحتكارية، وتخفيض الأسعار بنسبة 10%، ص1.
60- **الأهرام** (11/15/ 2015) الأسعار تواصل التحدي، سيارات متنقلة لبيع السلع الغذائية بأسعار مخفضة، ص 1 .
61- **الأهرام** (23 /10/ 2015) مرجع سابق، ص 1 .
62- **الأهرام** (11/15/ 2015) وزير التموين : نعمل على كسر احتكار السلع، ص1 .
63- **الأهرام** (11/ 11/ 2015) ضبط 615 قضية تموينية بالقاهرة والجيزة، ص 18.
64- **الأهرام** (12/6/ 2015) ضبط 458 قضية تموينية في حملات لمكافحة ارتفاع الأسعار، ص 1 .
65- **الأهرام** (12/20/ 2015) ضبط 1015 طن أغذية فاسدة و150ألف اسطوانة بوتاجاز، ص 18 .
66- **الأهرام** (10/19/ 2015) رامز : المركزي لن يتراجع عن ضوابط سوق الصرف، ص 19 .
67- **الأهرام** (11/12/ 2015) حمى الشراء تجتاح الأسواق والدولار يقفز لمستوى قياسي جديد، ص 17 .
68- **الوفد** (11/1/ 2015) إصرار شديد على خفض الأسعار ومواجهة جشع التجار، ص 3 .
69- **الوفد** (2015/11/24) اشتعال الأسعار يكشف هؤلاء الذين يعملون ضد الوعد الرئاسي، ص 8 .
70- **الوفد** (2015/11/24) الحكومة تعلن السيطرة على عشر سلع أساسية تشمل لحوماً وأسماكا، ص 2 .
71- **الوفد** (2015/10/7) تصاعد أزمة السلع المستوردة بسبب قيود العملة، ص 9.
72- **الوفد** (2015/11/3) تقييد الواردات ضرورة للسيطرة على الدولار، ص 11.
73- **الوفد** (2015/11/20) عامر يبحث مع وزير التموين توفير الاعتمادات الدولارية لاستيراد كميات من السلع، ص 2 .
74- **الوفد** (2015/11/21) تراجع السياحة والتجارة ونقص النقد الأجنبي تضغط على الأسعار، ص 9.
75- **الوفد** (2015/12/23) المركزي يبدأ الحرب على الإستيراد العشوائي بقرارات جديدة بداية يناير، ص 1 .
76- **المصري اليوم** (2015/10/19) مخاوف من استمرار جنون الأسعار بسبب توحش الدولار، ص 1 .
77- **المصري اليوم** (2015/12/6) الحكومة تواجه الغلاء بـ 63 سلعة مخفضة، مصدر سابق .
78- **المصري اليوم** (2015/10/8) سياسة البنك المركزي الأفضل وتضع التضخم تحت السيطرة، ص 1 .
79- **المصري اليوم** (2015/11/21) الحكومة تستعين ببرنامج المساندة القديم لوقف تدهور الصادرات، ص 1 .
80- **المصري اليوم** (2015/11/26) طارق عامر معركة السياسة النقدية تبدأ من الإيداعات الدولارية، ص 1.
81- **المصري اليوم** (2015/12/23) إجراءات مشددة لمواجهة نزيف النقد الأجنبي، ص 7 .
82- **المصري اليوم** (2015/10/8) ارتفاع معدلات الفقر إلى 26.3%، ص.18

83- **المصري اليوم** (2015/9/10) الجهاز المركزي للإحصاء : 1.6 ارتفاعا في معدل التضخم خلال أغسطس، ص .1
84- **المصري اليوم** (2015/10/8) زيادة التضخم السنوي إلى9.4%، ص .2
85- **المصري اليوم** (2015/7/9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى خلال يوليو 2015 بنحو 0.6% مقارنة بيونيو، ص 2 .
86- **المصري اليوم** (10 /2015/9) الجهاز المركزي للإحصاء : 6% ارتفاع معدل التضخم خلال أغسطس، ص2.
87- **المصري اليوم** (2015/7/9) انخفاض التضخم إلى 11.39 في يونيو الماضي، ص 1 .
88- **الأهرام** (2015/12/1) حنفي : 15 مليار جنيه إيرادات شركات الجملة والمجمعات، ص 21 .
89- **الأهرام** (2015/10/22) الإحصاء ارتفاع معدل التضخم بنحو 2.3% خلا ل أكتوبر الجاري، ص 9 .
90- **الأهرام** (2015/10/3) الإحصاء : 2.8% ارتفاعا في معدل التضخم خلال سبتمبر، ص 21 .
91- **الأهرام** (2015/12/2) المركزي للإحصاء : 25.1% انخفاضاً فى عجز الميزان التجارى خلال سبتمبر الماضي، ص 18.
92- **الوفد** (2015/11/19) 25.7 % انخفاضا في عجز الميزان التجاري، ص.2
93- **الوفد** (2015/11/3) تراجع عجز الموازنة إلى 11.5% وارتفاع معدلات النمو) ص 1.
94- **الوفد** (2015/11/21) الإحصاء : تراجع العجز في الميزان التجاري لانخفاض الواردات السلعية، ص 2 .
95- **الأهرام** (2015/12/21) (20.9% انخفاضا في قيمة صادرات مصر إلى شرق آسيا ، ص15 .
96- **الأهرام** (2015/10/11) أزمة الدولار تهدد الكثير من المصانع بالتوقف، ص 18 .
97- **الوفد** (2015/11/29) خسائر جسيمة للصناعة الوطنية، ص 5 .
98- **الوفد** (2015/10/8) خسائر فادحة للمزارعين، ص 7 .
99- **الوفد** (2015/11/20) الأمطار تشعل أسعار الخضراوات ومزارع الطماطم والبطاطس والموالح، والمواطن يدفع الثمن، ص 5 .
100- **المصري اليوم** (2015/11/23) التشديدات الأمريكية على البضائع المصرية تهدد الصادرات الزراعية، ص 2 .
101- **الوفد** (2015/11/21) مصدر سابق , ص 9.
102- **الأهرام** (2015/10/10) حد أقصى لأرباح التجار، ص21 .
103- **المصري اليوم** (2015/12/5) ازدياد معدلات الفقر بين المصريين، ص2.
104- **الأهرام** (2015/12/18) تكليفات الرئيس للحكومة بتخفيض الأسعار، ص.1
105- **الأهرام** (2015/11/4) رفع سعر الفائدة يستهدف دعم الجنيه، ص 1 .
106- **الوفد** (2015/10/13) الحكومة تعمل على تذليل معوقات الاستثمار، ص3 .
107- **الوفد** (2015/9/21) وزيرة التعاون الدولي : قدمت برنامجا اقتصاديا لدعم الموازنة، ص 2 .

108- **المصري اليوم** (2015/10/15) توفير البيئة المواتية لجذب مزيد من الإستثمارات لتنشيط الاقتصاد، ص1 .
109- **المصري اليوم** (2015/12/13) الحكومة تبحث إنقاذ عجز الموازنة وتضييق الفجوة التمويلية وتوفير فرص العمل، ص 2 .
110- **المصري اليوم** (2015/12/4) وزارة الاستثمار تستعين بالشركات متعددة الجنسيات للترويج ، ص.2
111- **المصري اليوم** (6/ 2015/12) الحكومة تقرر ايقاف تصفية 4 شركات وإعادة تحديثها، ص1 .
112 - **المصري اليوم** (2015/10/14) زيادة الصادرات المصرية وإبرام اتفاقات بترولية جديدة، ص 1 .
113- **المصري اليوم** (2015/12/3) زعزوع يستعين بسفراء الدول الأسيوية لتنشيط السياحة، ص 1 .

114- **المصري اليوم** (2015/11/17) ارتفاع عائدات شهادات الإدخار، ص .1
115- **المصري اليوم** (2015/12/13) حزمة إجراءات لتعزيز قيمة الجنيه، ص1.
116- **الأهرام** (2015/10/7) نصر: مباحثات مع النقد الدولي للحصول على قرض لمصر بقيمة 1.5مليار دولار لدعم الميزانية، ص .13
117- **الأهرام** (2015/10/17) موافقة البنك الأفريقي للتنمية على الدفعة الأولى للقرض المخصص لمصر بقيمة 500 مليون دولار، ص21 .
118- **الأهرام** (2015/12/18) نصر : الاستفادة من المنح والقروض في تحسين المؤشرات الاقتصادية وتنفيذ خطة الإصلاح الاقتصادى، ص 1 .
119- **الوفد** (2015/11/26) الحكومة توافق على قرض البنك الدولي لدعم الموازنة، ص1 .
120- **الوفد** (2015/12/18) 500 مليون دولار من البنك الأفريقي لدعم الموازنة، ص 2 .
121- **الوفد** (2015/12/3) 6.4 مليار دولار استثمارات أجنبية في مصر خلال 6 شهور، ص3 .
122- **الوفد** (2015/11/21) وزيرة التعاون الدولي من لبنان : 1.5 مليار دولار تدخل ميزانية الدولة ، ص 11 .
123- **الوفد** (2015/12/21) الحكومة اتفقت مع الجانب السعودي على قروض ميسرة فى بعض المجالات تسدد على مدار خمس سنوات، ص7.
124- **المصري اليوم** (2015/11/26) الحكومة تبدأ إجراءات قرض الـ 3 مليارات جنيه، ص .1
125- **المصري اليوم** (2015/12/6) البنك الأوروبي يطالب الحكومة بمؤتمر عالمي للاستثمار، ص 2 .
126- **المصري اليوم** (2015/12/19) مصر توقع قرض المليار دولار مع البنك الدولي، ص1 .
127- **المصري اليوم** (2015/11/6) مفاوضات مع السعودية علي شراء سندات بقيمة 2 مليار دولار بنسبة فائدة أقل من 2% لدعم الإحتياطي النقدي، ص .2
128- **الأهرام** (2015/11/21) كثرة حلقات السلسلة التجارية من المنتج إلى المستهلك هو ما يعكس شعور المواطن بالغلاء، ص 19 .
129- **الأهرام** (2015/11/20) معدلات الفقر ترتفع، ص 8 .
130- **الأهرام** (2015/10/18) الإحصاء : ارتفاع معدلات الفقر إلى 26.3% , ص 18 .
131- **الأهرام** (2015/10/11) الإهتمام بمحدودي الدخل والفئات الأولى بالرعاية، ص1
132- **الأهرام** (2015/11/9) الرئيس يستعرض سبل توفير السلع واللحوم والدواجن بأسعار مناسبة، ص.1
133- **الأهرام** (2015/12/1) استمرار خفض الأسعار خلال المرحلة المقبلة، ص20.
134- **الأهرام** (2015/12/18) زيادة المنافذ الحكومية للسلع الغذائية بالتعاون مع القطاع الخاص، ص.1
135- **الأهرام** (2015/12/1) القوات المسلحة تشارك في تخفيف الأعباء عن المواطنين بتوفيرالسلع الغذائية، ص.1
136- **الأهرام** (2015/12/3) القوات المسلحة تفتتح 61 منفذا إضافيا لبيع السلع بأسعار مخفضة، ص 1 .
137- **الأهرام** (2015/12/5) الدولة وفرت 19 مجمعا لبيع الخضر والفاكهة بأسعار مخفضة، ص 1 .
138- **الأهرام** (2015/11/15) الحكومة : تشكيل لجنة لضبط الأسعار، ص1 .
139- **الأهرام** (2015/11/24) مهرجان تخفيض الأسعار يواصل عروضه بالمحافظات، ص1 .
140- **الأهرام** (2015/12/1) افتتاح منافذ جديدة للسلع المخفضة، ص 1 .
141- **الأهرام** (2015/11/15) الجنيه يستعيد هيبته والدولار مرشح لمزيد من الهبوط والمواطن يجني الثمار، ص1 .
142- **المصري اليوم** (2015/7/5) مصدر سابق، ص7 .
143 - **المصري اليوم** (2015/12/2) تخفيض الجنيه يزيد من مستوى الأسعار، ص.14
144- **المصري اليوم** (2015/11/30) رئيس الوزراء : مستمرون فى طرح السلع بأسعار مناسبة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية ورفع المعاناة عن المواطن محدود الدخل، ص2 .

145- **المصري اليوم** (2015/11/25) اتفاق بين التموين ومنتجي الدواجن لتوريد 4 آلاف طن، ص 1 .
146- **المصري اليوم** (2015/11/29) الوجبات المخفضة تغزو المحافظات، ص 20 .
147- **المصري اليوم** (2015/11/25) توريد الدجاج للمجمعات بسعر 20 جنيه من أجل محدودي الدخل، ص 1 .
148- **المصري اليوم** (2015/10/8) خدمة جيدة بتكلفة اقتصادية مناسبة فى مختلف المجالات، ص 1 .
149- **المصري اليوم** (2015/10/27) الحكومة مستمرة فى مساندة وحماية محدودى الدخل على الرغم من التحديات الاقتصادية، ص 1 .
150- **المصرى اليوم** (2015/11/19) لتخفيض الأسعار من خلال مراعاة العدالة الاجتماعية، ص 2 .
151- **المصري اليوم** (2015/11/23) انطلاق قوافل السيارات المبردة لتجوب كافة المحافظات، لبيع السلع المخفضة، ص 2 .
152- **المصري اليوم** (2015/12/20) حماية مصالح الفقراء من موجات التضخم، ص2 .
153- **المصري اليوم** (2015/11/21) محاربة الفقر والقضاء على البطالة لتحسين مستويات المعيشة، ص2.
154- **المصري اليوم** (2015/12/7) القيمة المضافة لتحقيق العدالة الاجتماعية، ص14.
155- **الوفد** (2015/11/30) حنفى: تسهيل كافة الصعوبات التي تواجه قطاع الدواجن، ص 2 .
156- **الوفد** (2015/12/9) استمرار خطط دعم الفقراء، ص3 .
157- **الأهرام** (2015/9/27) لا مساس بالسلع الأساسية، ص 1 .
158- **الأهرام** (2015/11/19) حزمة من الإجراءات لمواجهة ارتفاع الأسعار، ص.17
159- **الأهرام** (2015/10/14) لا نية لزيادة الأسعار خلال الفترة القادمة، ص 1.
160- **المصري اليوم** (2015/11/25) شريف لا تخفيض للدعم وهدفنا ضبط الأسواق، ص 1 .
161- **المصري اليوم** (2015/9/5) الحكومة تنفي اعتزامها زيادة أسعار المواد البترولية قبل نهاية العام، ص 1 .
162- **المصري اليوم** (2015/9/7) معلومات مجلس الوزراء ينفي زيادة أسعار الكهرباء على الشرائح الثلاث الأولى، ص 1 .
163- **المصري اليوم** (2015/9/28) وزير البترول : الاستمرار في خطط ترشيد دعم الطاقة لا يعني زيادة الأسعار، ص 1 .
164- **المصري اليوم** (2015/8/23) وزارة النقل : لم نطرح زيادة أسعار المترو على مجلس الوزراء، ص 2 .
165- **المصري اليوم** (2015/11/24) حنفي : الدولة عادت للسوق و لن نسمح بالاحتكار، ص 2 .
166- **المصري اليوم** (2015/12/25) رئيس الوزراء : لن نتوقف عن كسر الاحتكارات ولا خفض للدعم، ص 1 .
167- **الوفد** (2015/10/7) الجيوشي : لا زيادة في أسعار تذاكر المترو، ص .2
168- **الوفد** (12/18 /2015) لا إصلاح للاقتصاد دون مشاركة للبرلمان، ص .7
169- **الوفد** (2015/12/20) لا خفض للدعم، ص2 .
170 - **الوفد** (2015/11/18) غياب الرقابة التموينية وراء اشتعال الأسعار، ص7 .
171- **الوفد** (2015/11/14) نقص الأعلاف بسوق الدواجن في ظل صمت حكومي تام وعدم اكتراث من أعضاء الحكومة، ص 7 .
172- **الوفد** (12/19/ 2015) استمرار عجز الموازنة، ص7.
173- **الوفد** (2015/11/29) نجاح تجار العملة في إدارة السوق بجدارة خارج نطاق شركات الصرافة، ص9
174- **الوفد** (2015/11/20) مؤامرة اقتصادية ضد أم الدنيا، ص .20
175- **الوفد** (2015/10/7) تصاعد أزمة السلع المستوردة بسبب قيود العملة، ص 15 .
176 - **المصدر السابق**.

177- **المصري اليوم** (2015/7/5) سوء إدارة سعر الصرف هو أخطر مشكلة في الأجل القصير، ص 7 .
178- **المصري اليوم** (2015/10/15) الحكومة فشلت فى السيطرة على الأسعار، ص11.
179- **المصري اليوم** (2015/12/1) العجز عن حل مشكلات المستثمرين، ص2 .
180- **المصري اليوم** (25/ 10 /2015) قرارات جديدة للمركزى ، ص1 .
181- **الوفد** (صدور الحد الأقصى للايداع الدولاري)
182- **المصري اليوم** (2015/10/25) قوانين جديدة لتنظيم الاستيراد من الخارج، ص 3 .
183- **الأهرام** (10/19 /2015) هشام رامز : إجراءات تقشفية وترشيد الاستيراد من الخارج، ص 20 .
184- **الأهرام** (8/20 /2015) وزير الاستثمار : محفزات تشجيع الاستثمار في مصر ، ص1 .
185- **الوفد** (2015/9/15) التخلص من معوقات الاستثمار في مصر، ص7 .
186- **المصري اليوم** (2015/8/31)900 يوم يحتاجها المستثمر في مصر لبدء مشروعه، ص.3
187- **الوفد** (2015/11/20) مصدر سابق، ص20 .
188- **المصري اليوم** (23/ 12/2015) مصدر سابق، ص1.
189- دعاء عادل (2016)، **مرجع سابق** , ص244.
190- الشيماء محمد أحمد حمادى (2012)، **مرجع سابق** , ص 276.
191- Bergh,Justin (2012), **Op.cit**.,p,1553
192- Oliver,Weber (2012), **Op.cit**.p,178.
193- Kyoung ,Gower (2009), **Op.cit**. p,286.
194 - سماح ماضى (2009)، **مرجع سابق** , ص 345 .
195- أمل السيد متولى (2007)، **مرجع سابق** , ص262 .
196- **الأهرام** (2015/9/27) أسباب عالمية واقليمية وراء عدم استقرار سعر الصرف، ص 17 .
197- **المصدر السابق** .
198- **الوفد** (10/20 /2015) أسرار أزمة الدولار، ص 9 .
199- **الوفد** (2015/11/20) مصدر سابق ، ص 20 .
200- **المصدر السابق** .
201- **الوفد** (11/29 /2015) ارتفاع سعر الدولار بالسوق الموازي، ص 11 .
202- **المصري اليوم** (2015/12/23) إجراءات مشددة لمواجهة نزيف النقد الأجنبي، ص 1 .
203- **المصري اليوم** (2015/10/19) ارتفاع نسبي لسعر الدولار، ص 2 .
204- **الوفد** (2015/10/4) ارتفاع جنوني للأسعار، ص 7 .
205- **الوفد** (2015/10/28) توقعات باشتعال الأسعار، ص 9 .
206- **الوفد** (2015/11/21) الأسعار تشتعل وتتحدى الحكومة ، ص 7 .
207- **المصري اليوم** (7/6 /2015) خبراء يتوقعون زيادة الأسعار ويحذرون من موجة التضخم، ص 5 .
208- **الأهرام** (2015/10/19) رامز : المركزي لن يتراجع عن ضوابط سعر الصرف، ص 20 .
209- **الأهرام** (2015/10/26) هدوء التعاملات على الدولار، ص 20 .
210- **الوفد** (2015/12/10) فشل مكونات السياسة الاقتصادية، ص 11 .
211- **الوفد** (2015/11/3) , مصدر سابق , ص11.
212- **الوفد** (2015/10/7) تصاعد أزمة السلع المستوردة بسبب قيود العملة، ص 3 .
213- **الوفد** (2015/11/25) يوم الحكومة بسنة في صندوق تنمية الصادرات، ص 6 .
214- **المصري اليوم** (2015/11/11) الحكومة تستعين ببرنامج المساندة القديم لوقف تدهور الصادرات، ص 2 .
215- **المصري اليوم** (2015/10/19) تراجع كبير في موارد النقد الأجنبي، ص 3 .
216- **الوفد** (2015/11/3) تقييد الواردات للسيطرة على الدولار، ص7 .

217- **الوفد** (2015/11/23) تراجع السياحة السبب الأول في الترويج للاستثمار، ص 8 .
218- **الوفد** (2015/11/21) 3 وزارات توافق على استمرار العمل ببرنامج دعم الصادرات، ص 5 .
219- **المصري اليوم** (2015/11/27) الاستثمار تستعين بشركات متعددة الجنسيات للترويج للاستثمار، ص 5 .
220- **المصري اليوم** : 12/23 (الحكومة تتجه لقرارات ثورية لمواجهة تأخر تراخيص المشروعات) ص 2 .
221- **الأهرام** (2015/10/18) أزمة الدولار عامل طرد للمستثمرين الأجانب، ص 9 .
222- **الأهرام** (2015/10/25) انقسام داخل الأوساط الاقتصادية حول السياسة النقدية، ص 20 .
223- **الأهرام** (2015/10/26) للمرة الثالثة : المركزي يثبت سعر الدولار، ص 12 .
224- **المصدر السابق** .
225- **الوفد** (2015/12/30) استيراد منتجات صينية بـ9 مليارات دولار العام الماضي، ص 15 .
226- **الوفد** (2015/12/30) استمرار ارتفاع عجز الموازنة، ص 5 .
227- **الوفد** (2015/12/18) 500 مليون دولار من البنك الإفريقي لدعم الموازنة، ص 7 .
228- **الأهرام** (20/ 2015/11) إعفاء السلع الغذائية والسياحة من القيمة المضافة، ص 17.
229- **الوفد** (2015/11/24) الغموض سيد الموقف في قانون القيمة المضافة، ص 7 .
230- **المصري اليوم** (2015/12/23) الحكومة تبحث إنقاذ عجز الموازنة وتضييق الفجوة التمويلية ، ص 11 .
231- **الأهرام** (2015/12/6) السياسة النقدية والدور البارز في تحريك الاقتصاد، ص 20.
232- **الأهرام** (2015/11/12) خطة عاجلة لمواجهة نقص الدولار، ص 21.
233- **الأهرام** (2015/10/18) انقسام داخل الأوساط الاقتصادية حول السياسة النقدية، ص 20 .
234- **الوفد** (2015/11/23) مصدر سابق ، ص 8 .
235- **الوفد** (2015/11/26) رسمياً الحكومة توافق على قرض البنك الدولي لدعم الموازنة، ص 7 .
236- **المصري اليوم** (2015/11/26) معركة السياسة النقدية تبدأ بالإيداعات الدولارية، ص 1 .
237- **المصدر السابق** .
238- **الأهرام** (2015/10/12) وزير التموين يفتتح مجمعات استهلاكية ومخبزاً مليونيا بمرسى علم، ص 17
239- **الأهرام** (2015/12/7) تخفيضات جديدة في أسعار السلع بالمجمعات والسيارات المتنقلة، ص 1 .
240- **الأهرام** (2015/11/20) تشكيل لجنة لضبط الأسعار، ص 1 .
241- **الأهرام** (2015/12/3) فتح باب التقدم لمشروع جمعيتي، ص 1 .
242- **الأهرام** (2015/12/6) تسهيل إجراءات تراخيص السلاسل التجارية لتوفير السلع بأسعار مخفضة، ص 1 .
243- **الأهرام** (2015/12/7) مصدر سابق، ص 1 .
244- **الأهرام** (2015/11/6) خفض الأسعار واستمرار جهود رفع المعاناة عن المواطنين، ص1.
245- **الأهرام** (2015/12/7) طرح سيارات مجهزة للشباب لتوفير السلع، ص13.
246- **الوفد** (2015/10/30) التموين تطلق مهرجان تخفيض الأسعار، ص1.
247- **الوفد** (2015/11/5) خفض جديدفي أسعار السلع الغذائية، ص3.
248- **المصري اليوم** (2015/11/19) الحكومة تتحرك بشكل مؤسسي لتخفيض الأسعار، ص 2 .
249- **المصري اليوم** (2015/11/24) الدولة تتعاقد لحساب المواطن لكسر الاحتكارات، ص 3 .
250- **المصري اليوم** (25 /2015/12) الحكومة لن تتوقف عن كسر الاحتكارات، ص 2 .
251- **الأهرام** (2015/10/5) محاور لمواجهة نقص العملة الصعبة، ص 9 .
252- **الأهرام** (2015/10/19) البحث عن أسواق تصديرية جديدة لتشجيع الصادرات، ص 21 .
253- **الأهرام** (2015/9/27) استقرار سعر الصرف، ص 18 .

254- **الوفد** (2015/11/19) 25.7% انخفاضا في عجز الميزان التجاري خلال أغسطس، ص 2 .
255- **الوفد** (2015/11/20) المركزي يبدأ الحرب على الاستيراد العشوائي بقرارات جديدة يناير، ص 2 .
256- **الوفد** (2015/12/28) ترشيد الاستيراد وحماية الصناعة المحلية من الاستيراد العشوائي، ص 5 .
257- **المصري اليوم** (2015/11/24) تراجع الصادرات خلال العام الحالي، ص 2 .
258- **المصري اليوم** (2015/11/28) تعديل بيانات الرسائل تامة الصنع للحد من استيراد السلع، ص 2 .
259- **المصري اليوم** (2015/11/27) الاستثمار تستعين بشركات متعددة الجنسيات للترويج، ص 2 .
260- **الوفد** (2015/10/12) الحكومة : تذليل معوقات الاستثمار، ص 2 .
261- **المصدر السابق** .
262- **الوفد** (2015/12/3) 6.4 مليار دولار استثمارات أجنبية في مصر خلال 6 شهور، ص 1 .
263- **المصري اليوم** (2015/12/6) البنك الأوروبي يطالب الحكومة بمؤتمر عالمي للاستثمار، ص 2 .
264- **الأهرام** (2015/10/22) خطة حكومية لتخفيض الدعم ، ص 2.
265- **المصري اليوم** (2015/11/27) مصدر سابق، ص5.
266- **المصري اليوم** (2015/12/6) الحكومة تقرر إيقاف تصفية 4 شركات وإعادة تحديثها، ص 3 .
267- **الأهرام** (2015/12/8) حلول جديدة للدولار لتشجيع المستثمرين، ص13 .
268- **المصدر السابق** .
269- **الأهرام** (2015/12/6) مصدر سابق، ص 20 .
270- **الوفد** (2015/11/20) السيسي يكلف الحكومة بمواصلة إجراءات الإصلاح الاقتصادي وتخفيض عجز الموازنة، ص 1 .
271- **المصرى اليوم** (2015/12/20) مصر توقع قرض المليار دولار مع البنك الدولى، ص 1 .
272- **المصرى اليوم** (2015/12/13)، مصدر سابق، ص2 .
273- **الوفد** (2015/12/18)، مصدر سابق، ص7 .
274- سحر مصطفى سلامة (2014) الأطر الخبرية لتقديم أحداث ماسبيرو 2011 فى الصحافة المصرية دراسة تحليلية مقارنة لصحف الأهرام والوفد والمصرى اليوم , **المجلة المصرية لبحوث الاعلام** ,ع48, يوليو - سبتمبر 2014, ص271 .
275- الشيماء محمد حمادي (2012)، **مرجع سابق ,** ص281.
276- سماح متولي (2009)، **مرجع سابق** , ص325.
277- رجب الحمداني (2009)، **مرجع سابق** , ص131 .
278- أمل السيد (2007)، **مرجع سابق** , ص265 .
279- لمزيد من التفاصيل :
- **الأهرام** (2015/9/27) مصدر سابق، ص 21 .
- **الأهرام** (2015/12/28) مصدر سابق، ص 11 .
- **الوفد** (2015/12/21) مصدر سابق، ص 7 .
- **المصري اليوم** (2015/10/8)، مصدر سابق, ص 13 .

(**) مقابلة مع كلا من :-
1- د / محمود المتيم : أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة – جامعة المنوفية .
2- د/ أحلام السنطاوي : المدرس بقسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة المنوفية .